



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

آستانا.. والمنطقة الآمنة الأمريكية..

[05]



بعد أن بات الحل السياسي خياراً دولياً، بموجب قرارات مجلس الأمن، وبعد أن تم التوافق عليه إقليمياً، إثر بيان موسكو، وبعد أن أقر به كل من النظام، والفصائل المسلحة، وبعد استمرار وتثبيت اتفاقية وقف إطلاق النار في اجتماع آستانا الأخير، ومن ثم اجتماع طيف واسع من قوى المعارضة السياسية مع وزير الخارجية الروسي، يمكن القول، أن كل أطر وآليات الحل السياسي الممكنة للآزمة السورية اكتملت، وتم فتح الطريق على استكمال ما تبقى منها لاحقاً، أي أن الحل السياسي، ومنذ بيان موسكو الثلاثي، بات خياراً واقعياً ملموساً، يتعزز يوماً بعد يوم، بإجراءات جديدة، وانكسرت كل محاولات الممانعة، واللف والدوران، الدولية، والإقليمية، والمحلية، العسكرية، والدبلوماسية، على أسوار الإصرار والحكمة الروسيين، لدرجة لم يبق طرف، ولم يقر بالحل السياسي كحل وحيد، باستثناء جماعات الإرهاب السافر، «داعش والنصرة» وإن كان هذا الإقرار، إقرار الأمر الواقع، المحكوم بالتوازن الدولي الجديد، بالنسبة لبعض القوى. وانطلاقاً من هنا، لا يمكن تفسير أي موقف طارئ جديد، بما فيها المنطقة «الآمنة» الأمريكية، إلا كمحاولة لتحسين المواقع على طاولة الحل السوري، وطريقته، بما لها من دلالات وأبعاد، وتأثير على مسار تطور الأوضاع في المنطقة والعالم.

كان وما زال من السذاجة، الظن بأن قوى الحرب من النخبة الأمريكية، ستكف عن محاولاتها التأثير في مسار الأحداث، بعد خروجها الاضطراري، أو أنها فقدت إمكانية التأثير كليا على المشهد السوري، لكنها بالتأكيد ليست في الموقع الذي يؤهلها لفرص مناطق آمنة، الأمر الذي يعني إن المحاولة الأمريكية الأخيرة، هي في أفضل الأحوال، محاولة يائسة لنسف الحل السياسي الحقيقي، لصالح حل ممسوخ ومشوه قائم على التقاسم والتحصن.

واشنطن التي حشدت الجيوش يوماً، بهدف التدخل العسكري المباشر، وتراجعت، والتي حاولت تدريب الجماعات المسلحة «المعتدلة»، وتمويلها ولم تغلج، واشتدتها التي حاولت وقف الزخم الروسي ولم تستطع، والتي اتفقت مع روسيا على وقف الأعمال العدائية وتصلت منه، والتي كانت في كل مرة تورط حلفائها وتدفعهم إلى مأزق جديدة، لن تمر محاولتها الجديدة بالالتفاف على إجراءات العملية السياسية الحقيقية والجادة، التي بدأت فعلياً مع التوافق الروسي - التركي - الإيراني وبيان موسكو، وتعزز وترسخ في اجتماع آستانا الأخير، الذي ثبت ما اتفق عليه، ووضع آلية مراقبة ثلاثية على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وفتح باب جنيف على مصراعيه.

إن مسار «آستانا - موسكو - جنيف» الذي جاء تنويجاً للجهود الدبلوماسية والعسكرية الروسية، المستمر منذ سنوات، والمستند على القرارات الدولية، والذي أكد باللموس إمكانية التقدم على طريق الحل السياسي، هو مسار متكامل، يمتلك كل العناصر الجاذبة والناذبة، فهو من جهة مفتوح الأبواب لكل من يريد المساهمة الجدية بالحل، ومن جهة نابذ لكل من يحاول عرقلة خيار الحل السياسي، باعتباره تعبيراً وانعكاساً للتوازنات الدولية والإقليمية والداخلية.

شؤون اقتصادية

التضخم الرسمي
27% في شهر واحد!

14

شؤون محلية

نفايات تهدد المياه
الجوفية بدمشق

10

ملف «سورية 2016»

وفد واحد للمعارضة..
لا إقصاء ولا هيمنة

07

شؤون عمالية

مؤتمرات دمشق
النقابية... متابعات

02

مؤتمرات دمشق النقابية.. متابعات



الطيران وأجوره وحوافزه، كون البقاء على مواد قانون العاملين الأساسي لم يعد مقبولاً لخصوصية هذا القطاع.

الكهرباء: اللباس العمالي والرعاية الصحية

أكد مؤتمر نقابة عمال الكهرباء: على جملة من المطالب، القديم منها والجديد، وكانت أبرز المطالبات، تتعلق بقضية اللباس العمالي وضرورة إيجاد آلية فاعلة لتأمينه بالجودة المطلوبة والسعر المناسب.

كما تمت المطالبة بتحسين واقع مركز الرعاية الطبية وتأمين الأدوية كافة.

في حين اقترح أحد الأعضاء: بأن يقوم الاتحاد العام بالإسراع في إقامة مشفى عمالي كامل التجهيز، كي لا يبقى العمال تحت رحمة المشافي العامة التي تتعطل أجهزتها «كالرنين المغناطيسي مثلاً»، أو تحت نار أسعار المشافي الخاصة، التي لا ترحم أحداً.

وكذلك تم التطرق لموضوع نادي الكهرباء ومطعمه «الأربع خمس نجوم»، الذي لا يجرؤ أي عامل كهرباء، حتى بالتفكير في ارتياده، نظراً لأسعاره المرتفعة، وبأن المطلوب «حسب رأي العاملة المتحدثة»: أن تتم إدارته من قبل العمال أنفسهم، بدل إعطائه لمستثمر، يجعل منه مكاناً لميسوري الحال دون العمال وهم أصحابه.

في حين تطرقت مداخلات أخرى لموضوع السكن العمالي، ورفع سقف المكافأة، وقيمة الوصفة الطبية، علماً بأن مرسوم التثبيت الأخير - والتأكيد على تشميل جميع العاملين بدون استثناء - كان من القضايا المطبوعة المطروحة، إضافة لتعديلات قانون العاملين الأساسي.

العمل على العمال القائمين على رأس عملهم لساعات طويلة. كما تم تجديد المطالبة بإحداث نقابة خاصة للاتصالات، وإعادة تأهيل الآليات والمعدات، والمرافق الضرورية كافة لاستمرار تقديم الخدمات.

النقل الجوي والبحري: أنقذوا طيراننا وأنصفونا

تركز المؤتمر على القضايا المتعلقة بواقع شركتي الطيران المدني، والسورية للطيران، كون شركة النقل البحري تم نقلها إلى اللاذقية.

وأكد المداخلون: ضرورة تأهيل المنظومة وبكافة الجوانب الفنية والمهنية والإنشائية والإدارية والبشرية، وعدم قبولهم بحجة الإدارات والحكومة، المتمثل بضغط النفقات ونقص الموارد، فأحد الأعضاء تحدث عن التريب الخارجي، وكيف تعتبره الحكومة نفقة مينة وهي عكس ذلك، كون الكوادر المدربة هي العمود الفقري للقطاع، وبأنها تتخذ قراراتاً غير مقبول بخفض الحوافز والمكافآت والإضافي، في ظل التضخم الذي يتضاعف، والأجور التي تتآكل، متسائلاً: لم يبق غير أن يخفصوا رواتبنا أيضاً، وأضاف: ماذا عن مرسوم التثبيت الذي قُزمته الحكومة واختصرته على ذوي الشهداء؟ وعقود الشباب، رغم النقص الكبير والحاجة الملحة للعمال في الاختصاصات كافة.

فيما أضاف أحد الأعضاء قائلاً: عن أي ضغط نفقات تتحدث الحكومة، وحيقة «السبكي» كلفت 100 مليون أو أكثر، في حين أن كوادر شركتنا تحتاج لدورات «نظرية» وتأهيل، كما وتحتاج شركتنا لمعدات وآليات، وللكثير من النفقات الضرورية؟! وكذلك أكد المؤتمر: على ضرورة إقرار المرسوم «35» الخاص بقطاع

أرباحهم بين ساعة وأخرى؟ وبأن المتاجرة وصلت لنقطة الماء، ولا يبقى إلا أن يبيعونا الهواء! ويبقى عاملنا رمز الصمود هو المكلف الوحيد، الذي تحكمه ضريبة. وفي مطالب أخرى، ركز العمال على أهمية رفع أجور عمال المصارف الحكومية أسوة بعمال المصارف الخاصة، منعاً للتسرب الحاصل من قطاع الدولة إلى القطاع الخاص، في حين تم التنبيه على خطورة الإجراءات، التي تقوم بها الإدارات في المصارف الخاصة بتهديد موظفيها بالطرده، في حال انتسبوا لنقابة المصارف.

الدولة والبلديات: نريد رفع أجور حقيقي

لم يغفل تقرير نقابة الدولة والبلديات في تقريره الاقتصادي، ضرورة المطالبة بالرفع الحقيقي للأجور، وانتقاد السياسات الاقتصادية الحكومية، مما انعكس إيجاباً على عمل المؤتمر.

وقد ركزت بعض المداخلات على الوضع المعيشي، مطالبة بسياسة ثابتة وواضحة، لا ترتبط بهذا الوزير أو ذاك.

كما أعربت كلمات أخرى عن استغرابها واستهجانها للمطالب، التي تتكرر في كل مؤتمر، دون أن تبدي الحكومة والإدارات أية استجابة، كتأمين مقرات للجان النقابية، وحل مشكلة السكن العمالي، وتعديل قيمة طبيعة العمل والحوافز والمكافآت، ووضع بعض الاختصاصات على قائمة الأعمال الخطرة «كفرم الإطارات ومعالجة النفايات الطبية»، والحصول على الوجبة الغذائية والوقائية واللباس والنقل.

فيما برزت المطالبة بتعيينات جديدة تسد الشواغر الكثيرة، التي زادت مؤخراً، مما زاد من أعباء

بدءاً من الأحد الماضي، 22 كانون الثاني، انطلقت المؤتمرات النقابية في دمشق، أسوةً ببقية المحافظات.

مراسل قاسيون

وحرصت «قاسيون» كما في كل عام على متابعة هذه المؤتمرات، والوقوف عند أبرز الطروحات والمطالب، التي حملها العمال إلى مؤتمرهم.

وشمل الأسبوع الماضي خمسة مؤتمرات للنقابات، تسلسلت كالآتي:

الصحة: الوزارة لا تستجيب

تضمن التقرير المقدم للمؤتمر، بالإضافة لكلمة رئيس النقابة ومداخلات أعضاء المؤتمر، العديد من القضايا التي تهم القطاع الصحي والعاملين فيه، ومنها:

ملاحظات النقابة على عمل الوزارة وعدم تعاونها، واستجابتها للمطالبات الكثيرة المترامية، مما أثر بشكل كبير على عمال هذا القطاع وحقوقهم.

فيما كان لافتاً، اعتراض المؤتمر على الآلية التي تتبعها نقابة المعلمين، حيث تشترط على المنتسبين لديها في التعليم العالي بفك نفسه من نقابة الصحة، مما يضر بمصلحة العامل والنقابة معاً.

فيما شددت بعض المداخلات على تشديد الرقابة على المشافي الخاصة، وأسعارها المجنونة، وعلى حماية القطاع الصحي العام وتأمين المستلزمات الطبية والأدوية للمشافي، والمراكز الطبية الحكومية، ورفدها بالكوادر البشرية المطلوبة.

كما طالبت مداخلات، أخرى بتشميل العمال غير المثبتين كافة والذين هم على رأس عملهم، بالمرسوم الأخير، وعلى الالتزام بتعيين خريجي المعاهد الطبية ضمن قطاع الدولة، فهذا حقهم وهناك حاجة ماسة إليهم.

المصارف: تخفيض ضريبة الدخل عن العمال

برزت العديد من المطالب في تقرير النقابة، وكلمة رئيس المؤتمر وبمداخلات الأعضاء، وأهمها مداخلة اللجنة النقابية في المصرف الصناعي.

تناولت المداخلة الوضع المعيشي الكارثي للعمال، موضحة: أن الأجر الحالي ليس سوى تعويض معيشي، وبأن الضريبة المفروضة على أجور العمال غير عادلة، في مقابل التهرب الضريبي الكبير الذي لا يخفى على أحد، مذكرة الجميع: بأن العامل هو المكلف الوحيد الذي يبلغ عن دخله الحقيقي.

وتساءلت: هل يعقل أن تكون ضريبة الدخل لصيدلية لا تتجاوز ثلاثة آلاف، في حين يدفع العامل أكثر من أربعة آلاف؟! وأضافت: أن الحجة دائماً نقص الموارد! كيف هذا وتجارنا تتضاعف

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



راتبنا لا يكفي غلاء معيشة؟!!

نقابات دمشق تاريخياً، هي بوصلة الحركة النقابية ورافعتها، وهذا له أسبابه العديدة، يأتي في مقدمتها تمركز معظم الصناعات فيها، وبالتالي فإن عدد العمال المنتسبين إليها هو الأكبر عدداً، مما يكسب مؤتمراتها أهمية من حيث الطرح وصياغة المواقف المطلوب اتخاذها، المعبرة عن المصالح والحقوق الأساسية للطبقة العاملة السورية، خاصة، وأن العمال يتعرضون لهجوم كاسح يمس حقوقهم ومطالبهم، سواء عبر التشريعات، التي تنظم علاقتهم في أماكن عملهم، أو التعليمات التي تصدرها الحكومة، التي تدعو إلى تقليص تلك الحقوق تحت حجة تقليص النفقات، وهذا التقليص يمس العمال، والعمال فقط، ولا يمس من بيده الحل والعقد من المسؤولين الحكوميين عن إدارة العمل، بما فيها شؤون العمال.

في المؤتمرات، التي عقدت خلال الأسبوع الفائت، لنقابات دمشق، لم يكن أداءها بمستوى معاناة العمال، وخاصة أن معظم التقارير التي قدمت أمام المؤتمرات المعقودة خلت تقريباً مما يعبر عن المستوى المعيشي المتدني الذي وصل إليه حال العمال، أي لم يجر التطرق إلى مستوى الأجور، التي تتراجع يومياً قيمتها الحقيقية بفعل ارتفاع الأسعار، زد عليها أزمة المياه والغاز، وتكاليف الحصول على المازوت الضروري للتدفئة، التي حملت العمال تكاليف إضافية لا قدرة لهم على تحملها.

لقد ذهبت معظم التقارير إلى قضايا مكررة، وصغيرة، قياساً بقضية المستوى المعيشي وزيادة الأجور، التي هي قضية مفصلية وعلى درجة كبيرة من الأهمية، وهي من القضايا الأساسية في النضال النقابي، ولكن هذا الواقع تم تجاوزه من بعض أعضاء المؤتمرات، وعبروا عنه كما ينبغي التعبير.

حيث عبرت إحدى العضوات عن أن الأجور التي يتقاضها العمال: لا تكفي أن تكون تعويض غلاء معيشة، وأضافت أن العمال هم الوحيدون الذين يفصحون عن دخلهم الحقيقي، وهم دافعوا الضرائب الفعليين، بينما يجري التهرب الضريبي «على عينك يا تاجر»، مع العلم أن الحكومة تدعي دائماً عدم وجود موارد، والموارد واضحة مطارحها، ويمكن تأمينها من أولئك المتنفذين والقادرين على عدم دفعها، والسؤال المهم الذي طرح: أين العدالة الضريبية بين الدافعين لها والمتهربين منها؟.

إن الطبقة العاملة السورية، لا بد لها أن تقول كلمتها، على الرغم من الحجر كله المفروض عليها.

ومن لا يريد أن يصدق، سنعيث ونرى!؟.

عمال شركة «جود» يطالبون

القسم يتقاضون «بدل غلاء معيشة» وأيضاً غير مضافة للراتب المقطوع، كما أنهم خصصوا بوجبة غداء يومية مخصصة من الأجر، والوجبة من النوع الرديء غالباً، ولا تحقق الغاية المرجوة منها.

وطبعاً توجد لديهم لجنة نقابية، إذ يتم اختيارها بخلاف رغبة العمال وتكون قريبة أكثر لرب العمل، بحيث تكون إلى جانبه وتمثل مصالحه لا مصالح العمال، كما يقتضي العرف، وكما يقرها التنظيم النقابي.

وكانت مطالب العمال التي نجملها بما يلي: رفع الأجر، بما يتناسب وتكاليف الحد الأدنى للمستوى المعيشي.

ضمّ بدل غلاء المعيشة إلى الراتب المقطوع من أجل الاستفادة منه عند الإحالة إلى التقاعد.

تثبيت العمال المياومين.

تحسين نوعية الوجبة الغذائية أو الغاؤها ودفع قيمتها للعمال.

تعدّ شركة «جود للمشروبات» في اللاذقية من أهم شركات القطاع الخاص في المحافظة، وتضمّ عدداً كبيراً من العمال في أقسامها، لا سيما قسم «مندرين بيبسي للعصائر» إذ يبلغ عدد العاملين فيه حوالي (300) عامل، تم تشغيلهم بموجب عقود عمل استناداً للقانون رقم (17).

وكغالبية العمال الذين أبرموا عقوداً مع شركات خاصة في سورية، فقد وقّعوا على استقالاتهم مسبقاً، لحظة تعيينهم، بحيث يمكن لرب العمل الاستغناء عنهم في أية لحظة يشاء.

ومن الجدير ذكره: أنه يتواجد في هذا القسم أكثر من (70) عامل يعملون كميومين، بأجر يومي لا يتعدّى (1000) ليرة! وهم غير مشمولين لا بالتأمينات الاجتماعية، ولا بالضمان الصحي.

وأسوء بعمال القطاع العام، فإن عمال هذا

الحكومة تقنن والعمال يدفعون الثمن!



على القطعة، مما خفض من دخله الذي لا يحتمل تخفيضاً جديداً، كون تكاليف المعيشة التي ترتفع تقوم بتلك المهمة أصلاً.

يتحمل العمال الضرر الأكبر، من انقطاع التيار الكهربائي، وزيادة ساعات التقنين المقننة أصلاً.

العمالون في زراعة دير الزور.. بلا لباس؟!!

قاسيون

تعتبر مديرية الزراعة في دير الزور، من دوائر الدولة الكبيرة في المحافظة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد مديرية التربية، حيث يبلغ عدد العاملين فيها بالآلاف.

وصلت إلى قاسيون شكاوى عديدة، من العاملين في مديرية زراعة دير الزور، سواء من بقي منهم في الأحياء المحاصرة، أو الذين تهرجوا وحددوا أماكن عملهم في المحافظات الأخرى.

فحوى الشكاوى الأول: يتعلق بإيصالات اللباس السنوي. حيث استلم العاملون المهجرون، والذين حددوا أماكن عملهم في المحافظات الأخرى، ومنها دمشق، استلموا إيصالات عام 2015، وتم تحويلهم إلى المؤسسة الاجتماعية العسكرية، وعند مراجعتهم للمؤسسة، لم تصرفها بحجة أن القوائم لم تصلهم من مديرية زراعة دير الزور.

والثاني: أن إيصالات عام 2016 لم تسلّم لهم، لا للمحاصرين ولا للمهجّرين، ومدير الزراعة في دير الزور يقول لهم: لن تصرف.

وقد بين العاملون في شكاوهم: أن قيمة الإيصال على الرغم من قلتها، هم بأمر الحاجة لها في ظل ظروف الحصار والتهدج والغلاء، كما أنها حق لهم وليس منة من أحد، والتعدي عليه، سواء بتأخير صرف إيصال 2015، أو عدم صرف إيصال 2016، يعتبر جريمة بنظرهم، يجب محاسبة المسؤولين عنها، ويطالبون بالإسراع في صرفها نقداً أو عيناً.

قاسيون إذ تنتشر شكاوى العاملين في زراعة دير الزور، فهي تقف إلى جانبهم في مطالبهم، وإلى جانب حقوقهم وحقوق العمال كافة.

عملت الحكومة على زيادة تكاليف الطاقة الكهربائية، للصناعيين والحرفيين، وجاءت تلك الزيادة لتزيد من صعوبة الإنتاج الصناعي والحرفي، الذي لم يكن ينفسه سوى هكذا قرار مجحف!

ورغم الضرر الكبير، الذي يلحق بمعظم الصناعيين والمنتجين المتوسطين والصغار، جراء الحال الكهربائي في العاصمة وريفها، يبقى العامل أشد تضرراً منهم، فقد لجأ الكثيرون من أرباب العمل لإجراءات تمنعكس على العمال وحقوقهم، فالبعض سرح عماله، والبعض الآخر غير من شروط العمل، فزاد ساعاته وخفض أجور عماله، في حين ذهب البعض لتحويل أجور عماله من معيار الساعات لمعيار الإنتاج، أي

لم تشهد الطبقة العاملة، منذ تولي حكومات اللبرلة الاقتصادية رقاب العباد، أي قرار يصب في مصلحتها أو يعزز حقوقها، بل على العكس من ذلك؛ فقد أحببت وحابت الأغنياء ورؤوس الأموال، فهي كما تقول أدبياتها «قاطرة النمو»، والنتيجة دائماً زيادة ثروتهم على حساب الإنتاج الوطني ولقمة العيش.

وهذا القرار الكهربائي الجديد، لا يختلف عن سابقيه من القرارات التي تضر بالإنتاج الوطني، وبالطبقة العاملة معاً، ولن يكون الأخير إلا إن استطاع الصناعيون والحرفيون، وسائر المنتجين المتضررين، من الوقوف مع عمالهم، كي يوقفوا هذه القرارات، فما عاد للصمت من مبرر!

العامل أكثر تضرراً؟

فهم في بيوتهم «التي على الأغلب تقع في إحدى العشوائيات التي تطف العاصمة» يعانون من حرمانهم من أهم وأبسط حقوقهم الإنسانية من دفاء وضوء، كون الوسائل البديلة من مولدات وانفرتات ذات الاستطاعة العالية ليست في متناول أيديهم، أو بالأحرى لا يمكن لدخلهم، الذي لا يكاد يشبع أولادهم من تأمين هكذا وسائل يحتاج شرائها لعشرات الآلاف الفائضة أو ربما أكثر.

ولا يقتصر الأمر على هذا، فهم أيضاً من يتحمل قسراً هذه الأعباء الحكومية التقنيية في أماكن عملهم، وخاصة أولئك الذين يشتغلون في المعامل الصغيرة والورش والمشاغل.

قصي جزائري

الطبقة العاملة



تونس - نداء لإنقاذ عمال ABS

ما يزال عمال مجمع ABS لتصنيع التجهيزات الكهرومنزلية يواصلون إضرابهم عن العمل والطعام، للأسبوع الثاني، على التوالي، طلباً لاحترام حقوقهم المهنية المشروعة، واحتجاجاً على الإغلاق المفاجئ للوحدة الصناعية التي يعملون فيها، بعد أن أغلقت أبواب المصنع في وجههم، منذ أكثر من ثلاثة أشهر، دون الالتفات لمصانئهم.

وقد أطلق خلال هذا الأسبوع نداءً لإنقاذ حوالي اثنين وتسعين عاملاً من خطر الموت بسبب الجوع، وقد تم نقل العديد من العمال الذين تعرضوا لوعكة صحية إلى المستشفى.

والجدير ذكره: أنه تم عقد اجتماع في ولاية بنزرت بين النقابة وممثلي الشركة لحل القضية وإعادة حقوق العمال.



تركيا - إضراب السوريين

تضامن أربعون عاملاً سوري في أحد المصانع التركية، بعد أن قام أحد العمال الأتراك بالاعتداء بالضرب على عامل سوري، يبلغ من العمر 15 عاماً، وقيام صاحب المعمل بطرد العامل الصغير وأخته لأنها دافعت عنه، والإبقاء على العامل التركي. واحتجاجاً على هذا التصرف قرر العمال الإضراب، ومطالبة مدير المعمل بأجورهم المستحقة، وعندما تم تبليغ مدير المعمل بقرار العمال، رفض إعطائهم رواتبهم المتبقية وحاول ضرب أحد العمال، وفي اليوم التالي اتصل صاحب المعمل بممثلي العمال، وطلب منهم التخافض بخصوص العودة إلى العمل، ولكنهم رفضوا العودة، إن لم تلب جميع مطالبهم بشكل كامل، مع عدم الإساءة لأي عامل سوري.



الأردن - احتجاج المَعطّلين عن العمل

قام العشرات من المَعطّلين عن العمل في محافظة «معان» في الأردن بالاعتصام أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بتوفير فرص عمل لهم بحسب مؤهلاتهم العلمية.

وطالب المعتصمون بتوفير فرص عمل لهم في الشركات والمؤسسات العاملة في محافظة معان، خاصة وأن غالبيتهم يحملون مؤهلات جامعية علمية وفنية ومؤهلات متوسطة وثانوية عامة من كلا الجنسين. كما طالبوا الحكومة بإيجاد فرص عمل، من خلال مشاريع تنموية حقيقية، تتناسب وطبيعة الثروات الطبيعية والموارد المتوفرة في المحافظة، الأمر الذي سيحقق لهم طموحاتهم وأمانيتهم بالحصول على عمل، مشيرين إلى الصعوبات المعيشية التي يعانيها بسبب البطالة.



مصر - انتزاع الحقوق

دخل ما يزيد عن الـ 1500 عامل في شركة كوفرتينا لصناعة الحلويات في إضراب مفتوح لأكثر من أسبوعين، للمطالبة بحقوقهم المالية، وبزيادة قيمة غلاء المعيشة من 200 إلى 300 جنيه مصري.

وبعد إضرابهم هذا، استطاع العمال انتزاع مطالبهم كاملة، بصرف بدل غلاء المعيشة وتحديد نسبة صرف الزيادة السنوية على الأجر الشامل، وقد أجبروا الإدارة على تعهدهم بعدم ملاحقة أي من العمال المشاركين في الإضراب، بعد أن قامت إدارة الشركة بتحرير محضر ضدهم بسبب ذلك، وقد حاول رجال الأمن اقتحام الشركة، لأخذ العمال المضربين ومنعهم العمال، وتم احتساب أيام الإضراب كأيام عمل عادي.

المؤتمرات النقابية في السويداء مطالب متكررة .. والتشاركية خارج النقاش!



■ نبيل عكام

التهوية في أماكن العمل

التهوية هي إخراج الهواء الملوث من داخل أماكن العمل، وإدخال الهواء النقي، وذلك ليبقى الجو العام في المعمل صالحاً لأداء العامل لعمله بشكل سليم، وتوفير السلامة والصحة داخل مكان العمل.

يتكون الهواء الجوي من خليط من الغازات بنسب مختلفة، ويشكل الأوكسجين منها نسبة 21%، وثاني أكسيد الكربون، حوالي 0,04%، إضافة إلى غاز النيتروجين، حيث يشكل النسبة الأكبر، وتقدر بحوالي 78%، ونسب قليلة من الغازات الخاملة الأخرى، وبخار الماء. فالتهوية، هي: أحد العوامل المساعدة والضرورية، على حسن الأداء المهني، وهي من العوامل الخارجية، التي تساهم في التقليل من مخاطر العمل «إصابات عمل وأمراض مهنية متعددة».

وتتم التهوية بالطرق التالية:

التهوية الطبيعية

هي: وجود النوافذ والأبواب التي لا تقل عن 1% من المساحة الأرضية لمكان العمل، وضمان وجود فراغ لكل عامل لا يقل عن 10 متر معب من جو العمل النقي.

وتعتمد هذه الطريقة بشكل رئيسي على حركة الرياح، وتصمم الفتحات أو النوافذ بطرق مختلفة، إما عمودية أو موازية لاتجاه الرياح، لإحداث عملية الخلطة في الهواء داخل مكان العمل، وبذلك يتم سحبه إلى الخارج.

التهوية الميكانيكية

تتم بواسطة المراوح، أو وحدات المعالجة الهوائية، حسب طبيعة العمل ومكان العمل.

التهوية المشتركة

تتم باستخدام التهوية الطبيعية والميكانيكية.

غاية التهوية

الغاية الأساسية من التهوية هي: طرد العوالم في جو العمل، من شوائب وأدخنة وغازات، أو أتربة وروائح، إضافة إلى ضبط رطوبة وحرارة جو العمل، بحيث تكون درجة الحرارة التي يجب توفرها بين 17 - 22 درجة مئوية شتاءً، وصبفاً بين 19 - 24 درجة مئوية، والوقاية من الحرائق والانفجارات، وتوفير الجو الصالح لأداء الأعمال المختلفة بالكفاءة الضرورية في عملية الإنتاج وتطويرها.

إن سوء التهوية في أماكن العمل، يعرض العمال للحمول والسوار، ويمكن أن تصل إلى حالة الإغماء وفقدان الوعي، فلا يجوز أن تقل نسبة الأوكسجين في هواء المعمل عن 19%، وأن لا تزيد نسبة ثاني أكسيد الكربون عن 2%، فوزن ما يستنشقه الإنسان البالغ من الهواء تقدر بحوالي 70 كيلو غرام، وهو أضعاف حاجته من الطعام والشراب معاً.

وتختلف تغيرات جو العمل، حسب العملية الصناعية لكل مهنة أو منشأة، وعلى سبيل المثال: إذا كانت العملية الإنتاجية تعتمد على الاحتراق، فإنها تؤدي إلى نقص الأوكسجين وزيادة ثاني أكسيد الكربون، وكذلك زيادة درجة حرارة الهواء، هذا إضافة إلى الشوائب العالقة الأخرى.

إن من يدافع عن إقرار قانون التشاركية، وكأنه طوق النجاة والخلاص وبمناخ الرمد أفضل من العمى، يتناسى بأن ضلته المنشودة، الأموال الضرورية، لترميم وإعادة تأهيل المعامل والمنشآت المتوقفة عن العمل، هي في جيوب «الحراميه» الفاسدين الكبار من المستوردين والمضاربين على الليرة السورية، وتجار الموت والجوع والأزمات، الذين اغتنوا من دماء ولقمة السوريين الفقراء، التسعين بالمنة من الشعب السوري، والمنتجين الحقيقيين للثروة الوطنية المنهوبة من قبل العشرة بالمنة الباقية، والتي تَصّر على سحب آخر قرش في جيوب الفقراء فقط.

■ وانك منذر

لم يعد مقبولاً اتهام السوريين الفقراء، ومنهم العمال، بالجنش وبضرورة شد الأزرمة والكف عن المطالبة بزيادة الرواتب، والأجور، والتعويضات والإجازات السنوية، لأنها مطلب في غير أوانها.

مؤتمرات ومطالب مكررة

عقدت المؤتمرات النقابية السنوية، لنقابات النفط والكهرباء والصناعات الغذائية في أيام 23 - 24 - 26/2017/1.

وكالعادة تكررت المطالب والقضايا نفسها، دون إجابات مقنعة للعمال، تساعد في تحسين أجورهم ومستوى معيشتهم.

فقد وردت هذه الجملة في تقرير شركة ريان بلاست: «أن جميع هذه المطالب يتم طرحها منذ عشر سنوات، ولم ينفذ منها أي مطلب».

التشاركية خارج النقاش!!

يذكر أن أمين التشريع والاقتصاد في مكتب نقابة النفط، حاول إبداء رأيه، فاعترض رئيس الاتحاد ورئيس النقابة، كونه خرج عن التعليمات المفروضة من قبل الاتحاد العام بمناقشة كل تقرير على حدة. وقد تضمنت مداخلة، السؤال: عن موقف الاتحاد العام من قانون التشاركية، والمطالبة بتعديل قانون العمل رقم 17 سـيـء الصيت كما وصفه.

المنتجون بلا طبابة

وقد طالب رئيس لجنة فرع الجيولوجيا في السويداء، بتشميل العاملين في الفرع بالطبابة أسوة بباقي القطاعات، وتساءل: هل يعقل أن إنتاجية عمالنا تقدر بمليارات الليرات، ونحن المنتجون الحقيقيون لهذه الثروة الطائلة، ولا يوجد لدينا طبابة كون عدد عمالنا لا يتجاوز الـ 40 عاملاً وعاملة، أية عدالة هذه لا تمنح المنتجين حقهم المشروع بالطبابة؟ الأمر الذي دعا رئيس نقابة النفط،

تحميل رئيس الاتحاد المهني في سورية، أمانة باسم أعضاء المؤتمر بمتابعة موضوعي: رفع الحد الأدنى لأجور عمال شركة ريان بلاست، والتأمين عليهم بأجورهم الحقيقية، وتشميل عمال فرع الجيولوجيا بالطبابة.

وأهم الطروحات كانت:

1 - تشميل أسر العاملين في القطاع الخاص بالضمان الصحي.

2 - مساواة عمال القطاع الخاص، بعمال القطاع العام من حيث «السكن العمالي- التقاعد- القروض- التعاقد مع صالات التجزئة في القطاع العام».

3 - تأمين مستلزمات القطاع الخاص المنتج، وخاصة الطاقة الضرورية «كهرباء- فيول- مازوت- غاز» لاستمرار عملية الإنتاج وتشغيل العمال وضمان حقوقهم.

4 - إلغاء مواد التسريح التعسفي، وهي المادة 137 من قانون العاملين في الدولة، والمواد 64 - 65 من القانون رقم 17 للقطاع الخاص.

5 - المطالبة بحق الإضراب للعمال والمنصوص عليه دستورياً.

6 - التأمين على عمال القطاع الخاص برواتبهم الحقيقية، والمحافظة على حقوقهم.

7 - مناقشة توقف المعامل، والعمل على تشغيلها وتطويرها، وبحث تلك الآليات الضامنة بعيداً عن الخصخصة بأشكالها كلها، والتي تحاول الحكومة تمريرها تحت يافطات مختلفة، وخاصة قانون التشاركية.

8 - تأمين أجور حقيقية للعمال تتناسب مع الوضع المعيشي، ورفع الأجور، بما يوازي ارتفاع تكاليف المعيشة والغلاء.

تهديد ووعيد!

في مؤتمر نقابة عمال الكهرباء، فقد قام أحد النقابيين بنقل رسالة من الناس تتضمن التذمر والاستياء، الأمر الذي استوجب ردوداً من رئاسة المؤتمر ومدير كهرباء السويداء، الذي هدد النقابي أمام

الاجتماعي، وخاصة حوامل الطاقة والسلع الغذائية الضرورية.

8 - الحد من التهرب الضريبي والجمركي، واعتماد ضرائب لا تمس الفقراء أصحاب الدخل المحدود.

9 - تعيين عمال جدد، حيث أعلن مدير كهرباء السويداء عن نية الشركة إجراء مسابقة لتعيين 28 عامل وعاملة.

مؤتمر الصناعات الغذائية

طالب رئيس لجنة شركة عصير الجبل، من القطاع الخاص، بإتمام الشراكة بين الشركة والقطاع العام، ممثلاً بوزارة التجارة الداخلية، والقاضي بتحريك عجلة الإنتاج مقابل نصف الأرباح، لما فيه من مكاسب عدة، منها: تثبيت للعمال، وتشغيلهم وحفظ حقوقهم، وطالب بتأمين مادة المازوت بشكل يضمن استمرار الإنتاج، وتشميل العاملين في الشركة بالطبابة الكاملة أسوة بباقي القطاعات.

وكما أعلن رئيس نقابة الصناعات الغذائية عن تشكيل لجنة جديدة في القطاع الخاص، هي لجنة معمل الحلاج للحلويات.

أهم المطالب والطروحات :

رفع طبيعة العمل لعمال المخابز، ومنح تعويض المعيشة للعاملين فيها، المياومين والمؤقتين، وتشميلهم بالضمان الصحي.

صرف بدل الإجازات السنوية، وإلغاء التعاميم الصادرة بهذا الخصوص.

تأمين وسائل النقل الجماعي، كون رواتب العمال لا تتحمل تكاليف النقل المرتفعة.

نقص العمالة بسبب خدمة الاحتياط في الجيش.

تفعيل لجان الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، وخاصة الشركات الإنتاجية.

منح الوجبة الغذائية لمستحقها، عمال المخابز، ووحدات التبريد، وشركة تصنيع العلب.

إجراء عقود سنوية لعمال المخابز، كون عملهم يحمل صفة الاستمرارية، وليس موسمياً.

الجميع برفع دعوى تشهير ضده، علماً أن النقابي حاول تبرير موقفه وشرح وجهة نظره دون جدوى.

وقد شرح النقابي ل«قاسيون» أن فحوى الرسالة التي نقلها، تقصد أن جهاز الدولة معني بتأمين السلع والخدمات الضرورية للشعب السوري في السويداء، وفي حال تراخي هذا الجهاز، أو تقصيره عن القيام بدوره الوظيفي المطلوب

منه، يرفع منسوب الاحتقان والعدائية عند الناس تجاه هذا الجهاز، سواء كان ذلك العمل عن قصد أو دون قصد.

كما أعلن رئيس لجنة كهرباء السويداء استقالته، احتجاجاً على عدم تأمين سيارة خدمة للجنة للقيام بدورها تجاه العمل والعمال، وإثر استخفاف أحد المسؤولين بمطلبه.

وقد تم الإعلان عن حل لجنة القطاع الخاص، لعدم فاعليتها، ولعدم وجود تجمعات عمالية كبيرة ومستقرة في المنشآت.

وأهم الطروحات هي:

1 - تشميل جميع عمال الكهرباء بالأعمال الشاقة والخطرة.

2 - زيادة أسعار واعتمادات استحقاقات العمال «اللباس- المكافآت- الحوافز الإنتاجية- الجولات- الوجبة الغذائية»

لتناسب ارتفاع الأسعار.

3 - تأمين النقل الجماعي للعمال نظراً لارتفاع أجور النقل.

4 - تثبيت العمال المؤقتين لحاجة الشركة لهم، وتشميلهم بتعويض مخاطر العمل أسوة بزملائهم المثبتين.

5 - العدالة في توزيع الدخل الوطني، وتحسين الوضع المعيشي بزيادة الرواتب والأجور، واحتساب التعويضات الواردة في قانون العاملين في الدولة.

6 - تعديل أسعار المعالجات الطبية والسنية، والتحليل المخبرية والتصوير الشعاعي المعتمدة من وزارة الصحة، والزام الأطباء بالتقيد بعدم اخذ أية نقود إضافية، على قيمة هذه الوحدات من العامل.

7 - الاستمرار بسياسة الدعم



أستانا.. والمنطقة الآمنة الأمريكية.. ونصيحة لافروف

تعددت أشكال التشكيك والتشويه التي طالت اجتماع أستانا، قبله، وأثناءه وبعده، كالعادة مع كل نشاط يخدم عملية الحل السياسي للأزمة السورية، حيث يقف طابور المشككين من كل شاكلة ولون، لينزلوا نهشاً بالحل، وأدواته، وأطره المتعددة.

■ رمزي السالم

أول أشكال التشكيك تلك التي جاءت قبل انعقادها، واشترطت جدول أعماله، وحاولت أن تحمل اللقاء ما هو ليس وظيفته أصلاً، ليكون دليل الفشل جاهراً، مهما حدث من تقدم! وثانيها: حاولت وأده في المهدي عبر استحضر معجم من مفردات الخلاف والصراع، وعبر خطاب إعلامي أشبه بالمارش العسكري، يصر على استفزاز الطرف الآخر، أملاً في رد فعل ينسف الاجتماع، وثالثها: محاولة تسيخ الاجتماع، وتحويله إلى سجل لتسجيل النقاط، أو مسرح للاستعراض، ولعل آخر محاولات التشويه، وربما أكثرها ذكاء، هي: تلك التي حاولت أن تصنع تعارضاً بين اللقاء، وبين مسار جنيف بتطوره منذ جنيف 1 وحتى القرار 2254، ورأت في اللقاء بمقرراته نعيماً لجنيف، تحت حجة البيان الختامي لم يأت على ذكر جنيف 1، والتي يقف وراء ذلك، هي: روسيا طبعاً، التي «استغلت غياب أميركا...» وصولاً إلى الزعم بوجود مرجعية جديدة، بدلاً عن جنيف 1!!

أصحاب هذا الرأي أنفسهم، مالأؤوا الفضاء الإعلامي ضجيجاً عن خلاف روسي - إيراني على إثر دعوة الطرف الأمريكي إلى المفاوضات، عبر إبراز عدم رغبة إيران في دعوة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة الجانب الروسي بحضور الطرف الأمريكي، لا بل بات البعض، يحاول الاستناد إلى هذا التباين في الموقفين، للبناء عليه، ووضع الاستراتيجيات على أساسه. يمكن القول: ان مجمل التشويش الذي يرافق

بالتحضير لإقامة منطقة آمنة في سورية، جاء دليلاً جديداً على ذلك، وإن كان ينطوي على مخاطر جدية في محتواه.

أغلب الظن، أن قرار ترامب جاء انعكاساً لتوازن القوى ضمن الإدارة الأمريكية، ومحاولة إرضاء قوى الحرب، تحتاجها الإدارة الجديدة، في موقف استعراضي، لا يمتلك أي من مقومات تسويقه، وقبوله، لسبب بسيط وهو: أنه جاء في ظل القرار الاستراتيجي، قرار الأمر الواقع، بحكم العجز: الانكفاء إلى الداخل، وفي جانب آخر، هو تعويض عن حالة انعدام الوزن القائمة، وربما نافذة للعودة إلى الملعب السوري، والحفاظ على وزن حلفائها، واستعادة بعض ما فقده في ظل الحماقة التي تحكمت بإدارة أوباما.

ربما لا تكون مفارقة قرار المنطقة الآمنة، كبيرة بالنسبة للأمريكان، فالبرغماتية الأمريكية، تجيد لعبة التراجع، والالتفاف، إذا استدعت المصالح الأمريكية ذلك، ومن المتوقع أن تتراجع عنها في أية لحظة، ولكن المشكلة هنا في بؤس القوى محلية وإقليمية، قد تبني سياساتها اللاحقة على أساس هذا القرار غير الواقعي... لتحكم هي الأخرى على نفسها، بالخروج من المشهد، بعد سابقة إدارة أوباما..؟

نصيحة لافروف

كانت نصيحة لافروف للسوريين يوم أمس، «العمل - العمل - العمل» بمثابة تنبيه وتحذير للقوى الوطنية السورية، بحسم أمرها والإسراع في الذهاب إلى الحلول التوافقية، على أساس القرارات الدولية، وعدم إضاعة المزيد من الوقت، والإقلاع عن التسوية والمماطلة، في ظل وضع دولي مضطرب، لا يخلو من مفاجات، قد تعرقل ولو مؤقتاً، ما تم إنجازه وما بات خياراً ثابتاً، أي العملية التفاوضية.. فهل سيسمع السوريون؟

السورية، وخصوصاً بعد غياب فعالية الطرف الأمريكي، وانشغاله بترتيب بيته الداخلي، في ظل مترتبات التوازن الدولي الجديد، وصراع القوى ضمن نخبة القرار الأمريكي.

كان وما زال جوهر الموقف الروسي، كما نفهمه، هو كسر ستاتيكا حالة الحرب، التي تهيمن على المشهد، ومن الطبيعي، في ظل هكذا رؤية، أن يتم العمل من قبل روسيا على فرز القوى، سواء كانت دولية، أو إقليمية، أو محلية، من خلال لجم وتكبير بعضها، وتحييد قوى أخرى، وتجميع الثالثة... خط الفصل في ذلك، هو الموقف من الحل السياسي، والذي على أساسه يتحدد السلوك الروسي كله، ونشاطها الدبلوماسي والسياسي، والعسكري كله.

تمكنت روسيا، من تحييد الدور الأمريكي مؤقتاً، واستطاعت من خلال ذلك أحداث اختراق وقف إطلاق النار، والبيان الثلاثي، وتثبيت خيارات الترويك في اجتماع أستانا الأخير، وذهبت أبعد من ذلك باتجاه تثقيف أستانا، من خلال دعوة قوى المعارضة السورية دون استثناء إلى موسكو، لإطلاعها على ترتيبات ما بعد أستانا، في حركة دبلوماسية، تتسم بالذكاء والحكمة، والمرونة، وتعبير عن احترام إرادة السوريين باعتبار أنهم أصحاب القرار النهائي، طبعاً ودائماً على أساس الموقف من الإقلاع بالحل السياسي، كمعطى ثابت في الموقف الروسي.

المنطقة الآمنة الأمريكية.. انعدام وزن

من طبيعة أية بنية تمر بمرحلة تراجع، كما هي حال الولايات المتحدة الأمريكية، هي فوضى القرارات، والتخبط، وإذا كانت وقائع الأشهر الفائتة، وخصوصاً منذ التهرب الأمريكي من اتفاق وقف الأعمال العدائية، قدمت الكثير من الأمثلة عن هذا التخبط، فإن قرار الرئيس الأمريكي الجديد، بتكليف إدارته

أي نشاط سياسي حول الأزمة السورية، يمر من بوابة محاولة النيل من الدور الروسي، الذي يصبح أحياناً في مرمى نيران الأطراف كلها، فروسيا هي «دولة محتلة» وروسيا عقدت صفقات مع واشنطن، وروسيا يجب أن تحارب الإرهاب بالطريقة التي يريدها النظام، وروسيا يجب أن تختلف مع إيران والنظام بالطريقة والمستوى التي يريدها المعارضة، وروسيا هي الكافرة، أو الأذوكسية، التي تحارب «اهل السنة» والمسلمين، وروسيا هي أيضاً: التي تحاول إلغاء مبدأ علمانية الدولة السورية، لأن هذا المبدأ أسقط من البيان الختامي لاجتماع أستانا!!

أما لماذا روسيا؟ فلأنها ببساطة تعمل للحل السياسي، الذي يستوجب القبول بالتوافقات، والتوافقات تستوجب التنازلات من أطراف الصراع كلها، وهذا ما يجعل روسيا، تتفق وتختلف مع كل الأطراف، كما يتطلبه دور الراعي الحيادي النزيه، وعلى عكس ما فعله، ويفعله الآخرون.

مع روسيا أم مع سورية؟

لأن استهداف الموقف الروسي، هو استهداف للحل السياسي، الذي لا يمكن الحفاظ على سورية، التي نعرفها بدونها، لذا فإن الدفاع عن الدور الروسي، يعبر في ظروف اليوم عن مصلحة وطنية سورية ليس بالمعنى العام التقليدي فقط، بل بالمعنى المباشر أيضاً، وخصوصاً في ظل ضغط عامل الزمن، كعصر ضاغط في الأزمة السورية. وبالتالي: إن التأكيد مجدداً على أهمية هذا الدور، وفهمه كما هو، يعتبر من أهم الأولويات

عرفات: إضعاف العمل المسلح سند للحل السياسي



أجرت إذاعة «ميلودي FM» السورية، يوم 2017/01/23 حواراً مع الرفيق علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، تناول الأجواء التي أحاطت بمحادثات «أستانا»، وجولة جنيف المرتقبة، فضلاً عن آخر تطورات الوضع السياسي والميداني في سورية.

■ قاسيون

في سياق إجابته عن سؤال حول طبيعة محادثات «أستانا» والأهداف المرجوة منها، أكد عرفات: أن «أستانا» كما تقول الأطراف كلها- هي اجتماع لتثبيت وقف إطلاق النار، حيث إن وقف إطلاق النار قائم من 12/29، والمطلوب الآن تثبيته والانتقال إلى خطوات إضافية. تثبيته يعني جعله رسمياً، ووضع قواعد له، تمهيداً للسير نحو الخطوات اللاحقة. وجوهر هذه المسألة- بالمعنى السياسي- هو سقوط السلاح. السلاح بدأ يسقط وينتهي مفعوله، وبدأت العملية تتجه نحو الحل السياسي، أي نحو التفاهم. إن وقف إطلاق النار، وتثبيته هي قضية لا بد منها من أجل بدء عملية سياسية، ستكون بدايتها عملياً- كما هو واضح- في جنيف، ثم تنتقل الأمور إلى التنفيذ على أرض الواقع بعد عقد الاتفاق في سورية، ونكون بهذه المرحلة قد بدأنا ببطي صفحة هذه الحرب في نهاية المطاف».

هناك أساس واضح للتفاوض

أوضح عرفات: أن الحل بإطرته العام قد أصبح واضحاً، إذ أن هناك قرارات واضحة، ربما يكون فيها بعض الغموض وتحتاج للتفاوض، لكن الأمور في إطارها العام واضحة. إن قرار «2254» واضح، وهو أساس واضح بشكل جيد للتفاوض، فالملابسات الموجودة فيه، قليلة وليست كثيرة، والبعض سمى هذه الالتباسات بالبناءة، كما كان الأمر في بيان «جنيف1»، وهنا المقصود تحديداً ما يتعلق بالجسم الانتقالي. أما بقية الأمور أعتقد أنها واضحة، وبالتالي- إن خلصت النوايا

بالوصول إلى حل سياسي- فلن يكون لدينا مشكلة كبيرة بالوصول إليه، لكن هذا لا يعني أن الأمور سهلة، بل يوجد فيها صعوبات كثيرة لا شك.

ولفت عرفات: إلى أن إضعاف العمل المسلح ووقفه الآن، هو أحد أهم العناصر لوقف التدخل الخارجي، لأن أحد أشكال التدخل الخارجي الأساسية هو التمويل والتسليح، وبالتالي في حال توقف القتال، لن يكون هناك حاجة للتمويل والتسليح، وعلى الأقل في هذه النقطة، سيبدأ مستوى التدخل الخارجي بالانخفاض، لذلك، فضلاً عن مسألة وقف إطلاق النار، فإن نظرنا إلى مخرجات «أستانا» من الجانب السياسي، نرى أن واحدة من أهم نتائجها هي بدء انخفاض مستوى التدخل الخارجي.

حول الثوابت الروسية

في رده عن سؤال حول مصالح الجانب الروسي في سورية، أكد عرفات: أن المصالح الروسية تتعلق بالدرجة الأولى بالجيوستراتيجية، فالروسي يهتم بالدرجة الأولى أن لا يكون شرق المتوسط معادياً له، لأسباب تتعلق بوضع روسيا: روسيا لديها البحار الشمالية، لديها بحار متجمدة، وبالتالي بحاجة إلى تكون المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية لروسيا غير معادية له «بحاجة لمياه دافئة»، ولذلك، نحن طوال الوقت نقول: إن الروسي لا يهتم دعم هذا الطرف أو ذلك، بل يهتم أن سورية ككل، لا تكون بلداً علاقته سيئة به، وبالتالي، هذا يفرض عليه مستوى محدد من المواقف تجاه الأطراف المختلفة. لا أريد التحدث عن «ملائكية» ما، بل عن مصالح المصلحة الروسية تقتضي أن يكون في

سورية حل سياسي وتفاهم، بحيث تذهب الأمور باتجاه الاستقرار. أولاً: لا بد من وقف الحرب، ثانياً: إتاحة فرصة أمام السوريين أن يتفاهموا، ثالثاً: الذهاب إلى عملية سياسية يشارك فيها كل السوريين، وبعدها سورية ستحكم بإرادة السوريين وليس بأية طريقة أخرى، هذا الموقف الروسي الواضح المعلن كما أراه.

«الخلاف الروسي- الإيراني»

حول الحديث الإعلامي المتكرر اليوم عن خلاف بين روسيا وإيران في الملف السوري، لفت عرفات: إلى أنه يوجد أحياناً قضايا يجري تكبيرها. الروس والإيرانيون بينهما تحالف بمنتهى المتانة، وإذا كان قد نشأ بعض الخلافات أو الاختلافات حول هذا الملف أو ذلك، فهذا من طبيعة الأشياء، لأنهم بلدان مختلفان قد تنشأ بينهم بعض التباينات.

هنا أريد أن أنبه إلى مسألة: إن الطرف الغربي خصوصاً، يركز على موضوع الخلاف الروسي الإيراني، والتركي الإيراني أيضاً. توجد محاولة جدية لفصل العلاقة الروسية- الإيرانية، وأعتقد أنها لن تنجح. إذا انتبهنا إلى الإعلام الخليجي، فإنه يدفع بهذه النقطة، وبعض الأطراف التي لها علاقة بالفصائل المسلحة وغيرها تدفع بهذا الموضوع، متأملين بأن يجري شق الصف الروسي- الإيراني الذي كان موحداً عملياً خلال الفترة الماضية. وهناك من يقول: بأن الروس يستديرون ويغيرون موقفهم. الحقيقة أن الذين غيروا موقفهم هم الفصائل المسلحة والأتراك.

الانتظار السعودي وترامب

في معرض الإجابة عن سؤال حول أسباب «الصمت السعودي» مؤخراً حيال الأزمة السورية، قال عرفات: إن المفهوم من الجانب السعودي هو أنه غير قادر على صياغة موقف، بل ينتظر وصول ترامب وماذا يمكن أن يفعل.

الفرق بين الموقف التركي، والموقف السعودي، هو: أن التركي قد باشر ببعض الخطوات. أما السعودي فلا يزال في مكانه، لا يعارض أن تسير الأمور بشكل إيجابي، لكنه لا يدفع بالاتجاه الإيجابي، هو صامت متجمد ينتظر فك التجميد، وضعه مرتبط إلى حد بعيد بتصوراته حول الولايات المتحدة. وأخشى أنه متوقع أو يصدق ذلك الكلام حول أن ترامب سوف يعيد الوضع الأميركي أفضل مما كان عليه، غير أن الأميركي قد تراجع ولم يعد بإمكانه أن يتقدم.

ترامب أمامه مهمة أساسية، هي إدارة عملية تراجع الولايات المتحدة الأميركية. علاقته بكل دول العالم مرهونة بهذه المسألة. إذا كان مطلوب خلال هذا التراجع أن تكون علاقته مع الخليجين سيئة، لا يمكن أن يتوانى عن ذلك، وإذا كان مطلوب أن تكون علاقته مع الأوربيين سيئة أيضاً، لن يتوانى عن ذلك. ما يحكم عملية إدارة ترامب في المرحلة المقبلة هو: إدارة التراجع الأميركي ومصحة الولايات المتحدة.

التراجع الأميركي الآن، سيكون تراجعاً نسبياً. ذلك يعني أن الولايات المتحدة لن تزول من اللوحة العالمية، غير أن دورها سوف ينخفض. لم تعد هذه الولايات المتحدة ذاتها في نظام عام 1999. لم تعد شرطي العالم. هذا الدور ذهب، وسيبدأ بالانكفاء بشكل تدريجي. عملية الانكفاء ستوتر عملياً علاقات الولايات المتحدة مع العديد من الدول، لأنه إذا أرادت الإدارة الأميركية أن تقوم بحالة إنقاذية فستغير نظاماً «طويلاً وعريضاً» هو النظام الاقتصادي والمالي القائم، بدءاً من اتفاقية التجارة العالمية، مروراً بالاتفاقيات الجزئية المختلفة، وصولاً إلى دور الدول في العالم. وبالتالي، فإن العمليات التي كانت تتحملها الولايات المتحدة تكاليفها، ستبدأ بتركها واحدة تلو الأخرى، كلياً أو جزئياً، وهذا بدوره سوف ينتج تفاعلات عدة لدى الأطراف الدولية المختلفة.



**المصالح
الروسية تتعلق
بالدرجة الأولى
بالجيوستراتيجية.
فالروسي يهتم
بالدرجة الأولى
أن لا يكون شرق
المتوسط معادياً له**

جميل للميادين:

وفد واحد للمعارضة.. لا إقصاء ولا هيمنة



وتنشر قاسيون فيما يلي نص الحوار، وما تضمنه من أسئلة وأجوبة:

أجرت قناة الميادين ضمن نشرة الظهيرة بتاريخ 2017/1/27، حواراً مع د. قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، رئيس وفد منصة موسكو.

● تبدأ من أسباب التأجيل، التأجيل سيفسح المجال لماذا؟ هذا الوقت ما الذي سيجري به حتى الشهر المقبل؟

- نحن تفاجأنا بخبر التأجيل الذي أبلغنا به السيد لافروف، نقلاً عن الأمم المتحدة، وليس من أجل الاجتماع هي الأمم المتحدة، وليس لافروف، وكان مستاءً من هذا التأجيل، ونحن استأنا أكثر، لأننا نحن نريد اليوم قبل الغد، بدء المفاوضات السياسية، لأن ذلك يقرب عملياً البدء بتنفيذ الحل السياسي وإخراج سورية من الأزمة والكارثة الإنسانية التي تلقي بكاها على الشعب السوري.

وأعتقد أن هذا السؤال، يجب أن يوجه إلى الأمم المتحدة حول موضوع احتمال تأجيل المفاوضات في جنيف إلى آخر شباط.

● الاجتماعات التي عقدت مع القيادة الروسية ماهي النتائج التي خلصتم إليها؟

- خلصنا إلى نتيجة أولى أن اجتماعات الاستانا كانت نتائجها إيجابية جداً لفتح مسار جنيف، ووضع على الطريق الصحيح من أجل أن تأخذ مفاوضات جنيف دورها، لأنه في كل مرة كان يجري تعطيل/تأخير وإيقاف وتعليق، سمّه ما شئت، وكانت حجته هي: إطلاق النار، واليوم هذه الحجة لم تعد موجودة.

النقطة الثانية: وزعوا علينا مسودة الدستور التي اقترحوها، وأوضحوا أنها مطروحة فقط، لتحفيز النقاش بين السوريين ووضع على المسار الصحيح، بدلاً من أن يكون هناك إطلاق نيران، يصبح هناك إطلاق أفكار بين السوريين.

ثالثاً: بحثنا أفاق جنيف، واتفقنا على فكرة أساسية: أن الحل يجب أن يأتي عبر مفاوضات مباشرة، والمفاوضات المباشرة تتطلب وجود وفد واحد، ووجود عدة وفود هو إعاقة للحل، ويعني لا مفاوضات مباشرة، ويعني لا حل.

لذلك نحن كنا مصرين قبل أن ندخل، وكان

الطرف الروسي موافقاً معنا، أنه يجب الذهاب إلى تشكيل وفد واحد.

والشيء الذي أريد أن أشير إليه بأن الموجودين على الطاولة، من طرف المعارضة السورية عملياً يمثلون من حيث المبدأ كل طيف المعارضة السورية، ماعدا مجموعة الرياض والائتلاف، وهذا الطيف الذي كان موجوداً، ليس عنده مشكلة بتشكيل وفد واحد، ويمكن الاتفاق على المبادئ، ونحن ننتقل من فكرة أن هذا الوفد يجب أن لا يستثنى أحداً، حتى الذين قاموا باستثنائنا سابقاً لا ننوي استثنائهم لاحقاً، ولكننا بأن واحد لا نقبل بأية حال من الأحوال الهيمنة والوصاية من أي طرف من أطراف المعارضة.

● أفهم من كلامك أنه قد وصلكم بأن وفد الرياض لا يريد، أو يعترض على مسألة تشكيل وفد موحد، ويريد التمثيل أن يحصر به فقط؟ - لا، وفد الرياض لم يتكلم هكذا، وفود الرياض يمكن أن يوافق في نهاية المطاف على تشكيل وفد واحد، واحتمال أنه يريد أن يشكل هذا الوفد

بقيادته، لأن منصة الرياض، -على فكرة- مصابة مع الأسف الشديد بلوثة الحزب القائد، تريد أن تمارسها علينا في المعارضة، ونحن الذين ناضلنا طويلاً لإلغاء المادة الثامنة من الدستور القديم السوري، التي ألغت موضوع الحزب القائد في الدولة والمجتمع، ولا نريد أن نكررها في المعارضة، التي يجب أن تبقى تعددية على شاكلة سورية القادمة، ولكن عدم حضور الرياض والائتلاف إلى موسكو كان واضحاً لنا أنهم لا يريدون أن يجلسوا على طاولة واحدة معنا، بل يريدون أن يتميزوا، وهذا أمر غير مفهوم، أي البحث عن مصالح فئوية حزبية سياسية ضيقة في ظل الأوضاع الكارثية والإنسانية، التي يعاني منها الشعب السوري.

● هذا موقفك بالنسبة لتشكيل وفد المعارضة، ولكن أريد أيضاً أن نستمع دكتور قدري إلى موقفكم مما عرض عليكم في المسودة، أو الأفكار كما سماها الروس فيما يتعلق بالدستور.

- ما عرض علينا، عرض اليوم، لم نستطع

بعد أن ندرسه بشكل معمق، وفي النهاية فإن كل من حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير سيحدد موقفه.

ولكن أقول لكم بشكل واضح منذ الآن: أنا كعضو لجنة دستور شاركت بوضع الدستور الحالي، وقد استفدنا من كل الدساتير السورية منذ عام 1920 وحتى تلك اللحظة، واستفدنا من دساتير أهم الدول في العالم ومن تجاربها، الدستور الروسي والأمريكي والفرنسي والمصري والإيراني، لذلك نحن شاكرين للطرف الروسي لأنه أدلى بدلو، وأعطانا مشروعاً هو للإستئناس فقط لا غير بالنسبة لنا، لأنه يمكن أن يكون به أفكار مفيدة نستخدمها في صياغة الدستور لاحقاً.

وفي نهاية المطاف واضح لنا أن الدستور صياغته ستجري عبر المرحلة الانتقالية، بلجنة يشكلها السوريون، على أساس قرار الأمم المتحدة 2254 من الطرفين، من النظام ومن المعارضة، وبالأخير الشعب السوري هو المعني بهذا الدستور لأنه سيصوت عليه.



التوازنات الدولية الجديدة الناشئة، ومنها خصوصاً ما يجري على الساحة السورية من تقدم باتجاه إنهاء الحرب والأزمة والمضي بالحل السياسي، بعيداً عن رغبات فاشي الإدارة الأمريكية وأدواتها المباشرة وغير المباشرة محلياً واقتصادياً ودولياً.

نفسه، بين الطرف الفاشي ذي النزعة العدوانية، والطرف «العقلاني» الذي يسعى للإنقاذ بأقل الخسائر الممكنة، بظل التغيير العميق بموازين القوى الدولية، حيث لم يحسم هذا الصراع حتى الآن، على الرغم من كل التدايات المتلاحقة التي تؤكد تعزيز قوة

نتيجة لما أعدته ومهدت له الإدارة الأمريكية السابقة، بمحاولة يائسة منها لتسجيل بعض النقاط السياسية لصالحها، بعد التراجع المطرد لوزنها على خارطة الفعل السياسي والميداني في سورية، وخاصة بعد هزيمة مشروعها في مدينة حلب، بالإضافة إلى مساعيها من أجل عرقلة الجهود الرامية لإنجاح مؤتمر الاستانا الدولي، من قبل كل من روسيا وتركيا وإيران، الضامنين الدوليين لتثبيت وقف إطلاق النار في سورية، والمضي باتجاه الحل السياسي النهائي عبر جنيف وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، في إبعاد مباشر ومقصود لهذه الإدارة عن أي دور على هذا الصعيد.

ما سبق ذكره يشير ويؤكد على حدة الصراع في الداخل الأمريكي

ولعلنا ما زلنا نذكر اعتراف أوباما وكيري عن الدور الأمريكي بالسماح لـ «داعش» بالتوسع والانتشار والتضخم في كل من سورية والعراق.

بعض أحيائها مؤخراً، لم يكن إلا

بالإضافة إلى تهديد الطريق أمام «داعش» عبر فتح ممر عبور آمن للفرارين من قواته المندحرة في مدينة الموصل باتجاه دير الزور، على أثر المعارك الضارية التي يخوضها الجيش العراقي بمواجهة التنظيم الإرهابي هناك، ما ساعد على زيادة التحشيد الداعشي بمحيط المدينة بنهاية المطاف، بانتظار إشارة القرار الأمريكي بشن الهجوم على المدينة، في اللحظة التي ترتئها مناسبة.

بصيرة يدرك أن تقدم الارهاب

عمدت الإدارة الأمريكية، منتهية الولاية والصلاحيات، خلال الأشهر الأخيرة من عام 2016 إلى تعزيز إمكانات «داعش» في الداخل السوري عبر عدة محاور. لعل أهمها على الإطلاق تلك الضربة المباشرة التي وجهتها القوات الأمريكية إلى مواقع الجيش السوري على تلال الثردة المشرفة على مطار دير الزور، وذلك في أيلول 2016، والتي قالت في حينها بأنها حدثت بطريق الخطأ، ما فسح المجال مباشرة أمام «داعش» للتقدم على هذا المحور الاستراتيجي والهام.

«داعش» أداة فاشي الإدارة الأمريكية

رياضة مفروضة يعمر الستين!

معاناة أصحاب المعاشات التقاعدية لم تقف عند حدود هزالة هذه المعاشات بالمقارنة مع متطلبات الحياة وضرورتها، بل تعدتها إلى الكثير من الصعوبات، الإدارية والفنية والتقنية وغيرها، مما لا شأن لهم بها، والتي تواجههم أثناء تحصيلهم لهذا الراتب الهزيل كل شهر.

فبعد مضي أكثر من نصف ساعة في طابور الانتظار، فوجئ أبو محمد عندما أفاده الصراف الآلي بعدم توفر رصيد في حسابه، وذلك بموعد استحقاق الراتب التقاعدي الشهري، الذي اعتاد عليه، فما كان منه إلا أن يعيد التجربة مرة أخرى، ظناً منه بأن هناك خطأ ما، ولكن لم تكن النتيجة الثانية بأفضل من الأولى، حيث أصر ذلك الصراف الآلي اللعين، على عدم توفر رصيد في حساب أبي محمد.

حاجة وانكسار

نظر أبو محمد يمنة ويسرة وهو يخاطب نفسه عن سبب عدم وجود رصيد باسمه، على الرغم من أن الآخرين ممن سبقوه ومن تلوه في الطابور، تعامل معهم الصراف الآلي بكل احترام، ومنحهم استحقاقهم الشهري كما كل مرة.

عاد أبو محمد إلى منزله مكسور خاطر، حيث لم يستطع أن يؤمن قائمة المستلزمات التي أعطته إياها زوجته، قبل الخروج من المنزل، وهو يفكر كيف سيفقدها بأن تلك الآلة اللعينة، المسماة بالصراف الآلي، كانت السبب في عدم توفير مستلزماتها، وبأنه سيعاود الكرة مجدداً في اليوم التالي عسى ولعل تفرج الآلة عن رصيده.

هان الود

صباح اليوم التالي، ذهب أبو محمد مبكراً هذه المرة، وعلى الرغم من ذلك اضطر للانتظار في الطابور نصف ساعة أيضاً، ووصل دوره أخيراً، أمام تلك الآلة، وضع بطاقته وأدخل رقمه السري «مبتسماً» عليها تفرج عن رصيده الشهري الرث هذه المرة، ولكن دون جدوى، لا رصيد في حساب أبي محمد! فاستشاط غضباً من الآلة اللعينة التي تستهدفه بحياته ومعيشته وسوء علاقته مع زوجته وأفراد أسرته، وظهر على محياء الغضب، رغباً أن يقتلع عيني تلك الآلة، فكيف لها أن تتعامل معه بهذا الجفاء، وقد لاقها مبتسماً وتعامل معها بكل ود؟!.

النصيحة بجمل

أحد الواقفين بالطابور لاحظ الغضب والانكسار في عيون أبي محمد، فأشار له بأن يراجع إدارة المصرف، عله يجد الجواب عن سبب عدم تحويل الراتب التقاعدي.

الفكرة لاقت الارتياح لدى أبي محمد فاندفع مباشرة إلى إدارة المصرف العقاري القريب من موقع تلك الآلة، وبظنه أن يشكتي عليها، وعلى سلوكها المتعرج معه.

بعد أخذ وصد بين الغرف وعلى الكونتوارات وبين الموظفين والمراجعين، لم يجد أبو محمد غاية في المصرف، حيث لم تغلج شكواه على الصراف الآلي، فجواب العاملين

في المصرف كان: أن مشكلة عدم توفر رصيد في حسابه كانت من تأمينات دمشق، التي لم تدرج اسمه في القوائم الشهرية، كما جرت عليه العادة في كل شهر، والسبب ليس من الآلة التي حنق منها ومن سلوكها معه، وعليه أن يراجع مؤسسة التأمينات من أجل ذلك.

بدء النزهة

خرج أبو محمد إلى تأمينات دمشق مباشرة، وبظنه أن الأمر سيحل هناك بشكل مباشر، ليعود إلى زوجته بالمستلزمات، التي طلبتها في اليوم السابق.

هناك حيث الازدحام الشديد، والغرف الممتلئة بالمراجعين، وبعد عدة أسئلة واستفسارات استهدى أبو محمد أخيراً للغرفة، التي عليها الاعتماد في إعادة راتبه التقاعدي، والكائنة في الطابق الثالث، وفي الغرفة المذكورة عدة طاوولات، توزع عليها عدد من الموظفين، وحول كل منها اكتظاظ بشري، من المراجعين، كل منهم له استفساراته، وله معاملته الخاصة.

«طاحش» أبو محمد بين أقرانه، من المتجمهرين أمام إحدى الموظفين وسألها عن سبب عدم تحويل راتبه التقاعدي لهذا الشهر، فقالت له: أن عليه أن يحضر بياناً عائلياً من النفوس، دون أن تقدم له أي مبرر لذلك، وبطل الازدحام كظم غيظه مغادراً هذه الجمهرة من أشباهه، من المواطنين أصحاب الأجور التقاعدية.

انتهى الدوام الرسمي، ولم يعد بإمكان أبي محمد الذهاب إلى دائرة النفوس، ما أجبره مرة أخرى على مواجهة زوجته. بحقيقة عدم توفير مستلزماتها لهذا اليوم أيضاً، وتحمله جفائها جراء ذلك.

نفوس ونفوس

صباح اليوم التالي، ذهب أبو محمد إلى دائرة النفوس، اشترى طابعين، ودفع ثمنهما 100 ليرة، علماً بأن القيمة المسجلة على كل منها كان 10 - 25 ليرة، أي بمجموع قدره 35 ليرة، وبزيادة مدفوعة عن القيمة المسعرة 65 ليرة، هكذا سرقة عنيفة، وذلك من المحل المرخص رسمياً لبيع الطوابع، ودخل إلى الدائرة، وطلب بياناً عائلياً باسمه، وحصل عليه بعد أقل من نصف ساعة عملياً، مما أفرح أبي محمد، حيث يستطيع أن يذهب إلى تأمينات دمشق خلال الدوام الرسمي.

رياضة بهلوانية

وصل إلى تأمينات دمشق، وهذه المرة ذهب مباشرة إلى الموظفة بالطابق الثالث، أعطاهها بطاقته الشخصية، والبيان العائلي المهور مع الطوابع الملصقة عليه حسب الأصول، فأشارت له الموظفة أن يذهب إلى الطابق الثاني، فهناك شعبة الحاسب، من أجل تسجيل رقمه التأميني.

نزل أبو محمد إلى الطابق الثاني، وانتظر موظفة الحاسب حتى فرغت، وطلب منها الرقم التأميني، أخذت الموظفة بطاقته وفتحت السجلات الإلكترونية على اسمه، وسجلت الرقم على قضاة ورقية، ونصحتة بالاحتفاظ بها، وقالت له: عد إلى الطابق الثالث.



في الشهر القادم، كما لم يعرف لماذا تم توقيف راتبه بالأصل، حيث لم يجبه على ذلك أي من العاملين في الطوابق التي راجعها كلها في مبنى تأمينات دمشق، فما كان منه إلا أن سأل أحد المراجعين ممن شاهدتهم يمارسون رياضة صعود وهبوط الأدراج، عله يملك الإجابة عن سؤاله بنهاية المطاف.

إجراء روتيني غير معلن

بالفعل كان هذا المراجع يملك الإجابة الشافية، حيث قال لأبي محمد: أن هذا الإجراء روتيني، ففي كل مرة يتم اختيار عينة من أصحاب المعاشات التقاعدية يتم إيقاف رواتبهم، ليضطروا لمراجعة التأمينات التي تتأكد من كونهم على قيد الحياة عبر وثيقة «البيان العائلي» أو «إخراج القيد»، ومن لا يراجعهم بهذه الوثيقة يعني أنه ربما من المتوفين، وبالتالي يستمر إيقاف راتبهم لحين مراجعة أحد ذويهم من الورثة بحال وجودهم، لاستكمال معاملة أخرى، وهكذا..

عدم اكترات

أما عن مفاجأة أصحاب المعاشات بإيقاف رواتبهم، وبقائهم شهراً كاملاً دون دخل، أو كيف سيعيشون ويؤمنون احتياجاتهم خلاله، وهو حق من حقوقهم، ناهيك عن ممارسة الرياضة التي تفرض على هؤلاء، بين الدوائر الرسمية وبين الغرف، وهم بعمر الستين وما فوق عملياً، كل ذلك لا جواب عليه ولا مبرر له.

وتبقى مشكلة أبي محمد الكبرى الآن؛ كيف سيواجه زوجته، بحقيقة أن قائمة مستلزماتها المكتوبة على القائمة، التي حملته إياها منذ ثلاثة أيام، سيتم تأجيلها شهراً إضافياً، كما سيوقف حياته وحياته أسرته طيلة هذا الشهر! هذا ما لم تكتبه اللوائح والقوانين، ولكنه جار بحكم العرف السائد من اللامبالاة، وعدم الاكترات بالحقوق!

بالفعل عاد أدرجه إلى الطابق الثالث، وإلى الموظفة ذاتها، حيث أخذت البيان العائلي الخاص به وسجلت بعض المعلومات على خلفيته، وأشارت إليه بالذهاب إلى رئيس الدائرة الموجود بالطابق نفسه لتوقيعها، ثم الارتقاء للطابق الخامس إلى دائرة التدقيق.

حمل أبو محمد الورقة إلى رئيس الدائرة، الذي وقّعها وختمها، وسارع بالصعود إلى الطابق الخامس، وقد بدأت ملامح التعب تبدو على وجهه، جراء الرياضات بهلوانية التي لم يعتد القيام بها.

في دائرة التدقيق أيضاً، ازدحام وجمهرة من المراجعين، من أصحاب المعاشات التقاعدية، انتظر قليلاً ثم جاء دوره أمام الموظفة التي أخذت الورقة من يده، وفتحت الحاسوب على ملفه الإلكتروني، وسجلت بعض الأرقام بحاشية إضافية، جانب الإحالة السابقة، ولكن بالقلم الأحمر هذه المرة، وأشارت لأبي محمد بالعودة إلى الطابق الثالث مرة أخرى.

روح رياضية وصدمة عوز

بالفعل وبكل روح رياضية، نزل أبو محمد الأدراج وصولاً للطابق الثالث، وإلى الموظفة ذاتها، منتظراً مرة أخرى الحشد أمامه، وأخيراً استطاع أن يعطيهما الورقة «البيان العائلي» المذيل بخلفه حواش وتوقيع رئيس الدائرة وأرقام مسجلة بالأحمر.. نظرت الموظفة إلى الورقة وأشارت له بأن يضعها مع شبيبتها من الأوراق المكدسة أمامها على الطاولة.. وقالت له: «خلص مشي الحال الشهر الجاية بينصرفك راتبين بدل واحد»!!

لم يعرف أبو محمد، هل يفرح أم يغضب أم يزع أم.. حيث كُلت أعماله ونشاطه، ورياضة صعود وهبوط الأدراج، ومراجعة العديد من الجهات الرسمية، بالإفراج عن راتبه أخيراً، ولكن لن يستطيع الحصول عليه إلا

التقنين بغياب العدالة

لم يكن المواطن السوري بتاريخه مسرفاً، أو مبذراً، فالتقنين والتوفير، وحسن استثمار الإمكانات المتاحة بين يديه، وتوجيهها بالشكل المناسب بما يلبي احتياجاته، تعتبر من سماته ومن طباعه على مر العصور.

عاصي اسماعيل

لكن الحرب والأزمة المستمرة منذ ستة أعوام وحتى اليوم، كانت الكارثة الأسوأ على الإطلاق بكل تاريخ حياة السوريين، ليس بسبب تغير طبائعهم وموروثهم، على العكس تماماً، فثقل الطابع والموروثات كانت السبب الرئيس في التخفيف من آثار تلك الحرب الكارثية حتى الآن، بل بسبب السياسات الاقتصادية الاجتماعية للحكومات المتعاقبة، التي أضرت بشكل كبير بمستوى معيشتهم وخدماتهم وبتشويه بنيتهم الاجتماعية.

موروثات

هذه الطبيعة الموروثة، فسحت المجال أمام السوريين، كي يكونوا قادرين على تحمل صعوبات الحياة وشظف العيش في الملمات، والانكسارات والمصائب على مر السنين والعصور، وساعد ذلك بشكل كبير، على تشكيل بنية مجتمعية متماسكة ومتعاونة ومتكاتفة على السراء والضراء، مما كان له الأثر الكبير على مستوى تعزيز حسن استثمار الإمكانات وتوجيهها، بمعزل عن الأشكال والنماذج الاقتصادية كلها، التي كانت تتبعها الحكومات، بما في ذلك التوجهات الليبرالية للحكومات المتعاقبة أخيراً.

الحرب والسياسات المتوحشة

تظافر الانعكاسات السلبية للحرب والأزمة، مع سلبيات السياسات الحكومية الليبرالية، التي كشرت عن أنيابها المتوحشة خلال فترة



اقتصادية، مضافة للحرب القائمة، وبناتجها التي أصبحت كارثية على المستويات كافة.

الانعكاس المجتمعي هو الأخطر

لعل الأخطر من ذلك كله، هو الاستنزاف الذي طال الجانب الاجتماعي ببنيتهم وعمقه، الذي يخشى عبره من تداعي المجتمع السوري، بمكوناته وقيمه ومخزونه الثقافي والفكري، والمعرفي التاريخي الحضاري، بسبب هذا التقليل لانعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى الأفراد، أو على المستوى المناطقي والإقليمي، وليس من شاهد أفضل على ذلك من المقارنة بين أية منطقة عشوائية، مع غيرها من المناطق الأخرى، و فقط على مستوى الخدمات لا غير، فما بالنا ببقية المقارنات التي تفقأ العين أحياناً!

وأجهزتها بهذه المجالات الواسعة، حفنة من المستثمرين والتجار والفاستين، في تحالف شيطاني استنزف الوطن والمواطن معاً، وليستفحل هذا الاستنزاف بشكل كبير خلال سني الحرب، حاصداً الإمكانات المتاحة لدى المواطنين كلهم نهياً متواصل حتى الآن، بمباركة حكومية رسمية، تحت ذرائع الحرب والحصار.

السوريون لم يشهدوا تقنياً على السرقات والنهب، كما لم يشهدوا تقنياً بمس كبار التجار والفاستين، كما لم يشهدوا تقنياً على مستوى الإنفاق الحكومي الذاتي، بل على العكس من ذلك تماماً، فجل هؤلاء لم يعرفوا التقنين، ولم يعيشوا تبعاته، فيما كان نصيب المواطنين المزيد من الضغوط الحياتية والمعيشية والخدمية، بحرب استنزاف

مزادات واستنزاف

الشعارات الحكومية المتمثلة بالتقنين والترشيد، وشد الأحزمة وغيرها، والتي أرادت الحكومات المتعاقبة عبرها، أن تمرر مصالح كبار التجار. والمستوردين والفاستين، على حساب بقية شرائح المواطنين، لم تكن بالنسبة للسوريين سوى نوع من المزادات الحكومية على أوقعهم، ومزيد من الفاقة والعوز على معاشهم وخدماتهم، ليس لأنهم عاجزون عن تحمل مشاق التقنين والصبر عليه، ولكن بسبب عدم العدالة فيه، حيث تراجعت الحكومات رويداً رويداً، عن الدور الحكومي على مستوى مصالح عموم المواطنين، اعتباراً من الإسكان مروراً بالتوظيف وليس انتهاءً بالإنفاق على الخدمات العامة، ليحل مكان الحكومة

دير الزور.. على خط النار!

شهدت أحياء دير الزور المحاصرة ومنطقة المطار، في الأيام الأخيرة تصعيداً عسكرياً، حيث شنّ التنظيم الفاشي التكفيري «داعش»، هجوماً عنيفاً بعشرات الآلاف، في محاولة منه للسيطرة على المطار، وبقية أحياء المدينة الخاضعة لسيطرة الدولة، للتغطية على خسائره التي تلقاها في مدينة الموصل في العراق، والخسائر التي تلقاها في الشمال السوري.

مراسك قاسيون

كذلك ترافق هذا الهجوم العنيف، مع اقتراب موعد انعقاد لقاء «الأستانا» بين الفصائل المسلحة الأخرى، والحكومة السورية، للتشويش عليه، وعرقلته.

شهداء على خطوط التماس

الهجوم الفاشي العنيف، كان عبر مختلف خطوط التماس، في أحياء المدينة المحاصرة، وخاصة من المنطقة الجنوبية الجبلية «جبال ثردة»، والمقابر، والمشفى التي سيطروا عليها مؤقتاً، لقطع التواصل بين حامية المطار العسكرية وحي هرابش، الملاصق له شرقي المدينة، والأحياء المحاصرة في غربها، كما سقط عشرات الشهداء من المدنيين نتيجة القذائف التي يطلقها التنظيم الفاشي على الأحياء. فقد استشهدت عائلة من ستة أطفال والدهم،



الطبي، وصعوبة الخروج للعلاج في الطائفة، باستثناء المدعومين من المتنفذين، أو من يدفعون مرغمين لسماستهم، حيث وصل ما يدفعه الفرد إلى 300 ألف ليرة. وإلى المهرب 125 ألف ليرة!

ورغم هذه المعاناة القاسية لأهالي دير الزور، ومازالت وسائل الإعلام، تتجاهل ذلك، وما زالت قوى الفساد وبعض القوى التي تدعي المعارضة، تتاجر بالأم الديريين، وما زال الأهالي متمسكين بوطنهم والأمل والحل!

أحد التجار بإنزال مادتي البطاطا والبصل جواً، وبيعت 2 كغ بطاطا و 1 كغ بصل بمبلغ 5500 ليرة، بينما مؤسسة الخزن والتسويق، لم تقم بذلك منذ أشهر.. ناهيك عن معاناة الأهالي من الكهرباء المقطوعة منذ عامين، من الحصار، والمياه التي تأتيهم بالقطارة، كل ستة أيام، والمعاناة من البرد الشديد نتيجة ندرة المحروقات وارتفاع أسعارها، وحتى الحطب والخشب، حيث وصل سعر الكيلو ما بين 400 و500 ليرة، يضاف إلى ذلك انتشار الأمراض، وندرة الأدوية والعلاج وقلة الكادر

وبقيت أهم حية، والتي كانت خارج البيت تبحث عن شراء فطور لهم، كما استشهد ثلاثة أخوة أطفال، في الطريق وهم عائدون من المدرسة إلى البيت، عدا آخرين استشهدوا وأصيبوا.

ولولا صمود أفراد الجيش السوري، ومن يسانداهم من أبناء محافظة دير الزور، وتدخل الطيران الحربي السوري، والطيران الفضائي الروسي، لحدثت مجازر كبيرة بحق الأهالي المحاصرين!

الهجوم يفاقم المعاناة!

فاقم الهجوم الفاشي معاناة المواطنين المدنيين من الحصار، حيث انقطع وصول المواد الغذائية، حتى من طرق التهريب، مما دفع تجار الأزمة وحمايتهم من الفاستين لرفع الأسعار، كما سمح للتجار المدعومين من المتنفذين، باستغلال ذلك، حيث قام

نفايات تهدد المياه الجوفية بدمشق منذ 3 سنوات بحجة «الحل الإسعافي»!



كشفت عن الدراسة بعد 3 سنوات من إنجازها. لم تخرج للعلن حينها، ولم يتم تداولها إعلامياً، بينما أرسلت نسخة منها إلى محافظة دمشق، التي وعدت بالحل، بحسب أحد القائمين على «دراسة الانبعاثات الغازية الناجمة عن مكب النفايات الصلبة، في مقلب وادي السفيرة بدمشق، وأثارها البيئية» عام 2013.

■ حازم عوض

خلال أزمة المياه الحالية التي تعيشها دمشق، وعودة المحافظة بتأمين مصادر بديلة وأمنة عبر الآبار، وخاصة للمناطق التي لم تحصل حتى اليوم على مياه خطة الطوارئ، كشف معنو الدراسة المذكورة أعلاه، عما توصلوا إليه، بعد ملاحظة أحدهم، البدء بحفر آبار للمياه حول مكب النفايات، ما قد يكون مؤشراً لقيام الكارثة.

هل حُفرت الآبار؟

رئيس مخبر البيئة بالمعهد العالي للعلوم التطبيقية، «تمام درويش»، أكد: أنه فعلاً شاهد بعينه البدء بحفر آبار قرب مكب نفايات وادي السفيرة، دون أن يعلم إن وُضعت في الخدمة أم لا، وعند ربط حديثه مع تصريحات مدير مؤسسة المياه محمد الشياح، نهاية العام الماضي عندما قال: إنه «تم البدء بحفر الآبار في قاسيون وركن الدين وبالقرب من مركز البحوث العلمية»، يتبين فعلاً حجم المشكلة. المشكلة التي يحذر منها درويش، هي: أن «الرشاحة والسوائل الناتجة عن النفايات المظمورة تنتج من خلال التربة نحو المياه الجوفية، مما يشكل خطورة تسممها، لذا يفترض أن تكون الطبقة السفلى لمكان طمر النفايات مبطنة بشكل جيد، مع وجود أغطية تقوم بجمع الرشاحة وتحويلها إلى محطة للمعالجة».

غير مطابقاً للمعايير

محافظة دمشق، لم تأخذ قضية معالجة رشاحة النفايات، على محمل الجد، وقامت بإجراءات غير كافية للحد من تسربها إلى المياه الجوفية، حيث قال مدير معالجات النفايات الصلبة لمحافظة دمشق وريفها موريس حداد: إنه «تم إنشاء حفر سطحية، لتجميع الرشاحة الناجمة عن تجمع القمامة ثم إعادة ضخها لتبخيرها مرة أخرى»، وهذا ما وجد فيه درويش إجراء غير كاف وفقاً للمعايير العالمية والصحية. ورغم نفي حداد وجود أية حفر للآبار بالقرب من المكب، إلا أن درويش أكد مشاهدتها، وتصريحات المحافظة، تثبت ذلك بشكل غير مباشر، ما قد يشير إلى سوء في التنسيق بين الأطراف الحكومية يمثل هذه القضايا الحساسة، حيث أكد موريس حداد عدم إعلامه بحفر أية آبار هناك من قبل مؤسسة المياه.

إسعافي منذ 3 سنوات!

حجة محافظة دمشق، هي: أن «مكب وادي سفيرة حلّ إسعافي، اتخذ قرار

ومقترحات، استناداً إلى المعايير الناظمة لمكبات النفايات حول العالم، والتي تؤكد: أن مكب وادي السفيرة لا يحقق حتى الحد الأدنى من معايير السلامة والأمان بسبب:

- 1 - المسافة القصيرة بين المكب والتجمعات السكنية.
- 2 - الموقع المرتفع للمكب في الأعلى، وما ينفضّه من غازات مؤذية، أثقل من الهواء بحيث تتركز في الأسفل عند التجمعات السكنية.
- 3 - الحرق المتعمد، أو غير المتعمد في العراء، يشكل كميات هائلة من «الديوكسيدات والفورانات».
- 4 - الظروف الجيولوجية «واد انهدامي».
- 5 - الظروف الهيدروجيولوجية .
- 6 - أخطار السيول والانزلاقات، التي تؤدي لتلوث المياه الجوفية والسطحية والتربة.

أما المقترحات فهي:

نشر ثقافة التخفيف من إنتاج النفايات الفرز الأولي للنفايات، الذي يبدأ من المنزل وينتهي في المكب تحويل النفايات الصلبة العضوية، إلى سماد عضوي بفصل النفايات العضوية وبقايا الطعام ومخلفات الزراعة، عن باقي النفايات وحفظها تحت ظروف مخصصة، لمساعدتها على التفكك طبيعياً. الحرق الآمن بطريقة الترميد، وهو حرق مضبوط عند درجة حرارة مرتفعة جداً، يمكن أن يستفاد من طاقتها الحرارية، في توليد الكهرباء. عند طمر النفايات، يجب أن تكون الطبقة السفلى للمطمر كتيمة تمنع تسرب الرشاحة إلى المياه الجوفية، ويتم الطمر على شكل طبقات تغطي بشكل يومي بالتراب.

تعبيره، ما يجعل قضية المكب معلقةً وخطورته قائمة إلى اليوم. حديث حداد، الذي لم يعترف أصلاً بوجود آبار قرب مكب وادي السفيرة، لا يشجع للمحافظة اختيار هذا المكان، دون دراسة بيئية مسبقة، ولو كان حلاً إسعافياً، فقد باتت معالجة القضية اليوم أصعب من السابق، وأثر التلوث قد يحتاج إلى سنوات ليذهب في حال نقل المكب. ما ذكر أعلاه كله ذكر ضمن تصريحات إذاعية، بينما حصلت «قاسيون» على نسخة من الدراسة المعنونة بـ «الانبعاثات الغازية الناجمة عن مكب النفايات الصلبة في مقلب وادي السفيرة بدمشق، وأثارها البيئية»، والتي أعدها كل من «د. يمن الأتاسي، د. هالة سرحان، د. تمام درويش» من المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية.

لا يحقق أدنى الشروط!

أبرز ما جاء في الدراسة، حول تلوث المياه الجوفية أن: «المكب موضوع الدراسة، هو في مجرى واد انهدامي، تصب فيه الأمطار والسيول، ومن ثم فإن تأثير الملوثات على كل من المياه السطحية والجوفية والتربة، أمر ليس بالمهم، إذ كان ينبغي أخذ الحيطة والحذر، عند البحث عن موقع للمكب، من حيث ضرورة القيام بدراسة للبنية الجيولوجية المكونة للتربة ومدى استقرارها وكثافتها، والمعالجة المسبقة لمنطقة المكب وتبطينها، لمنع تسرب رشاحة المخلفات ذات التأثير السمي العالي»، وقد ذكر الباحثون أسماء عشرات الجراثيم والسموم الكيميائية، التي قد تسبب أمراضاً خطيرة مثل السرطان. وخلصت الدراسة إلى نتائج



الرشاحة والسوائل الناتجة عن النفايات المظمورة تتجه من خلال التربة نحو المياه الجوفية مما يشكل خطورة تسممها

في الجامعات السورية..

امتحانات في الممرات وأسئلة «مزاجية»!



وسط ضجيج المارة، وفي لحظات توتر شديد، يمضي طلاب إحدى كليات جامعة دمشق أصعب أوقاتهم، فبعد أيام من الجهد الممزوج بمشقة الدراسة في ظروف الأزمات، وجد أولئك الطلاب أنفسهم مضطرين لتقديم امتحانهم في أحد ممرات الكلية، إضافة لتكليفهم بمهمة الحصول على كرسي وطاولة بأنفسهم، رغم بدء وقت الامتحان.

بسملة عزيز

«زق المي»

وفيما يخص الطلاب المقيمين في المدينة الجامعية، فحالهم ليس بالأفضل، حيث اشتكى معظمهم من نقص في المياه وانقطاع شبه تام للكهرباء، بحجة عطل في المولدة، إضافة إلى عدم تشغيل التدفئة المركزية، وخروج المصاعد عن الخدمة وكثرة الأوساخ، خاصة يومي الجمعة والسبت لعدم وجود العاملين.

امتحانات في الممرات!

أما بالنسبة لظروف الامتحان، في الكلية ذاتها، فتكمن المشكلة الأكبر، حيث يوجد نقص واضح في أماكن تقديم الامتحانات، لدى بعض الكليات، والتي يبرها بعض المسؤولين بتوافد أعداد كبيرة من الطلاب، قادمين من محافظات وكليات أخرى، بما يفوق القدرة الاستيعابية للكلية المستقبلية، الأمر الذي دفع القائمين على تنظيم الامتحانات، إلى إقامة الفحوص في الممرات و«الهنغارات»، التي طالما عبر الطلاب على مرور السنوات من انزعاجهم، وعدم رضاهم عنها، حيث تكون «الهنغارات» غالباً شديدة البرودة، إذ يمكن للهواء التسرب من الجدران، أو النوافذ المكسورة، فضلاً عن غياب التدفئة بالكامل فيها، لنقص المحروقات وانقطاع الكهرباء لمدة طويلة.

سباق مع الزمن

ومع حلول موعد الامتحان، تبدأ المهمة الشاقة الثانية على الطلاب، من حيث الوصول إلى قاعة الامتحان، أو مكان الامتحان بالوقت المحدد، فازدحام الطرقات والتوقفات المتكررة عند كل حاجز، وخاصة لأولئك القادمين من أطراف دمشق، أدى لمشاكل عديدة مع الطلاب وحرمان بعضهم من تقديم امتحانهم.

من متعة تدريس مقرر الإحصاء الحيوي لطلاب كلية الطب.

أما بالنسبة لطلاب الجامعة الافتراضية، فأكد معظمهم مواجهة مشاكل تتعلق بالاتصال بالانترنت أثناء تقديم الامتحان، حيث ينقطع الاتصال بالشبكة خلال التقديم، ما يؤدي لتأجيل الفحص لموعد لاحق، الأمر الذي يسبب إرباكاً للطلاب.

ويبقى السؤال: إلى متى سيبقى الاهتمام اللازم بالعملية التدريسية بحيثياتها كلها قاصراً عن إيجاد الحلول؟ ونهية الظروف الملائمة، والمساهمة في تحسين مستوى المخرجات العلمية؟ وسمعة الجامعات السورية على السواء!

نماذج غير مألوفة؟

من جهة ثانية، تناقلت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً، صوراً قالوا إنها لنماذج أسئلة امتحانية خارجة عن المألوف، فعلى سبيل المثال: ورد سؤال في امتحان مقرر الإحصاء الحيوي لطلاب كلية الطب في جامعة تشرين، تضمن خيارات فيها عبارة طلاب هذه السنة «راحت عليهم»، إضافة إلى خيارات متعددة منها «إعادة إجراء الامتحان العملي للمقرر»، وإضافة 5 درجات لكل طالب وتأكيد أهمية المواظبة على حضور محاضرات الإحصاء الحيوي لطلاب السنوات القادمة؟! ومعاقبة مدرس المقرر وحرمانه

مازوت طرطوس الى المناطق العالية!



تعيش محافظة طرطوس أزماً متعددة، وهناك أزمة خانقة متفاقمة في المازوت، خاصةً مازوت التدفئة المنزلية، حيث تعاني غالبية مناطق المحافظة من نقص شديد في مازوت التدفئة المنزلية.

صالح معن

اشتكى العديد من القرى إلى «قاسيون» على عدم توزيع الدفعة الثانية من المازوت المنزلي، ويؤكد الكثيرون أن هناك تلاعباً بالتوزيع ومحسوبيات، وهناك سوقاً سوداء يوجد فيها مازوت والبيدون بـ 7 آلاف، مما يؤكد أن هناك فساداً في مجال التوزيع.

أين المازوت؟

أكد الأهالي أنه قد تم توزيع الدفعة الأولى، وأكثر من نصف المواطنين لم يستلم حصته، بسبب عدم قدرته على دفع قيمتها، فأين ذهبت حصص هؤلاء؟ وأين الدفعة الثانية من كمية المازوت؟ ولماذا لم توزع؟ خاصة أن الشتاء شارف على النهاية.

استغلال في النقل

أيضاً هناك فوضى أسعار، وفتان في تسعيرة باصات النقل في غالبية خطوط السير، حيث يأخذ السائقون 50% زيادة عن التسعيرة، علناً وبدون حسيب أو رقيب، خاصة على خط طرطوس- صافيتا، وهو الخط الأطول والأهم بالمحافظة، ويعتمد عليه بشكل أساسي، الموظفون وأصحاب الدخل المحدود، وكذلك خط طرطوس- كارتو، طرطوس- حمور، طرطوس- مطرو، حيث اشتكى الكثيرون من استغلال السائقين للركاب علناً، ويتساءلون: أين التموين والجهات الحكومية والمرو، رغم أن الباصات تأخذ حصتها من المازوت بشكل دوري.

الكهرباء غائبة

أما عن حالة الكهرباء فحدث ولا حرج، فقد وصلت ساعات التقنين إلى خمس ساعات، وساعة تغذية واحدة، هذا في محافظة أمانة وهادئة، وتحوي عشرات ألوف المهجرين، ومئات المعامل والاف الورش، التي انتقلت إلى المحافظة من أجل الإنتاج، من المحافظات الساخنة، ولكنهم اصطدموا بمشاكل كثيرة، وكانهم بمناطق ساخنة.

هذا عذر مقنع؟ طبعاً لا، لأن المناطق جميعها باردة وتحتاج إلى تدفئة.

الغاز للسوداء!

أيضاً في مادة الغاز توجد أزمة في المناطق كلها، مع بعض الفروقات بين منطقة وأخرى، ففي بعض المناطق الغاز متوفر، ومناطق أخرى غير متوفر ولكنه موجود في السوق السوداء، ووصل سعر الأسطوانة إلى أربعة آلاف ليرة سورية، رغم تأكيد المسؤولين في المحافظة أن المادة متوفرة وأن الأزمة مفتعلة وغير مبررة.

وقال أحد المواطنين لقاسيون: «رغم أن أكثر من نصف المواطنين يعتمدون على الحطب، فمع ذلك لم يتم التوزيع على أعداد كبيرة في مختلف القرى والمناطق».

قاسيون استطلعت العديد من أمراء الفرق الحزبية «حزب البعث» المشرفين على التوزيع، وأكدوا: أنه لم تعد تأتي كميات إضافية من مركز المحافظة ونحن ننتظر، وقال أحدهم: «لقد علمنا أن الكميات تحولت إلى المناطق الجبلية، حيث البرودة أعلى مع سقوط الثلج»، وهنا يتساءل الكثيرون: هل

بدأ المجتمع الدولي يتحدث كثيراً عن التجهيز للاستثمار، في إعادة إعمار سورية، ويتم تداول الأخبار عن العقود الاستثمارية، ويكثر الحديث عن عروض استثمارية، في قطاع النفط، معروضة للاستثمار والشراكة مع الأصدقاء أو عموماً. وبعد قانون الشراكة، اتضح أن القرار الاقتصادي، هو للسعي المحموم لجذب المستثمرين، ليحلوا مشاكل الاستثمار العام والبناء..

هل ينجح الاستثمار..

بمال المستثمرين؟!



الحقيقي الكبرى المكلفة، إلا إذا تأمنت لهم تسهيلات وعقود احتكارية تضمن ربحاً مرتفعاً.

وهنا ينشأ التضاد، الذي لا بد من إيجاد سبل لحله، وجعل المصلحة الوطنية قادرة على فرض نفسها على هؤلاء المستثمرين أياً كانوا. فقد لا يرضى هؤلاء العمل إلا بنسبة كبيرة من العوائد، وبملكية كاملة للمشروع، وبمدة زمنية طويلة، وقد لا يرضى هؤلاء أن يوظفوا أرباحهم في توسيع العملية الاستثمارية في سورية، بل يشترطون أن تخرج أرباحهم من البلاد.

ويجب أن تكون لدينا القدرة على وضع جملة من الاشتراطات: بتمويل المشروع، والحصول على عوائد منطقية للمستثمرين، سواء فوائد أم أرباح، بملكية عامة للاستثمار مباشرة أو بعد فترة قصيرة، بضرورة فرض استمرار توظيف أرباح المستثمرين المنتجة في داخل سورية، وعدم إخراجها بأكلها، بضرورة نقل التكنولوجيا، والمهارات، وغيرها من المحددات والاشتراطات الاستثمارية، والتخلص من منطق: جذب المستثمرين، وتقديم الإعفاءات، والتسهيلات الضريبية، والعقود الاحتكارية، ونقل الملكية إلى هؤلاء كما حصل ويحصل..!

ولكن كيف لنا أن نفرض على هؤلاء محدّداتنا؟! وأن نرفع موقعنا التفاوضي؟! المسألة مرتبطة بفكرة: «من يملك يحكم»، فلا يمكن أن نفرض الشروط إلا إذا ملكتنا خيارات أخرى، أي موارد أخرى، ما يعني أنه يجب زيادة وزن المصلحة العامة، ولا طريق لذلك إلا بزيادة وزن الملكية العامة، والموارد العامة في عملية الاستثمار، وهنا أيضاً يجب أن نسأل كيف؟ وهل يمكن؟!

مالكو رأس المال المستثمر

الاستثمار بالنهاية، هو: موارد مالية كبرى، يجب أن تكون متوفرة وجاهرة، للدخول بهذا الكم ووفق هذا النوع المحدد في خطة وطنية للإعمار. ولو أن الموارد العامة التي يتحكم بها جهاز الدولة متوفرة، فإن عملية إدخالها في الخطة، هي إمكانية أعلى من انتظار الموارد الخاصة لمالكي الاستثمارات. حيث يتحول تراجع الموارد العامة إلى الذريعة الأولى للقول: باننا بحاجة إلى الموارد من الخارج، تلك التي تأتي بأشكال محددة عادة: قروضاً أو استثماراً مباشراً أو مشتركاً من قبل مؤسسة دولية أو دولة أو شركة.. يضاف إلى هذا، أن متطلبات الاستثمار النوعية، من معدات أو تكنولوجيا، أو خبرات، تفرض أحياناً شروط المستثمرين في ظل صعوبة أن تغطي الإمكانيات السورية في ظل صعوبات البسيطة، وعدم وجود أية نقلات نوعية كبرى في قطاعات إنتاج وسائل الإنتاج في سورية، منذ الاستقلال وحتى اليوم، كما في أغلب دول الجنوب الصغيرة.

وبناء على ما سبق، فإن المالكين الخارجيين للموارد، أي المستثمرين، مالكي وسائل الإنتاج الضرورية لبناء سورية، هم معطى سيدخل حكماً في عملية الاستثمار في القطاعات الضرورية الكبرى على الأقل. وملكية هؤلاء للموارد الاستثمارية التي نحتاجها، قد تعيق تنفيذ خطة وطنية للاستثمار. فالمالكون الخاصون للشركات والتكنولوجيا والموارد المالية، يسعون للربح، والأقصى منه، وغالباً ما يسعون إليه، وخاصة في المرحلة النيوليبرالية للاقتصاد العالمي، من القطاعات ذات الربح السريع كالمضاربة العقارية، وقطاعات المال، ويبتعدون عن قطاعات الإنتاج

كيف نقف موقفاً مبدئياً ومرناً وواقعياً من مسألة الحاجة للاستثمار في المرحلة القادمة؟ وكيف نتقي شرور سعيه نحو أقصى ربح؟! وكيف نستطيع أن نفرض المصلحة الوطنية العامة على شركات الاستثمار الصديقة، أو غيرها، التي سنحتاج إلى قدراتها المادية والفنية؟!

■ محرر الشؤون الاقتصادية

هل الاستثمار ضروري؟

بالتأكيد، فالاستثمار هو أول محدد من محددات النمو، حيث أن ضعف الاستثمار، هو: واحدة من المشاكل الهيكلية في الاقتصاد السوري قبل الأزمة، فنسبة الاستثمار الواسطة سنوياً قاربت 11% من الناتج بشكل وسطي، وهو ما يعني: أن الاستثمار لم يكن يتوسع، بل كان يعوض فقط ما استهلك خلال عام سابق من معدات وأدوات، والأسوأ أن هذا الاستثمار الذي تركز هو من مصادر خليجية وأوروبية، وصب في قطاعات مالية وسياحية وعقارية، بينما الصناعية أتت بنسب أقل بكثير.

ومع احتدام الأزمة سياسياً واقتصادياً، فإن رأس المال المستثمر في سورية، خسر ما يقارب 67 مليار دولار عبر الدمار والسرقة، وانتقل أكثر من 22 مليار دولار إلى الإقليم. ومقابل هذا الضعف القديم في الاستثمار، والتدهك الكبير خلال الأزمة، هناك الحاجات الكبرى في مرحلة إعادة الإعمار، إلى استثمار أكبر قدر من الموارد، في مواضع النمو الحقيقي، والحاجة إلى توسيع الاستثمار، هي حاجة استثنائية في ظرف الراهن، وقد قدرها الاقتصاديون قبل الأزمة بنسبة بين 30-40% من الناتج سنوياً، وهو ما يعني أن أكثر من ثلث الناتج السوري، يجب أن تتم عملية إعادة استثماره في



**إن المالكين
الخارجيين للموارد
أي المستثمرين
مالكي وسائل
الإنتاج الضرورية
لبناء سورية هم
معطى سيدخل
حكماً في عملية
الاستثمار**

سورية سنوياً. أي من الضروري المحافظة على تراكم كمي سنوي للاستثمار، وهذا لا يمكن إلا بأن يتم الاقتطاع من الأرباح، لتدخل في توسيع الإنتاج، والاقتطاع بمقدار أكثر من ثلث الناتج، ويزداد وفق الضرورات.

ولكن هذا الكم السنوي من الاستثمار، لا يفترض أن يكون أي كم! بل من نوع محدد، ومدروس بدقة، وفق محددات يمكن أن نحصرها أولاً فيما يلي:

القطاعات التي تشكل روافع تنموية من جهة: كالطاقة، والنقل، وغيرها، وفي القطاعات التي تخلق الثروة المادية مباشرة مثل: الصناعة والزراعة، والبناء بالدرجة الأولى، وفي المجالات التي تدر أعلى مستوى من الدخل، مثل ما نسميه: الميزات المطلقة السورية، أي المنتجات التي قد تنفرد بها سورية، وتستطيع أن تحقق دخلاً عالياً من إنتاجها وبيعها، وقد درس الباحثون الكثير منها، ونستطيع أن نذكر غنم العواس، والوردة الشامية، ومنتجات حجر البازلت، وغيرها..

إذاً الاستثمار أهم ضرورات إعادة الإعمار، ولكن كم الاستثمار: الذي يجب أن يزيد على ثلث الناتج، ونوعه، مسألة دقيقة وضرورية، وذات طابع وطني، أي يجب أن تكون مخططة وفق خطة وطنية عامة للاستثمار. ولكن هل يتفق هذا مع الملكية الخاصة، بل والخارجية أحياناً للموارد الاستثمارية؟!

كيف نتقي

«شُر الاستثمار العالمي»!؟

■ هشام محمود

تسارع الحكومة إلى توقيع العقود الاستثمارية الكبرى قبل مرحلة الحلول السياسية، وعليه ينبغي أن نذكر بأنه لا يمكن أن ينجح إعمار سورية، نجاحاً فعلياً، إلا بخطة استثمار وطنية. أي أساسها متطلبات الاستثمار، المخططة كما ونوعاً ووفق آجال زمنية محددة. ولا يمكن أن ينجح هذا إلا إذا تمت تعبئة الموارد المحلية، وتحويلها إلى مال عام جاهز للاستثمار والإنفاق. لأن هذه الموارد، هي وسيلة التفاوض الأساسية، مع أية جهة اقتصادية خاصة، محلية أو إقليمية أو حتى عالمية، ستتطلب الظروف التعاقد معها في عمليات الاستثمار الكبرى. وعليه فإن المقولة الاقتصادية التي تحملها الحكومة وتردها حول: «عدم توفر الموارد» ليست فقط توصيفاً بسيطاً للواقع، بل أشبه بقرار اقتصادي للنهج الاقتصادي الليبرالي، الذي «يقطع يد الدولة ويشد عليها»، دافعاً الاقتصاد السوري إلى «خيارات وحيدة» متكيفة مع ظروف المستثمرين..

بينما الموارد العامة يمكن ويجب توسيعها:

أولاً: من التعويض الدولي للسوريين، عن كارثتهم ذات البعد الدولي.

ثانياً: باستعادة الموارد العامة، من جيوب أثرياء فساد ما قبل الأزمة وما بعدها، التي ملأت أرصدة البعض، وأفرغت بطون السوريين حتى من لقمة العيش الكريم. ثالثاً: من حق الدولة باعتبارها الممثل الوحيد الممكن للمال العام، حقها في الملكية العامة الكاملة للقطاعات الكبرى ذات العائدات العالية: كالطاقة والنقل والاتصالات بالدرجة الأولى، وغيرها من القطاعات المحورية في الدرجة الثانية كالتجارة الخارجية والمصارف على سبيل المثال لا الحصر.

وعندما يزداد الوزن التفاوضي للسوريين، عبر إمكانيات مواردهم العامة، يمكن أن نقول: إن العلاقة المؤقتة مع المستثمرين الدوليين، حتى من الأصدقاء في مرحلة إعادة الإعمار، تصبح أكثر توازناً، وتصب في مصلحة السوريين. ليستطيعوا أن يفرضوا على المستثمرين محددات أساسية لعائدات وطنية، من اشتراك الاستثمار الخاص، محددات مثل: موضع الاستثمار ونوعه وطريقة تمويله، والملكية العامة للاستثمار خلال فترة قصيرة، والحصة الكبيرة للدولة من العائدات، وقيامها بعملية توزيع المنتجات خلال مرحلة الإعمار والتشغيل، وإعادة تشغيل أرباح المستثمرين من المشاريع المحلية، في داخل سورية ومنع إخراجها بأكملها، ونقل التكنولوجيا، وتدريب الكوادر المحلية. وغيرها من التفاصيل التي تمكن السوريين من الاستفادة من الثروات الاجتماعية، التي راكمها الاستثمار العالمي، وتوظيفها لإعمار سورية. أمام السوريين فرصة أتاحتها ميزان القوى الدولي، وهي: وجود قوى دولية، تريد استقرار سورية، وإيقاف العنف، ونجاح البناء. ولكن إذا لم يستطع السوريون أن يصيغوا موقفهم الاقتصادي الوطني المبدئي والمرن، فإن هذه الفرصة تضيع، وتتحوّل إلى واحة للربح الاستثماري العالمي!



تكون ملكية عامة، وهذا الفرض منطلق، من محوريتها في العملية الإنتاجية، ودخولها كمعطى في كل نشاط اقتصادي، وبالتالي عوائدها الكبرى، ما يفتح احتمالات تحويلها إلى عنصر تخفيض للتكاليف، وتسهيل للعمليات الإنتاجية في حالة إدارتها وطنياً، أو العكس بإعاققة النشاط الاقتصادي والتحكم بمستوياته وأسعاره، إذا ما كانت ملكيتها فردية وخاصة!

فالملكية العامة لهذه القطاعات الاقتصادية، تعطي وزناً اقتصادياً لجهاز الدولة، وترفع موقعه التفاوضي. مع المستثمرين الآخرين، لتستطيع المصلحة العامة أن تدخل كمحدد، وقد خبرت سورية هذا، وإن كان في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، عندما ألغت اتفاقيات أنابيب النفط مع شركات بريطانية، وخبرته غيرها من الدول بعد عام 2000، كما في فنزويلا وبوليفيا، الدول التي نقلت ملكية قطاعها النفطي، من ملكية خاصة إلى عامة، عندما أنهت عقود استثمار الكثير من الشركات الأجنبية في حقول النفط، حتى ألمانيا وفق نموذج إعادة إعمارها، أبقت قطاعات الطاقة والبنية التحتية ملكاً لجهاز الدولة، وتحت إدارته، على الرغم من وجود استثمار أمريكي كبير وفق مشروع مارشال في هذه القطاعات.

وفي هذه القطاعات، فإن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ضرورة، حتى ولو دخلت الشركات الأجنبية في تمويل المعدات، أو في حصة استثمارية فإن تحديد فترات استرداد رأس المال، والعائد لهذه الشركات، يجب أن يكون منطلقاً من تسريع التحول نحو ملكية عامة لوسائل الإنتاج، وبالتالي ملكية وإدارة عامة لمنتجات وخدمات هذه القطاعات، والأولوية في هذا، لقطاعات الطاقة سواء النفط أو الكهرباء، والنقل، والاتصالات.

وممن جنوا أرباحاً كبرى، بمقدار خسارات السوريين الاقتصادية الكبرى. وسواء كانت طريقة هذا الجني شرعية أم غير شرعية، وفق منطق السوق، فإنها غير عادلة وفق المنطق الموضوعي، الذي يقول: إن الثروات الكبيرة قابلها الفقر الواسع، فهؤلاء جنوا أرباحهم من الاستثمار في النهب من الجوع، عبر الاحتكار وارتفاع الأسعار، ومن الدمار عبر مراكمة ثروات من السرقات، ومن العنف عبر سطوة وقوة السلاح والفوضى، وما يترتب عليها من فرض الاتاوات على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي. وهؤلاء جميعهم استثمروا بحماسة في المضاربة على قيمة الليرة، وغنموا من تدهور معيشة السوريين وعملتهم الوطنية. وهؤلاء يستولون على نسبة تفوق ثلاثة أرباع الناتج، (وهي حصة الربح قبل الأزمة) مما تبقى من الناتج السوري، ويتركون أقل من الربع لمجمل السوريين المتبقين في البلاد، وبناءً عليه، فإنه من الضروري أن يتم وفق عملية سياسية اقتصادية وطنية، إيجاد طريقة للمحاسبة المباشرة ومصادرة الأموال التي جنت من الأعمال غير الشرعية قانوناً، وطريقة أيضاً لفرض حصة عامة، وإعادة توزيع للثروة على كبار الرابحين ومالكي الثروات حتى لو كانت أعمال هؤلاء (نظيفة قانوناً).

وإذا أردنا أن نضع تقديراً بالأرقام، فإننا نستطيع القول: إن حصتهم البالغة أكثر من ثلاثة أرباع الناتج حكماً، أي حوالي 140 مليار دولار من الناتج المتراكم خلال السنوات 2011-2015 بمجموع: 187 مليار دولار تقريباً، فإن مصادرة وإعادة توزيع نسبة 15% منها فقط، تعني موارد عامة بمقدار: 20 مليار دولار تقريباً.

حقوق الدولة

هناك بعض القطاعات، التي يفترض أن

مصادر منسية للموارد العامة..

حتى يستطيع السوريون، أن ينفذوا خططهم الوطنية للاستثمار في إعادة الإعمار، لا بد أن يمتلكوا مواردهم الوطنية، وهذا لا يمكن أن يتم، إلا عبر جهاز دولة مراقب شعبياً، بالأدوات السياسية والديمقراطية في المرحلة القادمة.

لذلك فإن توسيع الموارد العامة، التي تدخل في الاستثمار هو ضرورة فما سبله الأساسية!؟

الحق بالتعويضات الدولية

يحق للسوريين بعد الكارثة الإنسانية، التي ساهمت بها جهات دولية عدة، عبر العقوبات، وعبر التمويل والتسليح، بل وعبر التمييز والسرقات المباشرة، أن يحصلوا على تعويضات دولية، وليس قروضاً أو مساعدات. وهذه التعويضات يجب أن تكون مورداً من أهم موارد الاستثمار، أي أن تصب في هيئة سياسية وطنية عامة، وألا تكون مقدمة بأشكال محددة وضيقة، كما في حالة المساعدات الدولية التي تمولها جهات مالية أو سياسية، عبر مؤسسات غير حكومية محددة، وقد أثبتت تجارب إعادة الإعمار السابقة، أن هذا يؤسس لتهميش دور جهاز الدولة، وزيادة الولاءات الخارجية. أما حول مبلغ التعويضات فيمكن القول: بأنها يجب أن تكون بالحد الأدنى، تعادل الخسائر من العقوبات، والتي تقدر بأكثر من 40 مليار دولار، مع ضرورة تقدير خسائر السرقات المنظمة في الشمال السوري، وغيرها من التفاصيل الملموسة.

الحق بالأموال المنهوبة

تحولت الأزمة السورية وبجانباها الاقتصادي تحديداً، إلى فرصة ذهبية للقلّة القليلة من أصحاب رؤوس الأموال،

40

مليار دولار

تشير التقديرات إلى أن أثر العقوبات على سورية، يقارب خسارة 40 مليار دولار، ويمكن القول: إن هذا هو الحد الأدنى لحق السوريين بالمطالبة بتعويضات دولية، وليست قروضاً ومساعدات، بينما خسائرها الإجمالية فتقدر بـ 200 مليار دولار!

140

مليار دولار

تراكمت الثروات لدى كبار الرابحين في سورية، خلال الأزمة، وإذا كانت حصة هؤلاء 75% من الناتج كما هي قبل الأزمة، فإنهم قد راكموا ما يزيد عن 140 مليار دولار إضافية، وإعادة توزيع 15% فقط منها يعني 20 مليار دولار للمال العام.

التضخم الرسمي يرتفع بنسبة 27% في شهر واحد!

نقلت وسائل إعلام محلية تصريحات، حول آخر رقم تضخم رسمي صادر، لشهر حزيران - 2016، حيث تشير المعلومات: أن التضخم الشهري في شهر 6 قد بلغ 27% بارتفاع أسعار بمقدار يفوق الربع عن الشهر السابق له.



ليصبح معدل التضخم الإجمالي لشهر حزيران 660%، بالمقارنة مع حزيران 2010، وليصبح معدل التضخم خلال نصف عام 2016 قرابة 39,6%.

ويسجل الرقم الحكومي ارتفاعاً كبيراً في رقم التضخم، بينما كانت الأرقام الرسمية تشير، إلى: أن الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار إلا بنسبة 12,6% فقط!

حيث إن المسؤول الحكومي الذي صرح هذه التصريحات، أصاب عين الصواب، حين أشار إلى أن الرفع سببه ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في شهر حزيران. الأمر الذي ثبت ارتفاع مستوى الأسعار الذي أنتجه ارتفاع سعر صرف الدولار في شهر أيار، حيث لم تنخفض الأسعار بعد انخفاض سعر صرف الدولار، وضخ المصرف المركزي لـ 200 مليون دولار، لتهدئة الأسواق المضاربة!

يرى: أن السياسة النقدية قد فشلت في هدف ضبط الأسعار، وساهمت في فلتانها من عقابها، حيث حولت المعركة الاقتصادية إلى محاولة تثبيت سعر الصرف، عوضاً عن استقرار قيمة الليرة.

زيادةً بالتضخم بمعدل 30%، ما يعني وصول تقديرات ارتفاع مستوى الأسعار في عام 2016 إلى: 69% تقريباً وفق الأرقام الرسمية. أما حول الأسباب، فإن الاقتصادي السوري

وكان المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء: شفيق عربش، قد أجرى قياساً لتوقعات التضخم لعام قادم، بناءً على معدلات الارتفاع الوسطية السابقة، معتبراً أن النصف الثاني من العام 2016 قد يشهد

التصريحات تنتج نِفطاً وفيراً..



حيث تبقى أزمة استيراد المحروقات دون تفسيرات حكومية واضحة، بل هي تقتصر المسألة على التصريحات، التي تنادي بين الحين والآخر المواطنين ليركضوا للاطمئنان، وترسل لهم وعوداً بحل أزمات قطاع الطاقة.

المشتقات النفطية الموزعة خلال ثلاثة أرباع العام لا تتجاوز 5 مليون طن، وقد تراجعت كثيراً في أزمة محروقات الشتاء... والسؤال المشروع في ظل أزمة المحروقات العميقة، هو: أين تذهب منتجات النفط الخام، ومستوردات المشتقات؟! وهل فعلاً كان يتم وصول دوري للبواخر كما تكثرت التصريحات؟! ولماذا التأخر، وما مسؤولية الجهات السورية عنه؟! وأسئلة كثيرة تظهر كلما ظهر رقم جديد، في أزمة المحروقات السورية..

وهذا ما يثير التساؤل، حول كميات النفط الخام الوسطية، الواصلة خلال العام الماضي، وفق ما تشير التصريحات، التي تضيف إلى استيراد النفط الخام من إيران، استيراد المشتقات مباشرة للحكومة عبر الشركات و«رجال الأعمال» السوريين! التصريحات تقول: إن إنتاج النفط الخام المستورد عبر الخط الائتماني الإيراني، ممكن أن يتراوح بين 24-30 مليون طن، ويضاف إلى هذه الكميات المشتقات المستوردة! وبالمقابل الوقائع تقول: إن

يتضح بأن الخط الائتماني الإيراني للمشتقات النفطية بقيمة 3,6 مليار دولار، والموقع في نهاية عام 2014، قد انتهى قبل نهاية عام 2016، مما ساهم بشكل كبير في توقف التدفق الدوري للنفط الخام، الذي كان يتدفق بمعدل بواخر شهرية، بحمولة 2,5 مليون طن وسطياً كل شهر، أي حوالي 30 مليون طن من النفط خلال عام، و24 مليون طن بالحد الأدنى. بينما المعلومات تشير إلى أن مجمل ما تم بيعه من المشتقات النفطية، حتى الربع الثالث من عام 2016، فهي لا تتعدى مبيعاً بأقل من 5 مليون طن من المشتقات النفطية بأنواعها!

تعجيز «محروقات» يطرح بدائلها..



يتم الحديث عن السماح لصناعيين وجهات خاصة سورية باستيراد مادة المازوت، كما تم السماح سابقاً باستيراد الفول والغاز السائل، ويأتي هذا طبعاً، في تفاصيل أزمة المحروقات المستمرة، والمتكررة في سورية، كأحد أهم معالم فشل إدارة الأزمة الاقتصادية، خلال سنوات الأزمة، ونجاح مفاقتها..

وكان سامر الدبس، رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، قد تحدث للإعلام المحلي: إن حاجة الصناعيين في دمشق وريفها، المنطقة ذات الاستهلاك الصناعي المرتفع، لا يتعدى حوالي: 15 مليون لتر شهرياً، أي حوالي 450 ألف طن خلال العام، وأصبحت شركة المحروقات تؤمن منها نسبة 10% فقط أي حوالي: 45 ألف طن خلال السنة. بعد أن كانت تؤمن نسبة 30% أي ما يقارب: 135 ألف طن خلال عام!

وتشير أرقام الدبس: إلى الحاجات الصناعية القليلة في أهم مناطق الاستهلاك الصناعي حالياً، وإلى مفارقة عدم قدرة القطاع النفطي الحكومي على تلبية، وهو ينتج من النفط الخام المستورد بالخط الائتماني، ويستورد مشتقات نفطية عبر «الجهة الحكومية العليا» المرتبطة بهذه المسألة، مكتب تسويق النفط. بالتعاون طبعاً مع «رجال أعمال سوريين» كما يجب البعض أن يسمي الوسطاء أصحاب النفوذ! وكانت العديد من الجهات والفعاليات الاقتصادية السورية، قد تحدثت عن التوقعات الصناعية الكبيرة، خلال أزمة المحروقات الحالية، التي تعدت سابقاتها كلها خلال أعوام الأزمة..

يعتبر الاقتصاديون الصينيون بأن مرحلة جديدة في إدارة الاقتصاد الصيني بدأت بعد الأزمة المالية العالمية، وبعد عام 2013 تحديداً، فكيف يلخص الاقتصاديون الماركسيون مبادئ نموذجهم الاشتراكي الخاص لما يسمونه: الاقتصاد السياسي الصيني الراهن.. أو الاشتراكية في مراحلها المبكرة؟!|

كيف يرى ماركسيو الصين «معجزتهم»؟!|



تنشر فاسيون جزءاً من مقال منشور في مجلة Monthly Review مترجماً عن الصينية، للباحث الصيني cheng enfu المدير العام للجمعية الدولية للاقتصاد السياسي، ونائب إدارة مركز الاقتصادي السياسي الاشتراكي في جامعة شنغهاي، لعلوم الاقتصاد والمال.

■ ترجمة فاسيون

نُشر المقال الأصلي بعنوان: «المبادئ الثمانية للاقتصاد السياسي الصيني الراهن»، حيث نحاول فيما يلي استعراض المبادئ الأربعة الأولى، بترتيبها المقصود، مع بعض من الشرح المستوفى في المقال الأصلي: أي نوع من النظرية الاقتصادية، والاستراتيجيات، يكمن خلف «المعجزة الاقتصادية الصينية» التي يعيدها البعض إلى الانفتاح النيوليبرالي، وآخرون إلى نوع من الكهنزية. وفي تضاد مع هذه الرؤى، فإننا نرى: أن الإنجازات تعود إلى نظرية الاقتصاد السياسي المنبثق من تجربة الصين نفسها، بينما المشاكل الكبرى التي رافقت التنمية الصينية، فإنها تعكس الأثر المدمر للنيوليبرالية الغربية في الصين. وقد طرح في الصين، وتحديداً مع مرحلة شي جي بينغ، الضرورة الملحة لتطوير الاقتصاد السياسي الماركسي للقرن الحادي والعشرين، المستند إلى حاجات وموارد الصين. وهذه المبادئ الثمانية التي نقدمها، تلخص ما تم تبنيه في مؤتمر حول الاقتصاد الصيني، للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في 12-2015.

الاستمرارية القائمة على العلوم والتكنولوجيا القوى المنتجة، هي التي تحدد علاقات الإنتاج، وكلا الجانبين يرتبطان ديكالكتيكاً مع البنية الفوقية الأيديولوجية والقانونية، والمؤسسات السياسية، وما ينجم عنه، من أن القوى المنتجة هي العنصر الأكثر ثورية وحركة، وتحديداً القوى البشرية من ضمنها، التي تقوم بشكل دائم بتطوير التكنولوجيا، ونظريات التنظيم والإدارة.

فإن التركيز في الاقتصاد الصيني يجب أن يصبّ على العناصر الأساسية: قوى العمل، أدوات ومعدات العمل، ومواضيع العمل، ومنها تتنق عناصر ثلاثة محددة أكثر، وهي: العلوم والتكنولوجيا، الإدارة، والتعليم، ومن ضمنها، فإن العلوم والتكنولوجيا، هي العنصر الأثقل الذي يقود التغيير الذي يؤدي إلى تطورات في الإنتاج.

ومن هنا يأتي المبدأ الأول بقيادة العلوم والتكنولوجيا للاستمرارية، وبشكل أدق استمرارية تطور القوى المنتجة، لأنها العامل الذي يؤدي إلى تحرير وتطوير القوى المنتجة، الأمر الذي يعتبر المهمة الأكبر للاشتراكية في مراحلها الأولى، التي يتطلب تحقيقها مستوى محدد من قاعدة تطور المواد والتكنولوجيا.

يركز هذا المبدأ على أن النمو السكاني، استثمار وتموضع الموارد، والبيئة، وهي عناصر ثلاثة يجب أن تكون داعمة ومكملة لبعضها البعض بشكل واع. ويعتبر النموذج الصيني، أن شعار: «الابتكار» هو العنصر الشامل الذي يفترض أن يدمج ويكمل هذه العناصر.

حيث يأتي التركيز على «الابتكار»، ليس ليديمج فقط هذه العناصر، ويسمح بقيادة العلوم والتكنولوجيا للنمو، بل ليخرج

عبر توسيع القاعدة المؤسساتية، للمجتمع الأهلي، وهو أمر يتطلب أن يؤمن القطاع العام شبكة الحماية والخدمات الكبرى الضرورية.

أولوية الملكية العامة في حقوق الملكية الوطنية

في الاقتصاد السياسي الراهن للصين، يتقدم مفهوم حقوق الملكية، ليعبر عن أشكال ملكية الموارد في الاقتصاد الصيني، حيث الدور المهيمن للملكية العامة للثروة. في ظل المرحلة الأولى من الاقتصاد الاشتراكي، يتوسع الدور المهيمن للملكية العامة، متجاوزاً مع أشكال الملكية الخاصة الأخرى المتنوعة. في الوقت الحالي، نركز على الفكرة التي تقول: أن ملكية الدولة، تقوم بالدور المؤسس للاقتصاد الاشتراكي، أما الأشكال الأخرى للملكية، فهي لا تهدف إلى تقويض هذه الملكية العامة، بل إلى زيادة قوتها. علينا أن نتعلم من أخطاء الماضي، عندما سمح تراجع دور الشركات المملوكة للدولة، لاستحواد نخبة قليلة على ثروات هائلة، عبر تفتيت الثروات العامة المركزة. يضاف إلى هذا أنه لا بد من تعزيز الشكل المختلط للملكية العامة والخاصة، أي الشكل الجماعي والتعاوني في الريف الصيني، الذي يحتاج إلى مزيد من التدفق الاستثماري. المنشآت الخاصة يجب أن يتم ضبطها والتحكم بها سواء في الداخل، أو في الخارج، وليس مساعدتها فقط. وهذه العملية تهدف إلى تقليل منافعتها، وتقليص آثارها السلبية.

كما تسعى الصين إلى الوصول لتعديلات في الشركات الخاصة، بما يسمح للعمال بالحصول على حصص مساهمة من رأس

في الاقتصاد السياسي الراهن للصين يتقدم مفهوم حقوق الملكية ليعبر عن أشكال ملكية الموارد في الاقتصاد الصيني

المال، لتتحول العوائد وآلية العمل إلى آلية تعاونية مع الوقت.

4- أولوية العمل في توزيع الثروة

توزيع الثروة في الصين، يفترض أن ينطلق من حاجات عمالها، وليس رأس مالها، وعليه يفترض أن تخدم الفجوة الكبرى في الدخل، وأن يزداد دخل عموم الصينيين، مترافقاً مع زيادة إنتاجية العمل. حيث من الضروري الوصول إلى آلية منطقية وعلمية لتحديد مستويات الأجر، وتحديد مستويات وآليات رفعه.

من المفترض أن تتوزع بعدالة منافع النمو الصيني، ليصبح للناس ارتباط عميق بعملية التنمية الاقتصادية، لتتحول إلى هدف بالنسبة لهم، وتزيد من وادعتهم، وتدفع قداماً نحو الرخاء الاجتماعي. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بإعادة توزيع الموارد.

حيث إن توزيع الثروة في الصين، يعاني من خلل كبير، فقد شهدنا بين العام 1990 و عام 2007 تراجعاً في حصة الأجر من الناتج من 53% وصولاً إلى 42%. كما تزايد جيش العاطلين عن العمل، وتوسعت عمليات خصخصة ملكيات الدولة وشركاتها، وهذا كله الناجم عن مرحلة النيوليبرالية، لقد أضعف قوة ووحدة الطبقة العاملة في الصين. حيث إن سوء التوزيع في الدخل والثروة في الصين اليوم، يقارب مستويات الولايات المتحدة الأميركية. حيث إن 1% من أثرياء الصين يملكون ثلث ما تملكه العائلات الصينية من ممتلكات.

على الصين ألا تركز على المفهوم القائم على انخفاض تكاليف العمالة بعد الآن، وأن تتجنب الدعوات إلى تخفيض تكلفة وحدة العمل، لأن السر هو في رفع كفاءة، وعائدية رأس المال، وعندها يصبح تأثير زيادة الأجور هامشياً.

الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي



تحت عنوان التكامل بين نظام الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي GIS قدم الدكتور أحمد علي من قسم الهندسة الطبوغرافية - كلية الهندسة المدنية - جامعة تشرين، بحثه في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية

على أنواع مختلفة من الخرائط يستخدمها المختصون، لمساعدة أصحاب القرار في مختلف المجالات .

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :
تم الحصول على نموذج رقمي للارتفاعات DEM لمنطقة الدراسة، من خرائط طبوغرافية بتباعد رأسي 10m .
تم إنتاج خريطة رقمية للطرق والمسيلات المائية واستعمالات الأراضي لمنطقة الدراسة
تم الحصول على صورة الانحدار لمنطقة الدراسة تظهر التغيرات في الارتفاع بالنسبة للمسافة تستخدم في مجالات التحميل التضاريسي والمكاني
تم تطبيق تحميل طبوغرافي للنتائج لاختيار الموقع الأفضل لمشروع معين

التوصيات

نقدم، فيما يلي، عدداً من التوصيات يمكن تلخيصها على ضوء الاستنتاجات السابقة :
الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتطبيقها في المؤسسات، التي تهتم بهذه المجالات، الأمر الذي يساعد على العمل بطريقة سريعة واقتصادية، فيما يخص التحليل المكاني لاختيار المواقع المثلى للمشاريع المختلفة.
دراسة إمكانية الاستفادة من تقنية «التحميل الطبوغرافي» في تصميم الطرق، وتبيان هل يوفر هذا التحميل في الوقت والكلفة أم لا .
نجاح الاستخدام المتكامل لتقنيات الاستشعار عن بعد والـ GIS يعتمد على تكامل قاعدة البيانات الجغرافية، التي تم الحصول عليها بطرق الاستشعار عن بعد، حصر ميداني، الخ».

تكون محمولة في الطائرات أو الأقمار الصناعية أو المركبات الفضائية .ومن ناحية فيزيائية يعرف الاستشعار عن بعد بأنه مراقبة وقياس قوة الإشعاع المنعكس من الظواهر الموجودة على سطح الأرض أو في المحيطات، أو في المجال الجوي وذلك ضمن موجات كهرومغناطيسية، ذات أطوال مختلفة . وتعتبر صور الأقمار الصناعية إحدى أقوى وأهم المصادر للحصول على البيانات، التي تقدم معلومات أنية وقيمة عن أية منطقة وتعطي تمثيلاً واقعياً ودقيقاً لما يحصل في جميع أنحاء العالم، وتساعد صور الأقمار الصناعية على إظهار ما لا يمكن قياسه أو مشاهدته . ولعلم الاستشعار عن بعد، العديد من التطبيقات في مختلف الميادين كالزراعة، والتوسع العمراني، والتنقيب عن المعادن والنفط. الخ . وبفضل التطورات الهائلة التي حدثت في هذا العلم، صار بالإمكان كشف الآثار المدفونة في باطن الأرض وعمل الخرائط الطبوغرافية Topographic Maps والغرضية Thematic Maps وكذلك القيام بكثير من الدراسات المناخية والزراعية والبحرية والمائية .

يمكن الحصول على صور رقمية ذات دقة كبيرة ودرجة وضوح عالية جداً، باستخدام أنواع مختلفة من الأقمار الصناعية، وهي قابلة للمعالجة الرقمية بالحواسب . كما يوجد العديد من البرامج التي صممت خصيصاً للتعامل مع هذه الصور . تحتوي البرامج المصممة لمعالجة صور الأقمار الصناعية رقمياً وبرامج نظم المعلومات الجغرافية GIS على أدوات مختلفة للتعامل الرقمي مع الصور الرقمية . وهي تسمح بتطبيق الكثير من أنواع المعالجة الرقمية للصورة وإجراء التصحيح الهندسي على هذه الصور، وتصنيفها، والحصول

يُعد الاستشعار عن بعد من العلوم الأساسية، التي شقت طريقها بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة. تُعد صور الأقمار الصناعية «المأخوذة ضمن نظام الاستشعار عن بعد» أحد المصادر الهامة والمتطورة للحصول على بيانات، عن أية منطقة على سطح الكرة الأرضية. ويُعد استخدام هذه الصور بشكل متكامل مع نظام المعلومات الجغرافي «GIS» لرسم خرائط مختلفة المقاييس لمناطق واسعة نسبياً، تستخدم في كثير من المجالات، أحد التطبيقات الحديثة التي لاقت رواجاً كبيراً في وقتنا الحالي. يهدف البحث إلى الاستخدام المشترك والمتكامل لنظام الاستشعار عن بعد، ونظام المعلومات الجغرافي «GIS» من أجل إجراء دراسة طبوغرافية على صورة قمر صناعي Landsat7 مأخوذة لجزء من القسم الشمالي من محافظة اللاذقية، تم باستخدام برنامجي هما: Erdas Imagine و ArcGIS، إنجاز تحليل تضاريسي للمنطقة عن طريق معالجة الصورة الفضائية الخام رقمياً، ومن ثم تحليل تضاريسها. تم أيضاً اعتماداً على النموذج التضاريسي الرقمي، استنتاج صورة الانحدار ثلاثية البعد 3d والتي تساعد على فهم أكبر لتضاريس منطقة الدراسة. تم رسم خريطة تبين استعمالات الأراضي للمنطقة المدروسة. أخيراً، تم إجراء بعض التحليلات المكانية الهامة، لإيجاد المواقع المثلى لإقامة مشاريع مختلفة ذات فوائد اقتصادية. تمت فيما بعد مناقشة النتائج والتحليلات وبيان مجالات الاستفادة منها.
يعرف الاستشعار عن بعد بأنه علم وفن، وتقنية الحصول على معلومات عن جسم أو ظاهرة ما من مسافات، أو ارتفاعات مختلفة، باستخدام أجهزة تحسس واستشعار متنوعة ودقيقة،

وجدتها

د. عروب المصري



الرؤوس السميكة

يقول «سيرجي قره مورزا» في كتابه التلاعب بالوعي: إن برنامج السلوك الكامن فينا بيولوجياً غير كاف لتكون أناساً. إنه يتم ببرنامج آخر مكتوب برموز الثقافة. وهذا البرنامج هو إنتاج جماعي. معنى ذلك أن سلوكنا واقع دائماً تحت تأثير أناس آخرين. ولا نستطيع من حيث المبدأ أن نقي أنفسنا من هذا التأثير بحاجز صلب. وإن كنا نصادف بعض الرؤوس السميكة التي تحاول فعل هذا.

إن التلاعب بالوعي، نوع من التأثير الروحي النفسي، «وليس عنفاً جسدياً أو تهديداً بالعنف». هدف فعل المتلاعب هو الروح والبنية النفسية للشخصية الإنسانية. وهو تأثير مخفي، ولا ينبغي أن تكون حقيقة وقوعه ملحوظة من قبل المستهدف بالتلاعب، وهو التأثير الذي يتطلب مهارة ومعارف كبرى. نصادف طبعاً، عصاميين موهوبين ذوي بدهة هائلة، وقادرين على التلاعب بوعي المحيطين بهم باستخدام وسائل بدائية. لكن مجال فعلهم ليس كبيراً، ويقتصر على مدى تأثيرهم الشخصي - في الأسرة أو الفريق أو السرية أو العصابة. أما إذا دار الحديث عن الوعي الاجتماعي والسياسة في البعد المحلي على الأقل، فعادة ما يستدعى لوضع العملية مختصون، أو تستخدم على الأقل معارف خاصة مستقاة من الأدب أو منظومة الإرشادات.

بما أن التلاعب بالوعي صار تكنولوجياً، فقد ظهر موظفون محترفون يتقنون التعامل مع هذه التكنولوجيا «أو مع أقسام منها». ظهرت منظومة لإعداد الكوادر ومؤسسات علمية، وأدب علمي، وعلم شعبي.

لكنهم لم يحدثوا حتى الآن جائزة نوبل بشكل واضح في هذا المجال «مع أن بعضاً ممن حازوا على جائزة نوبل للسلام في الأدب، ينبغي أن يدرجوا في فئة أبرز المتلاعبين بالوعي».

المؤشر الآخر المهم، وغير الواضح كثيراً، هو: أنهم ينظرون إلى الناس الذين يتلاعبون بوعيهم لا كما ينظرون إلى أشخاص بل إلى أهداف وأشياء من نوع خاص. التلاعب بالوعي، هو جزء من تكنولوجيا السلطة، وليس ممارسة تأثير في صديق أو شريك.

الماركسية وعلم اللغة



هذه القبائل، وهذه الشعوب لم تكن ذات طابع طبقي، بل كانت لغات للشعب كله، مشتركة للقبائل والشعوب، ومفهومة منها. وكانت هناك، طبعاً، إلى جانب اللهجات، السنة محلية، ولكن هذه الألسنة المحلية كانت تابعة وخاضعة للغة الوحيدة المشتركة: لغة القبيلة أو الشعب. وفيما بعد مع ظهور الرأسمالية، ومع تصفية التجزئة الإقطاعية، ومع تكون سوق وطنية، تحولت الشعوب إلى أمم، وتحولت لغات الشعوب إلى لغات وطنية. يبين التاريخ أن اللغات الوطنية ليست لغات طبقية بل لغات مشتركة لكل الشعب، مشتركة لجميع أعضاء الأمة، وواحدة للأمة.

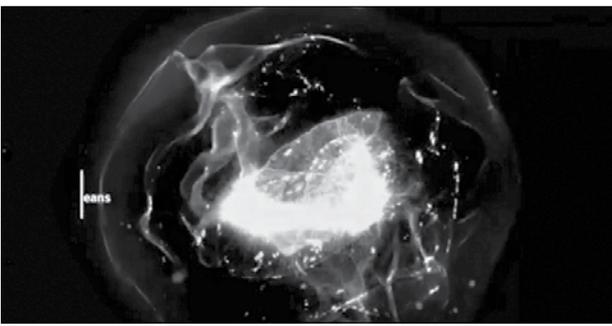
عهود العبودية والقرون الوسطى، كإمبراطوريتي سيروس وإسكندر الكبير، أو إمبراطوريتي قيصر وشارلمان، مثلاً، التي لم يكن لها أساسها الاقتصادي، والتي كانت تمثل تشكيلات عسكرية إدارية، مؤقتة وغير مستقرة. فلم تكن لهذه الإمبراطوريات، بل لم يكن من الممكن أن يكون لها، لغة واحدة لكل الإمبراطورية، يفهمها جميع أعضاء الإمبراطورية. فقد كانت هذه الإمبراطوريات تمثل خليطاً من القبائل، والشعوب لها حياتها الخاصة، ولها لغاتها الخاصة. ولذلك، لست أقصد تلك الإمبراطوريات أو مثيلاتها الأخرى، بل أعني القبائل والشعوب التي كانت تدخل في تركيب الإمبراطورية، وكان لها أساسها الاقتصادي، ولغتها المكونة منذ أمد طويل. يقول التاريخ: إن لغات

واللغة، التي تعكس هذه الحاجات رأساً، تكمل قاموسها بكلمات جديدة، وتحسن وتتقن نظامها القواعدي. إذن: لا يمكن للماركسي أن يعتبر اللغة بناءً فوقياً قائماً على بناء تحتي. إن الخلط بين اللغة والبناء الفوقي، هو اقتراح خطأ جسيم. سؤال: أصحيح أن اللغة حملت وتحمل دائماً طابعاً طبقياً، وأن ليس هناك لغة عامة مشتركة وواحدة للمجتمع، لغة لا طابع لها، لغة للشعب بأسره؟ جواب: لا، هذا غير صحيح. ليس من الصعب أن يدرك المرء أن لا مجال للغة طبقية، في مجتمع خال من الطبقات. وقد كان النظام البدائي المشاعي، لا يعرف الطبقات، وبالتالي، لم يكن من الممكن أن تكون فيه لغة طبقية. لقد كانت اللغة فيه مشتركةً وواحدةً لكل الجماعة. أما الاعتراض القائل: بأن الطبقة معناها كل جماعة بشرية، بما فيها الجماعة البدائية المشاعية، فهو ليس اعتراضاً، بل لعباً بالألفاظ لا يستحق الرد والدحض. أما فيما يتعلق بالتطور اللاحق للغات، من لغات العشائر حتى لغات القبائل، ومن لغات القبائل حتى لغات القوميات، ومن لغات القوميات حتى اللغات الوطنية، ففي كل مكان، وفي جميع مراحل التطور، كانت اللغة، من حيث هي وسيلة لاتصال الناس فيما بينهم في المجتمع، مشتركةً وواحدةً للمجتمع، تخدم أعضاء المجتمع على السواء، بصورة مستقلة عن أوضاعهم الاجتماعية. لست أقصد هنا إمبراطوريات

هنالك فرق أساسي بين البناء الفوقي وبين اللغة. فالبناء الفوقي لا يرتبط مباشرةً بالإنتاج، بنشاط الإنسان الإنتاجي. فهو ليس مرتبطاً بالإنتاج إلا بصورة غير مباشرة، عن طريق الاقتصاد، عن طريق البناء التحتي. ولهذا، فالبناء الفوقي لا يعكس التغيرات في مستوى تطور القوى المنتجة فوراً، وبصورة مباشرة، بل يعكسها بعد حدوث تغيرات في البناء التحتي، ويجري ذلك بانعكاس تغيرات الإنتاج في تغيرات البناء التحتي. وهذا يعني أن دائرة عمل البناء الفوقي ضيقة ومحدودة. أما اللغة، فهي، على العكس من ذلك، مرتبطة مباشرةً، بنشاط الإنسان الإنتاجي، وليس بنشاطه الإنتاجي فحسب بل بكل نشاط آخر للإنسان في جميع ميادين عمله، من الإنتاج حتى البناء التحتي، ومن البناء التحتي حتى البناء الفوقي. ولهذا تعكس اللغة التبدلات في الإنتاج بصورة فورية ومباشرة، دون انتظار تغيرات في البناء التحتي. ولهذا، فدائرة عمل اللغة، التي تشمل جميع ميادين نشاط الإنسان، هي أوسع جداً وأكثر تنوعاً من دائرة عمل البناء الفوقي، بل هي أكثر من ذلك، هي تقريباً: غير محدودة. وهذا ما يفسر، قبل كل شيء، لماذا تظل اللغة، أو بصورة أدق، لماذا يبقى تركيب قاموسها، في حالة من التبدل الذي لا ينقطع تقريباً. إن النمو الذي لا ينقطع في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل، والتكنيك والعلم، يتطلب من اللغة أن تكمل قاموسها بكلمات جديدة، وتعابير جديدة ضرورية للعمل في هذه الميادين.

قامت في الاتحاد السوفييتي في العام 1950، مناقشة واسعة، افتتحها «البرافدا» على صفحاتها حول مسائل علم اللغة. وقد نشرت البرافدا في عددها الصادر في 20 حزيران 1950، مقالاً ليوسف ستالين، يعرض فيه بأسلوبه الدقيق الواضح، وجهة النظر الماركسية في علم اللغة، وفي مقاطع منها يقول:

أخبار العلم



العلماء يحولون الهيدروجين إلى معدن

يحلم العلماء من حوالي 100 سنة بتحويل عنصر الهيدروجين إلى معدن، والآن وبعد جهد طويل نجحوا في خلق كمية ضئيلة من المادة التي تعد الأكثر قيمة على كوكب الأرض، وفقاً لتقارير مجلة العلوم. ويمكن للهيدروجين المعدني أن يكون ثورة في عالم التكنولوجيا، من خلال تصميم أجهزة كمبيوتر عالية السرعة وقطارات فائقة السرعة، إضافة إلى السيارات ذات الكفاءة «المردودية» العالية، وكذلك تحسين أي شيء متعلق بالكهرباء واستكشاف الفضاء الخارجي بشكل لا مثيل له. ففي الوقت الراهن، يمكن النظر إلى قطعة المعدن الصغيرة، من خلال اثنتين من قطع الماس المستخدمتين لـ«سحق» الهيدروجين السائل (أي تعريضه للضغط الشديد) في ظل درجة حرارة أقل من الصفر بكثير. ويمكن أن تؤدي خصائص ومواصفات المعدن الفائقة، إلى تحسن كبير في أي شيء يعتمد على الكهرباء. وهنا قال أحد العلماء: «يُفقد ما يصل إلى 15% من الطاقة في أثناء عمليات نقلها، لذا إذا استخدم معدن الهيدروجين في صنع أسلاك الشبكة الكهربائية، يمكن أن يتحسن الوضع بشكل كبير». ويمكن أن يساهم المعدن الهيدروجيني في تحسين الجهود البشرية، لاستكشاف النظام الشمسي، وذلك من خلال توفير شكل من أشكال وقود الصواريخ، يكون أكثر قوة بنحو 4 مرات مما هو متاح حالياً.



سبب اختفاء الغابات في الصحاري الحالية

اتضح لعلماء من جامعة ولاية أريزونا الأمريكية، لماذا تحولت المنطقة الرطبة التي كانت مكنسة بالغابات والساغانا الإستوائية منذ عدة آلاف عام إلى صحارى. وينطبق مصطلح «الصحارى الخضراء» على المناطق الشمالية من القارة الإفريقية في المرحلة من 9 آلاف إلى 3 آلاف عام قبل الميلاد، حينما ساد المناخ الرطب هناك. كما عاشت قبائل في هذه المنطقة حصلت على رزقها عن طريق الصيد والجمع والقطف. وبدأ أناس بمغادرة منطقة الصحارى منذ نحو 8 آلاف عام، على الرغم من تحولها إلى صحراء بعد مرور زمن طويل من ذلك الوقت. ويتوقع العلماء أن تكون تلك المغادرة، هي التي تسببت بجفاف شديد ومديد، مع أنهم لم يجدوا أية دلائل دامغة لإثبات هذه النظرية. كما بقيت أسباب تلك التغيرات المناخية مبهمه. ولحل هذه المسألة، درس الباحثون عينات من الترسبات القاعية، المستخرجة بالقرب من شواطئ إفريقيا الغربية. وقد احتوت تلك الترسبات على الشمع الذي طلا ورق النباتات التي نمت في تلك المرحلة في منطقة «الصحارى الخضراء» ثم انجرف هذا الشمع إلى المحيط.



غواصة جديدة إلى أعماق نقطة على وجه الأرض

تعمل شركة صينية على تطوير غواصة مأهولة، قادرة على الغوص إلى أعماق نقطة معروفة على كوكب الأرض هي «تشانجر ديب» أو «التحدي العميق» (Challenger Deep) ويبلغ عمقها نحو 10,900 متر. ويجري تصميم الغواصة الجديدة من قبل شركة صناعة السفن الصينية «CSIC»، حيث قادت الشركة سابقاً عملية تطوير المركبة المأهولة «Jiaolong» التي وصلت إلى عمق 7062 متر في أثناء الغوص ضمن خندق ماريانا «Mariana Trench» الواقع في المحيط الهادئ، خلال شهر يونيو/حزيران عام 2012. وستكون الغواصة الصينية الجديدة هي المركبة الثالثة، التي تصل إلى الجزء الأعماق من تشالنجر ديب أو «التحدي العميق» في حال نجاحها. وقد سجلت نقطة «التحدي العميق» كأعمق نقطة على سطح الأرض لأول مرة، من قبل غواصة «سويسرية-إيطالية» التصميم «Bathyscaphe Trieste» عام 1960.

مواجهات «أم الحيران»: سؤال الوجود والتحدي



العرب من «الكنيست»، قد انتقل من المظاهرة إلى الحدث المباشر داخل الشارع العربي في الداخل، فإن صده قد تردد داخل أحزاب وحركات «القائمة المشتركة»، التي خاضت الانتخابات الأخيرة لدخول «الكنيست». وهو ما ظهر في التباين بين نواب «التجمع» الذين يوافقون على الاستقالة أو تجريد عضويتهم، ونواب «الجبهة والحركة العربية للتغيير» الذين يرفضون «ترك الساحة للأحزاب الصهيونية».

خاتمة

تشهد الحياة السياسية داخل الجزء المحتل من الوطن عام 1948، خطين متعارضين في صفوف القوى السياسية والمجتمعية. وإذا كان دعاة «النضال البرلماني» يتمترسون خلف مواقفهم التي أصبحت في «حالة تشكيك» داخل التجمع العربي، فإن قوى جذرية «حركة أبناء البلد» و«حركة كفاح»، اللتين ترفضان الدخول في «المسرحية البرلمانية» قد بدأت تأثيراتها الفكرية والسياسية والكفاحية تجد لها تواجداً ملحوظاً داخل الجيل الشاب. ويتردد صداها في قواعد وكوادر وقيادات، بعض القوى السياسية التقليدية.

استخدموا -كعادتهم- الرصاص المطاطي والقنابل الغازية وسيارات رش المياه العادمة. حمل هذا التحرك الغاضب ملامح جديدة، من حيث: الفئة العمرية المشاركة «جيل الشباب»، ونوعية الشعارات التي رفعها، ضد المشاركة العربية بـ«الكنيست» التي توحى للعالم بـ«ديمقراطية» كاذبة، وضد الاتجاهات التي تعمل كلها، بوعي أو بدونه، على تجميل الوجه القبيح لسياسات الحكومات الصهيونية المتعاقبة، ضد العرب. لقد حملت تلك المظاهرة، بعض مضامين وتوجهات الهبة/الحراك الشبابي، الذي شهدته القدس والضفة المحتلتان، خلال الخمسة عشر شهراً الفائتة.

لم يكن رفع سقف المطالب، التي طرحها الحراك الشبابي في مظهره الغاضبة مفاجئاً، لأنه كان الامتداد الطبيعي، لما حملته المظاهرات الكبيرة والصاخبة في يوم الأرض وهبة أكتوبر، والتحركات الواسعة ضد هدم القرى العربية في النقب، بما حمله «قانون برفر» من صاعق تفجير لتلك التحركات الشعبية كلها. وإذا كان الحديث عن استقالة النواب

الرسمية، للهدم لأكثر من عشر سنوات في المحاكم، فإن 25 أمر إخلاء، و32 أمر هدم، و3 خرائط هيكلية، تهدف كلها لهدم القرية وتهجير سكانها، كما جاء في تقرير لمركز «عدالة» صدر مؤخراً، شاهداً على مهزلة «اللجوء للمحاكم». وتلك الإجراءات كلها تهدف لإقامة مستعمرة «حيران» على مساحة 3563 دونماً، تتضمن 2500 وحدة سكنية، ستقام على أراضي «عتير-أم الحيران».

تطور أشكال المواجهة: نوعاً وكماً

في مواجهة أوامر الهدم والطرود، والتهجير والتطهير، وأساليب القتل المباشر «الإعدام»، تحركت الجماهير في تظاهرات عارمة شهدتها العديد من المدن والبلدات العربية في الجزء المحتل عام 1948، وبدرجات أقل في الأراضي المحتلة عام 1967.

اللافت في تلك الاحتجاجات العارمة، التي انطلقت داخل الجزء المحتل عام 1948 كانت التظاهرة التي انطلقت من بلدة «عرعر» في الجليل المحتل، يوم 21 كانون الثاني الحالي، والتي عبرت عن نهجين متعارضين، في الحركة الوطنية في الداخل. اتجاه، تقوده «لجنة المتابعة» و«القائمة المشتركة»، تحت شعارات «الاحتجاج السلمي والتوجه للقضاء، في الضغط من أجل وقف خطط الهدم»، والذي سار حسب الخطة المقررة إلى «المهرجان الخطابى» الذي عقد في حرش داخل منطقة نائية وبعيدة، لا تستطيع السيارات الوصول إليها بسهولة. واتجاه آخر، سارت فيه الأغلبية، عدة آلاف، ممن «أتختهم» الخطابات المعتادة، بذات اللغة، وبالمضمون ذاته «الاستجداء من الفاشيين»، قادته عناصر شبابية غاضبة، أكملت تحركها في «شارع 65» باتجاه وادي عارة - خارج المسار المحدد الذي التزمت به «المتابعة والمشاركة» - الذين أغلقوه بوجه السيارات، مما أدى لاشتباكات عنيفة مع قوى القمع الحكومية، حيث

محمد العبد الله

إن تلك الدماء التي سالت من جسد الشهيد ومن عشرات الجرحى، ومن عذابات المطرودين من قراهم وبلداتهم، داخل وطنهم، جددت بقوة، طرح سؤال الوجود: في مواجهة الطرد والشطب والتطهير والأسرلة/الصهيبة، وكَي الوعي، كيف يكون جواب التحدي والرد؟ من أجل حماية وجودنا فوق ترابنا الوطني «نحن أصحاب الأرض الأصليين».

خلفية تاريخية موجزة

ما تتعرض له قرية «عتير-أم الحيران»، ليست حالة استثنائية أو ردة فعل، أقدمت عليها حكومة العدو. إنها سياسة استعمارية/استيطانية، قائمة على محو الوجود العربي واستكمال عملية نهج التطهير العرقي الذي قام عليه كيان الغزاة المستعمرين منذ عام 1948.

هذه القرية التي تدعى حكومة العدو منذ عام 2004 بأن أهلها «ينتهدون حدود الدولة»، كانت قد أصدرت حينها، وأمرًا تطالب السكان، الذين لا يزيد عددهم عن الألف نسمة، بإخلاء بيوت القرية جميعها، كما هو حال 45 قرية عربية أخرى، في جنوب الأراضي المحتلة - منطقة النقب التي تصل مساحتها لحوالي 980 ألف دونم - غير معترف بوجودها، من جانب سلطات الحكومة المستعمرة، بما يترتب على ذلك من انعدام البنى التحتية والخدمات الضرورية للحياة كلها.

لهذا، تتعرض هذه القرى والبلدات، لمحاولات دائمة للهدم، وصلت في قرية «العراقيب» لأكثر من 108 مرات حتى الآن، أمام إصرار أصحابها على البقاء فوق أرضهم وإصرارهم على إعادة البناء بعد كل محاولة لمسح مساكنهم المتواضعة، بالجرافات. وعلى الرغم من تحريك دعاوى ضد المخططات

فتحت قرية «أم الحيران»، مجدداً، معركة الدفاع عن الوجود العربي الفلسطيني على أرض الوطن. إن دماء الشهيد، يعقوب أبو القيعان، قد أعادت تسليط الضوء على الإعدامات المتكررة بحق أصحاب وأبناء الأرض، خلال المواجهات المستمرة التي تشهدها الأراضي المحتلة منذ عام 1948، ناهيك، عن القتل المستمر «الحرق أو الرصاص» ضد باقي أبناء الوطن في الأراضي المحتلة عام 1967.

حملَ التحرك الغاضب ملامح جديدة من حيث الفئة العمرية المشاركة «جيل الشباب».. ونوعية الشعارات التي رفعها ضد المشاركة العربية بـ«الكنيست»

الأسلحة فوق الصوتية: هاجس أمريكي جديد

بعد إعلان وزارة الدفاع الروسية، الخميس 19/كانون الثاني، أنها ستسلم أسلحة فوق صوتية مدمرة، كشف ضابط رفيع المستوى في وزارة الدفاع الروسية أن هذه الأسلحة ستحدث طفرةً جذريةً قريباً في مجال تصميم أسلحة ليزيرية وكهرومغناطيسية.

وأشار الضابط المسؤول أن: «هناك أهدافاً ملموسة للتعاون بين أكاديمية العلوم الروسية ووزارة الدفاع، لا سيما، في تطوير المجال العلمي التقني، ونتوقع، بصورة خاصة، طفرةً جذريةً في

مجال تصميم الأسلحة الليزرية والكهرومغناطيسية». وتأتي هذه التصريحات، في وقت تتعالى فيه أصوات في الولايات المتحدة تحذر البننتاغون من تأخره الواضح أمام روسيا، في مجال تصميم الأسلحة، خاصة فرط الصوتية. وكان تقرير لقسم دراسات سلاح الجو بأكاديمية العلوم الأمريكية قد أكد أن روسيا والصين تتقدمان بشكل ملموس على الولايات المتحدة في مجال تصميم الأسلحة فرط الصوتية الهجومية منها والدفاعية. ونقلت صحيفة «The Washington Free Beacon» عن النسخة المختصرة من التقرير

قولها: إن «جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي يجريان عمليات اختبار الأسلحة القادرة على المناورة بسرعات فائقة، وهو الأمر الذي يمثل خطراً بالنسبة للقوات الأمريكية المنتشرة في المقدمة، وحتى الجزء القاري من الولايات المتحدة». ولفت التقرير، إلى أن الولايات المتحدة تبقى ضعيفة أمام هجمات محتملة بالصواريخ فرط الصوتية، التي تصممها الصين وروسيا، موضحة أن البننتاغون والمؤسسات العسكرية التابعة له تتخلف عن القوات الصينية والروسية، في تصميم الأسلحة القادرة على المناورة بسرعات فائقة.



الصورة عالمياً

ما الذي تعنيه «ظاهرة ترامب»؟



• أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال لقائه مع عدد من الطلاب، عن ضرورة بقاء أوروبا موحدة، على الرغم من كل الجهود الرامية اليوم إلى بناء جدران فاصلة جديدة فيها.



• تقوم الصين بتسليح ثلاثة ألوية في جيشها، بصواريخ بعيدة المدى يبلغ مداها 14 ألف كيلومتر. وقالت صحيفة «بينغو جيباو»: إن إحدى الألوية الثلاثة موجودة في مدينة زينيان وسط الصين.



• قالت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، الأربعاء 25/1/2017: إنها ستطرح خطتها الخاصة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في «وثيقة بيضاء» رسمية، ليتمكن البرلمان من النظر فيها.



• في موقف لافت، قال وزير الخارجية الإيطالي، أنجيلينو ألفانو، الثلاثاء 24/كانون الثاني: إن على أوروبا وبالتعاون مع الولايات المتحدة، اتخاذ قرار مشترك لرفع العقوبات المفروضة على روسيا.



• أعلن المتحدث باسم الجيش الليبي، العقيد أحمد المسماوي، عن استعادة السيطرة على منطقة فنودة، غربي بنغازي بالكامل، وذلك بعد تراجع مسلحين من القاعدة، تحت قصف مدفعي وجوي عنيف.



• صعدت أسعار النفط يوم الثلاثاء 24/كانون الثاني، على خلفية تقليص الدول المنتجة من داخل منظمة «أوبك» وخارجها، إنتاجها النفطي بموجب الاتفاق فيما بينها على دعم الأسعار المتهاوية.



في وقت جرى فيه تنصيب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، يحاول عدد من المحللين فهم «ظاهرة دونالد ترامب»، وتوقع تأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، بما في ذلك على العلاقات الروسية-الأمريكية. فمن هو الرئيس ترامب؟ وماذا تعني رئاسته بالنسبة لمجمل هذه الملفات؟

■ وائل سعد

لقد نوقشت هذه الأسئلة بحماس من قبل الخبراء في الشؤون الأمريكية، لأن التدقيق في الجوانب المختلفة لظاهرة الرئيس الجديد، تعطي الأمل في رؤية وجهه الحقيقي، وراء ستار من «التغريدات التويتيرية» العاطفية والبيانات الفاضحة. وفي الفترة التي سبقت حفل التنصيب، التقت مجموعة من الخبراء الروس في الشؤون الأمريكية في نادي «فالداي» بموسكو، في 18 كانون الثاني، في محاولة لمناقشة وفهم ظاهرة الرئيس ترامب من وجهة النظر الروسية، للحياة الأمريكية السياسية والاجتماعية.

«ما هو السيد ترامب؟»

السؤال الرئيسي الذي يطرحه الخبراء الروس، ليس «من هو السيد ترامب»، بل «ما هو السيد ترامب» كظاهرة في سياق الحياة السياسية الأمريكية، وكيف ستؤثر هذه الظاهرة السياسية والثقافية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي كانت تفخر بأنها أكثر دول العالم قوة؟

«هل ترامب هو ظاهرة دفع تاريخية، أم ظاهرة

خلل تاريخي؟» سأل إيفان سافرانشوك، وهو أستاذ مشارك في قسم العمليات السياسية العالمية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية «MGIMO». وعلى عكس ادعاء «الحزب الديمقراطي»، فإن الخبراء الروس يميلون إلى الاعتقاد: أن ترامب لم يفز في الانتخابات الأمريكية بسبب الأخطاء التي ارتكبها معسكر هيلاري كلينتون فحسب، ولا بسبب تدخل الكرملين - وهي الفكرة التي سخر منها الروس كثيراً. لقد فاز ترامب، كما يقول الخبراء: بسبب قدرته الكبيرة على كشف التغيرات في بنية المجتمع الأمريكي، والتي هي حقائق موضوعية لا يمكن دحضها. هذا المجتمع الذي يرى في ترامب رجلاً يمكنه أن يفتح نحو الأفضل من خلال الانكفاء إلى الداخل. «تمكن ترامب من إقناع الشعب الأمريكي بفكرته الصحيحة بأن البلاد تخسر»، قال أندريه سوشينستوف، أستاذ في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، ومدير البرامج في نادي «فالداي»: وأنه يعتقد أن ترامب كان «شجاعاً جداً» لصياغة أطروحة قوية وغير تقليدية.

الخبراء الروس، الذين شهدوا

تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي كان يبدو للبعض بأنه لن يتفكك، يعتقدون أن شعارات ترامب بأن الولايات المتحدة تخسر هي: أكثر من مجرد شعارات انتخابية تهدف إلى التلاعب بالناخبين المحبطين. بدلاً من ذلك، فهي موضوعية وقابلة للتطبيق ويمكنها أن تعود بالولايات المتحدة إلى حجمها الطبيعي.

الانكفاء خيار

يقول أندري بيزروكوف، الذي تم ترعيه من الولايات المتحدة، ويعمل حالياً مستشاراً لرئيس شركة النفط، «روسنفت»: «لا يهم كيف ستتصرف رئاسة ترامب نحو الخارج، لقد فتح بالفعل الباب أمام الحوار الوطني حول ماهية الولايات المتحدة، وكيف ينبغي أن تنافس ضد المعارضين الرئيسيين في العالم، وماذا ينبغي على النخب الوطنية القيام به من أجل إعادة الولايات المتحدة مرة أخرى، وبهذا المعنى فقد أنجز ترامب مهمته بالفعل».

ويشدد بيزروكوف على اعتقاده: بأنه مساهمة ترامب في سياسة الولايات المتحدة الداخلية، أكثر أهمية من وجهات نظره المثيرة للجدل في الشؤون الدولية. كما يشير بيزروكوف إلى:

أن الرسالة الرئيسية للتيار الذي يمثله ترامب هي جعل الولايات المتحدة قوة اقتصادية كبيرة مرة أخرى من خلال خيار الانكفاء. إن تأثير ترامب المحتمل على مستقبل العلاقات الروسية-الأمريكية، لا يقل أهمية لدى الخبراء عن المشاكل الداخلية في الولايات المتحدة، المرشحة نحو التزايد على نحو غير مسبوق. وبحسب سوشينستوف: لقد أسس ترامب «فريقاً من القدرات التي لم يجمع مثلها البيت الأبيض مسبقاً، فريقاً ذا إنتاجية عالية. إن المجموعة الحالية المشكلة مؤخرًا، هي كفرقة انتحارية.. وهذا واضح».

ليس من المهم ما الذي يريد ترامب فعله، المهم هو ما الذي تستطيع الإدارة الجديدة، أو أية إدارة أخرى مفترضة، أن تعمله، وفقاً لموازين القوى الدولية الجديدة. هل خيار استعادة العلاقة مع روسيا أمر إرادي؟ هل الانسحاب من مجموعة الاتفاقات الاقتصادية التي أبرمتها الإدارة السابقة، هو نتاج النزعات الذاتية لدى ترامب؟ هل أمام الولايات المتحدة حلول أخرى غير الانكفاء التدريجي والتراجع؟ إنها ليست مسائل تخطيط ورؤى وسياسات.. إنها مسألة توازنات!..

بولندا: العسكرة الأمريكية والنهب الأوروبي



تجري اليوم عملية نهب اقتصادية منظمة لبولندا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، كما يجري استخدامها كمطية سياسية وعسكرية للتوتير السياسي في أوروبا الشرقية، بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي «الناتو».

■ أعلان كرد

في تصعيد أمريكي جديد في أوروبا الشرقية، استقبلت بولندا بتاريخ 13 كانون الثاني عدة آلاف من الجنود الأمريكيين، بالإضافة إلى دبابات ومعدات ثقيلة، في إطار عملية مقرر لـ حلف شمال الأطلسي، لزيادة قواته لدى الدول الأعضاء، في شرق أوروبا، وهو ما أغضب الجانب الروسي الذي قال: إن وجود القوات يمثل تهديداً لروسيا وأمنها القومي.

حشود أمريكية جديدة

وصلت أكبر تعزيزات عسكرية أمريكية في أوروبا منذ عقود، وقوامها نحو 2700 جندي من جبهة المشرق وهو 3500، في إطار عملية تهدف إلى أن تظهر واشنطن لموسكو، أنها لا تزال قادرة على تنفيذ التزامها اتجاه حلفائها الذين لا يبدو اليوم مستوى الحماسة ذاته، للانخراط في المشاريع الأمريكية.

وقال الكولونيل بالجيش الأمريكي كريستوفر آر. نوري، قائد مجموعة القتال بالفرقة الثالثة المدرعة، في مراسم استقبال بمدينة زاغان بغرب بولندا: «الهدف الرئيسي لمهمتنا هو الردع ومنع التهديدات». وتقول دول حلف شمال الأطلسي: إن نشرها المزمع لقوات في الدول الشرقية بالحلف، ذو طابع دفاعي محض، لكن روسيا انتقدت ما تعتبره حشداً غربياً عدوانياً في شرق أوروبا.

وبالإضافة إلى القوات الأمريكية الناجية إلى بولندا، ترسل ألمانيا وكندا وبريطانيا، وهي دول أعضاء بالحلف أيضاً، كتائب يصل قوام كل منها إلى ألف جندي، إلى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وهي جمهوريات سوفيتية سابقة.

كما تردد النخب الحاكمة: أن بولندا وجمهوريات البلطيق، طلبت نشر قوات أمريكية، بسبب خوفها من العمليات الروسية في المنطقة، في الوقت الذي لا تشهد المنطقة سوى عمليات استنزافية أمريكية في أوروبا الشرقية كاملة.

من جهته، أكد وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو: أن موسكو لا تعترف الانسحاق إلى سباق تسلح جديد، لكنها ستحافظ على المستوى الحالي لأمنها العسكري. وأكدت موسكو: أن الوجود الأمريكي قرب حدودها يهدد الأمن القومي الروسي، ويزعزع الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن تهديده منظومة الأمن الأوروبي.

الأجور والفقر والبطالة

جاء في التقارير التي أعدها البنك الدولي، حول بولندا سنة 2014: «إن الاقتصاد البولندي نما بنسبة 81% بالأسعار الحقيقية بين عامي 1990 و2010»، ويضيف التقرير نفسه:

إن الفجوات بين أشد المناطق فقراً وأشدّها ثراءً ما زالت في اتساع. وما زال الفقر مسألة حقيقية وخاصة للأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال وللشباب وكبار السن، والأسر الريفية ذات الدخل المنخفض.

إن اتساع الفجوات بين المناطق الفقيرة والثرية، يجعل رقم النمو ذا الـ 80% يتبخّر، ولا تتعدى قيمته الفعلية أكثر من مجرد كذبة ورقية، حيث نتج عن أزمة 2008 ركود اقتصادي في بولندا، كما حدث في كثير من البلدان الأوروبية. وتضاعف معدل البطالة بين عامي 2010-2014 إلى 14%. وحوالي 26% من الأسر البولندية تقول: إن دخلها المنتظم غير كاف لسداد احتياجاتها، في حين أن نحو 63% من الأسر ليس لديها أية مدخرات، وفقاً لبحث أجرته جمعية الإحصاءات البولندية، ووفقاً لتقارير البنك الدولي نفسه.

يبلغ متوسط الأجور الشهرية في بولندا، 1500 زلوتي «500 دولار» ينفق كله تقريباً على التدفئة والطعام والاحتياجات الأساسية، وبدل رعاية الأطفال. ويواجه الشباب البولنديون أيضاً ارتفاع البطالة، وحين يجدون وظيفة فإنها تكون بموجب عقد مؤقت، براتب ضعيف للغاية أو يعملون جزءاً من الوقت. فحوالي 27% ممن يعملون هم يشتغلون وفق عقود مؤقتة بسبب تدني الرواتب، وعدم الاستقرار الوظيفي، مما يجعلهم يواجهون خطراً أعلى للوقوع في براثن الفقر. وهذه النسب أعلى بكثير بين النساء

اتجاهاً سلبياً «يتزايد عدد الأقاليم التي تسيطر عليها طالبان، ويتعزز نفوذ تنظيم «داعش»». وبالنسبة لروسيا، فهذا خطرٌ أمني واضح، لأن الإرهابيين والمتطرفين المتسللين إلى المحافظات الشمالية من أفغانستان، يخلقون تهديداً مباشراً لتحالف منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

حتى قبل الأزمة في أوكرانيا، شكك خبراء غربيون، بقدرة حلف الناتو على البقاء وثيق الصلة في الوضع الأمني الحديث. واليوم نرى أن «صورة العدو» يتم استخدامها في حل المشكلات الجيوسياسية الأخرى

«عودة حلف شمال الأطلسي إلى مركز السياسة العالمية، في محاولة لإثبات أنه ليس هناك أية وسيلة لضمان أمن الآخرين، إلا من خلال تعزيز الروابط عبر الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة»، ولذلك، هناك حاجة إلى خصم كبير، وهذا ما يفسر الدعاية الغربية ضد روسيا، التي تشكل خصماً حقيقياً للهيمنة الأمريكية، لكن ليس للشعوب الأوروبية كما يجري الترويج. إن تصوير روسيا ك«بعبع» يريد أن يهيمن على مقدرات الشعوب الأوروبية ليس موجهاً ضد روسيا بحد ذاتها، إنما الهدف الأول منه، كما هو واضح، قمع وسجن الشعوب الأوروبية ذاتها ضمن قوالب الهيمنة التي يحاول الأمريكي، وحلفاؤه وتابعوه من كبار رؤوس الأموال في أوروبا، الحفاظ عليها بأي ثمن ممكن، حتى لو كان تعريض أوروبا ذاتها إلى مخاطر التفكك والانهايار..

والشباب. وتواجه أوروبا الشرقية كمنطقة، مشكلة فريدة، بسبب طول فصول الشتاء وقسوتها. ويعني ذلك أنه على الأسرة أن تدفع الكثير للبقاء في دفء، وتناول ما يكفي من طعام للبقاء على قيد الحياة، في ظل هذه الأوضاع القاسية، مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم الأكثر دفئاً. وتضاف هذه التكاليف إلى الأساس اليومي، وبالتالي فإن 2,5 دولار يومياً للفرد، لا تكفي غالباً. ما يجعل الكثير من هذه الأسر تعيش في حالة فقر.

«البعبع» في الشرق

ينبغي أن ننظر إلى العمليات العسكرية الجارية اليوم، في ضوء المصالح الجيوسياسية لبعض البلدان. ومثل هذا التحليل يقودنا إلى فهم حقيقة، أنه تم استخدام الأزمة في أوكرانيا كذريعة لتغيير جذري في سياسة الناتو، وللحشد العسكري، في ظل الظروف الأمنية الحالية، الناتو يشعر بعدم الارتياح دون وجود خصم رئيس. تاريخياً، أدت العمليات العسكرية للناتو بعد الحرب الباردة إلى نتائج سلبية. في البلقان وفي ليبيا كانت كارثية. وقامت دول حلف شمال الأطلسي بالمشاركة في تدمير مؤسسات الدولة العراقية.. إلخ.

تم نشر قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان لمدة 12 عاماً، لكن النتائج تثير الكثير من الأسئلة، وهناك مخاوف جدية حول القدرة على ضمان الاستقرار هناك. ومن الواضح أن هناك

تصوير روسيا ك«بعبع» يريد أن يهيمن على مقدرات الشعوب الأوروبية ليس موجهاً ضد روسيا بحد ذاتها إنما الهدف منه قمع وسجن الشعوب الأوروبية ضمن قوالب الهيمنة الأمريكية

كوريا الجنوبية: الصراع على ضبط الشركات الكبرى



شكّل اتهام، لي جاي يونغ، وريث مجموعة «سامسونج» بفضيحة جديدة، أحدث انفجار في «سلسلة الفضائح السياسية المدوية» التي تجري اليوم في كوريا الجنوبية بانتظام. وكان البرلمان قد وافق على إقالة الرئيسة، بارك جيون هاي، ابنة الرئيس السابق بارك تشونغ هي، يوم 9/ كانون الأول الماضي. ولدى المحكمة الدستورية الآن ستة أشهر للتصديق على إقالته، من منصبها بشكل نهائي. وبناءً على قرارها، يمكن عقد انتخابات رئاسية في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

■ إعداد: مالك موصلي

كما يوضح اتهام لي، أن الرئاسة ليست وحدها المعرضة للخطر في هذه الأزمة، في قلب هذه الفضيحة نجد أيضاً العلاقة المتبادلة بين السياسيين ومجموعة من الشركات والتكتلات العائلية العملاقة في كوريا الجنوبية. وإذا استغلت الحكومة هذه الفرصة لتحويل البنية التي يهيمن عليها اقتصاد هذه التكتلات، فإنها بذلك ستعيد تشكيل المستقبل الاقتصادي للبلاد أيضاً، وطبعاً، وفقاً للقوانين التي تفرضها الأزمة الاقتصادية العالمية.

مشاكل الشركات ليس جديدة

أثّمت «بارك» باستخدام نفوذها السياسي لمصلحة صديقتها المقربة، تشوي سون سيل، والتي تم سجنها بسبب إجبار الشركات الكورية الجنوبية العملاقة على تحويل نحو 80 مليار وون كوري أي ما يعادل (70 مليون دولار) إلى اثنتين من منظمات NGOs التي تتحكم فيها بشكل فعلي. كما يشتهر في تدخلها في مختلف شؤون الدولة، بما في ذلك التعيينات الوزارية، والزيارات الرسمية، على الرغم من أنه ليس لها أي منصب رسمي.

إلى حد ما، هذا ليس شيئاً جديداً في كوريا الجنوبية، فقد انتزعت معظم الإدارات المال من التكتلات العملاقة، غالباً بمساعدة أعضاء النيابة العامة والسلطات الضريبية. في مقابل هذا المال، والذي يستخدم لتمويل المشاريع الحكومية المكلفة، أو حتى الحملات السياسية، تحصل الشركات العملاقة على امتيازات واسعة، مثل القروض المصرفية الزهيدة الفائدة، أو القوانين التفضيلية.

وقد ظلت هذه العلاقة المتبادلة قائمة منذ بداية التحول الاقتصادي في كوريا الجنوبية، في عام 1960. ويعزى التقدم السريع، الذي حققته البلاد للنمو القوي للصادرات الصناعية المدعومة بكارث أخضر منحته الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية.

الاختلالات في العمق

عمل والد بارك، الذي قاد كوريا الجنوبية في الفترة ما بين سنة 1961 حتى اغتياله في عام 1979، بشكل وثيق مع الشركات العملاقة، وساعدها، أولاً: بمنحها مزايا نسبية في الصناعة الثقيلة، ومن ثم في الاستثمار في المزيد من الصناعات ذات رأس المال الكثيف، بما في ذلك صناعة السيارات وبناء السفن، والمواد الكيميائية. اليوم، تنتج هذه التكتلات العملاقة ما يقرب من ثلثي صادرات كوريا الجنوبية - وذلك ليس بالأمر الهين، في سادس أكبر دولة مصدرة في العالم. «سامسونج الكترونيكس» هي أكبر شركة في المجموعة، وتمثل 20% من إجمالي الصادرات الوطنية. وحازت على المرتبة 13 في قائمة «فورتن» 500 العالمية لعام 2016، وتشمل قيمة «سامسونج» خمس الأسهم في السوق الكورية الجنوبية.

ونظراً لكون العائلات المؤسسة مسؤولة عن الإدارة العليا لهذه التكتلات العملاقة، فهي تركز على رؤية طويلة الأجل، بدلاً من تحقيق الأرباح على المدى القصير، ويمكنها تعبئة الموارد بسرعة. إن كفاءة هذا النموذج واضحة في نجاح التكتلات العائلية العملاقة «كأتباع سرعيين» لأهم الشركات الأمريكية واليابانية.

ومع ذلك، فإن الهيكل الإداري الهرمي للتكتلات العملاقة، غالباً ما يكون صارماً في تصحيح القرارات الخاطئة. وقد تعرضت العديد من التكتلات العملاقة للإفلاس خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، بعد أن قامت باستثمارات مفرطة وغير مربحة. وعلاوة على ذلك، فإن ملكية التكتلات العملاقة غالباً ما تكون غامضة، مع شبكات لملكي الأسهم تسمح لعائلات

القضية. وهو متهم بالتبرع لفائدة منظمي NGOs أساسيتين لصاحبهما تشوي، وبتحويل ابنة تشوي، مقابل الدعم الذي تلقاه. وهو متهم أيضاً بالاختلاس والإدلاء بشهادة الزور. وبينما تعقد الحكومة صفقات مع التكتلات التجارية، والشركات العملاقة، تجهد الشركات الصغيرة المبتدئة والمتوسطة الحجم («المقاولات الصغيرة والمتوسطة») من أجل أن تشق طريقها إلى السوق. وتبلغ إنتاجية عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة 35% فقط من إنتاجية الشركات الكبرى. أما إنتاجية العمل في قطاع الخدمات فتبلغ 45% من حجم قطاع الصناعات التحويلية - فقط نصف معدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولخلق مناخ أعمال، لفائدة الشركات الصغيرة المبتكرة، والمبتدئة، برزت ضرورة إنهاء هيمنة التكتلات والشركات الكبرى، ويتعين على زعماء كوريا الجنوبية تنفيذ قوانين صارمة لمنع المعاملات غير القانونية، بما في ذلك التواطؤ بين الشركات والمسؤولين الحكوميين.

فيما مضى كانت التكتلات التجارية والشركات العملاقة، مفيدة بالنسبة لكوريا الجنوبية. ولكن الزمن قد تغير، وبات نظام التكتلات مضراً أكثر مما هو نافع. وبتاتهام الرئيسة «بارك» اكتسبت كوريا الجنوبية فرصة مثالية للتخلي عن تركه والدها أيضاً.

مما سبق، يمكن القول: إن حالة «التوتر السياسي» الذي تشهده كوريا الجنوبية اليوم، ناتجة، في العمق، عن تلك التناقضات التي حدثت في المعنى الاقتصادي، بين الشركات الكورية الجنوبية، التي تتحكم في نهاية المطاف، بمن سيمك زمام السلطة في البلاد.

المؤسسة بممارسة السلطة، على الرغم من امتلاكها جزء صغير من الأسهم، مثلاً: لدى أسرة «لي» أسهم مباشرة تبلغ أقل من 5% في شركة «سامسونج الكترونيكس»، لكنها تملك حصة 31,1% في شركة «سامسونج» للبناء والتجارة، الشركة الفعلية المالكة للمجموعة، والتي تملك حصة 4,3% في شركة «سامسونج الكترونيكس»، وحصة 19,3% في شركة «سامسونج» للتأمين على الحياة.

منشأ التوتر السياسي؟

مثل بقية الشركات والتكتلات العملاقة، تخاطر شركة سامسونج بفقدان مكانتها في الأسواق العالمية، بسبب الفجوة التكنولوجية الضيقة مع الصين. وعلى الرغم من كون كوريا الجنوبية لا تزال «متقدمة تصنيفياً» على الصين في فروع التكنولوجيا العالية، مثل: رقائق الذاكرة والسيارات، فإن تقدمها أخذ في التناقص، في العديد من الصناعات الرئيسية، مثل: الصلب والسفن والبتروكيماويات، والإلكترونيات. في الأسواق الناشئة، فقدت سامسونج للإلكترونيات بالفعل حصتها في السوق لصناعات الهواتف الذكية الصينية مثل «هواوي» و«أوبو».

وفي سياق هذا الضغط القوي، في العام الماضي، يُقال: إن مون هيونج-بيو، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في كوريا الجنوبية، ضغط على خدمة المعاشات الوطنية، لتدعم الاندماج المثير للجدل بين شركتين تابعيتين لمجموعة سامسونج، التي تُعتبر أساسية لضمان سلامة نقل السيادة الإدارية لصالح لي. مون، الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لمصلحة المعاشات الوطنية، تم القبض عليه الآن لقيامه بتلك الخطوة.

ويرتبط تورط «لي» أيضاً بهذه

لخلف مناخ
للأعمال لفائدة
الشركات
الصغيرة
المبتكرة
والمبتدئة برزت
ضرورة إنهاء
هيمنة التكتلات
والشركات
الكبرى.. وعلى
هذا الأساس
نشهد التخطبات
في كوريا
الجنوبية اليوم

حالة «التوتر
السياسي»
الذي تشهده
كوريا الجنوبية
اليوم ناتجة في
العمق عن تلك
التناقضات التي
احدثت اقتصادياً
بين الشركات
الكورية التي
تتحكم بمن
سيمك زمام
السلطة في
البلاد

الخروج البريطاني إلى عالم الانكفاء الأمريكي



■ بقلم: فيليب ليغرين*
إعداد: رنا مقاداد

يحتل موضوع الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي جزءاً مهماً من الدراسات ومقالات الرأي اليوم. وفضلاً عن «البروباغندا» الإعلامية المكشوفة، تبرز إلى الواجهة الطروحات التي يأخذها التهويل، والتلويح بعضاً «الاحتمالات الكارثية» المفترضة للخيار البريطاني، فيما يلي، نستعرض واحداً من النماذج الملموسة على هذا الاتجاه.

خسارة اقتصادية محتمة

ليس من المستغرب أن تختار ماي ليس نسخة من الخروج البريطاني، تترك بريطانيا بموجبها سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة واتحاده الجمركي؛ فهي لا تعرف إلا القليل عن الاقتصاد ولا تبالي به. ويتلخص هدفها النهائي في البقاء في منصبها رئيسة للوزراء، وهي تعتقد أن السيطرة على الهجرة وهو هوس شخصي قديم. من شأنها أن تعزز مكانتها بين الناخبين، الذين صوتوا لصالح الخروج، وأن إنهاء ولاية محكمة العدل الأوروبية في بريطانيا، كغاية من غايات روع القوميين في حزب المحافظين.

يستبعد هذا الموقف الاستمرار في عضوية السوق الموحدة. حتى الآن، ينكر أنصار الخروج وجود أية مفاضلة سياسية بين رفض حرية الحركة والحفاظ على التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وكما ادعى وزير الخارجية، بوريس جونسون بحماسة: يستطيع البريطانيون تحضير كعكتهم والتهامها. والآن تعترف ماي في وقت متأخر للغاية، بأن هذا أمر مستحيل.

الواقع أنه اقتراح يضمن الخسارة للمملكة المتحدة، على المستوى الاقتصادي، فهي تتنازل الآن عن فوائد التبادل الحر مع بقية الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مساهمات المهاجرين المجتهدين من الاتحاد الأوروبي، الذين يدفعون الضرائب المستحقة عليهم. وسوف تخسر الشركات المقدمة للخدمات في المملكة المتحدة، وأبرزها الشركات المالية، امتيازات إجازات المرور التي تسمح لها بالعمل بحرية داخل الاتحاد الأوروبي.

الضوابط الجمركية.. هاجس آخر
كانت ماي أقل صراحة بشأن العواقب المترتبة على الانسحاب من الاتحاد الجمركي. فهي تريد أن تتمكن بريطانيا من تحديد رسومها الجمركية، وغير ذلك من التزاماتها التجارية في منظمة التجارة العالمية، ثم تتفاوض بشكل مستقل على ترتيبات تفضيلية- أو ما يسمى تفضيلات التجارة الحرة- مع بعض الدول.

ولكن هذا يستلزم فرض ضوابط جمركية على التجارة، بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك السلع والخدمات العابرة للحدود، بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا. ولا بد أن تتولى بيروقراطية حدودية جديدة،

التحقق من الامتثال للأنظمة الجمركية، وحساب الرسوم الجمركية على الواردات، تبعاً للمكان الذي يفترض أنه منشأ السلع، وضمان المدفوعات، والتحقق من توافق السلع مع معايير الاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك. وسوف يكون هذا مكلفاً ومعطلاً للغاية لشركات التصنيع التي تعتمد على سلاسل إمداد لحظية: تحتوي السيارات «المصنوعة في بريطانيا» على العديد من المكونات التي تعبر الحدود بشكل متكرر خلال عملية التصنيع.

وبدلاً من الوضوح بشأن هذه الحقائق، تسعى ماي إلى تجارة «بلا احتكاك» من خلال «العضوية المنتسبة» في الاتحاد الجمركي، رغم أن هذا يتناقض بشكل مباشر مع تأكدها على أن بريطانيا لا تريد أن تكون «نصفاً داخل ونصفاً خارج» الاتحاد الأوروبي. بيد أن مثل هذا الترتيب، على أية حال، غير محتمل سياسياً، ومستحيل لوجستياً، وغير قانوني بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

مناورات ماي

كما كان وعد ماي بملاحقة صفقة الخروج، والاتفاق التجاري في الوقت ذاته- وكل منهما في غضون عامين من بدء عملية الانسحاب رسمياً «التي تسعى إلى إطلاقها في نهاية آذار»- غير واقعي بالقدر نفسه. فبادئ ذي بدء، يصير الاتحاد الأوروبي على نسوية شروط الطلاق قبل مناقشة أية علاقة مستقبلية. وهذا ليس مجرد إجراء شكلي، فبرغم أن الطرفين ربما يتفقان على تمكين مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين بالفعل في المملكة المتحدة، والبريطانيين في الاتحاد الأوروبي، من البقاء حيثما كانوا، فإن محاولة أي جانب منهما استخدام وضع هؤلاء الناس كورقة مساومة قد تأتي بنتائج عكسية. علاوة على ذلك،

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على 60 مليار يورو (64 مليار دولار أميركي) من المملكة المتحدة لتسوية الالتزامات المستحقة.

أما تهديد ماي بالانسحاب من صفقة سيئة، فقد يكون جديراً بالتصديق، لأنها تستطيع أن تلقي اللوم على الاتحاد الأوروبي في الفوضى الناتجة. ولكن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال عن تهديدها بالانتقام من الاتحاد الأوروبي، بخفض الضرائب والقواعد التنظيمية في المملكة المتحدة بشكل كبير. ذلك أن الدعم السياسي لمثل هذه الخطوة ضئيل، كما يشكل خفض القواعد التنظيمية المالية انتهاكاً لالتزامات بريطانيا الدولية. علاوة على ذلك، تعهدت ماي بمساعدة الطبقة العاملة، وتعزيز حقوق العمال، وضمان سداد الشركات العالمية نصيبها العادل من الضرائب المفروضة في المملكة المتحدة.

وحتى لو تمكنت ماي من إبرام صفقة الخروج، فمن المستحيل أن يجري التفاوض والتصديق على اتفاقيات التجارة من قطاع إلى قطاع في أقل من عامين. فقد استغرقت المحادثات بشأن الاتفاق الاقتصادي التجاري الشامل، بين الاتحاد الأوروبي وكندا، على سبيل المثال، سبع سنوات- وكاد الاتفاق يُحبط في برلمان منطقة والونيا في بلجيكا. ومن غير الممكن أن يحدث «التنفيذ على مراحل» لاتفاق تجاري لم يكتمل بعد، ولهذا السبب، ينبغي لشركات السيارات، والمؤسسات المالية، وغير ذلك من الشركات العاملة في المملكة المتحدة، والتي تصدر منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي، أن تبدأ الآن في التحضير لحافة الهاوية التي تريد ماي تجنبها.

لا تستهزؤوا بديمقراطيتنا..!

لا تملك ماي تفويضاً انتخابياً، يسمح لها بفرض الخروج البريطاني الصعب. فالعديد من البريطانيين الذين صوتوا

لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي «52%» يريدون البقاء في السوق الموحدة، تماماً كحال أولئك الذين صوتوا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، لم يُمنح البرلمان المنتخبون الحق في الإدلاء برأيهم، في وضع أجندة الحكومة التفاوضية. وفي حين وعدتهم ماي بأخذ رأيهم في الاتفاق النهائي، فسوف تترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي حتى لو رفضوا الاتفاق.

لا يخلو هذا من استهزاء بالديمقراطية، ومع تهديد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشن حروب تجارية والتخلي عن أوروبا في مواجهة روسيا، فإن اختيار المملكة المتحدة لهذا الوقت بالتحديد لتدبر أموراً بمفردها أمر بالغ الخطورة.

تزعّم ماي أن الخروج البريطاني، من شأنه أن يمكن بريطانيا من إبرام اتفاقات تجارية أفضل مع الدول من خارج الاتحاد الأوروبي، وهي تعلق أمالها على إبرام صفقة سريعة مع الولايات المتحدة بقيادة ترامب، ولكن مع وجود بريطانيا في مثل هذا الموقف التفاوضي اليائس، فإنه حتى الإدارة بقيادة هيلاري كلينتون كانت لتمارس مساومات صعبة، نيابة عن الصناعة الأميركية. على سبيل المثال: تريد شركات الأدوية الأميركية من هيئة الصحة الوطنية التي تعاني من ضائقة مالية في المملكة المتحدة، أن تدفع المزيد في مقابل الأدوية.

وسوف تتبنى إدارة ترامب موقفاً تفاوضياً أشد صعوبة، حيث تصدر بريطانيا إلى الولايات المتحدة أكثر مما تستورد منها. ويكره ترامب مثل هذا العجز التجاري «الظالم»، وقد تعهد بإنهائه.

■ فيليب ليغرين: المستشار الاقتصادي السابق لرئيس «المفوضية الأوروبية»

سوف تتبنى إدارة ترامب موقفاً تفاوضياً أشد صعوبة.. حيث تصدر بريطانيا إلى الولايات المتحدة أكثر مما تستورد منها

«تزعّم ماي أن الخروج من شأنه أن يمكن بريطانيا من إبرام اتفاقات تجارية أفضل مع الدول من خارج الاتحاد وهي تعلق أمالها على إبرام صفقة سريعة مع الولايات المتحدة بقيادة ترامب».

حكايات تنتظر النهايات!؟



ثلاث ساعات من الزمن، اختصرت خمس سنواتٍ ونيّف من عمر أمة السوريين، وعود من الوجود المزمّن..!

زهير مشعان

ثلاث ساعات اختصرت الجغرافية السورية، والشّتات والترحال السوري شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وصعوداً إلى السماء، دفناً تحت التراب، والوقوف على الأنقاض، والغرق في البحر، جمعت في حيز ضيق لا يعدو عن بضعة أمتار مربعة، أشلاء أرواح وأشلاء أجساد، أنهكها الموت والخوف والجوع والمرض، وغلّفها ذلّة الوقوف..!

ثلاث ساعات جمعت أطراف المجتمع السوري كلها، بموزاييك متنوع، وكشفت عمق الآلام والأمل، ومدى الترابط المترسخ منذ آلاف السنين..!

ثلاث ساعات حفّلت بحكايات شهرزاد السورية، والسندباد السوري، عن آلاف الليالي التي تروي حكايات التراجيديا «المأساة» والكوميديا «المهزلة» بنهايات مفتوحة على المدى.. تنتظر النهاية السعيدة بالخلّاص وانطلاق الفراشة من شرقتها لتعانق الشمس، وتنتقل من حقل إلى حقل، ومن زهرة إلى زهرة في ربيع حقيقي يبعث الخصب والدفء من جديد..!

بدأ انتظام العقد منذ الساعة السابعة والنصف صباحاً، أمام مدخل إحدى الجمعيات، التي توزع المساعدات الإغاثية، نساء وأطفال ورجال، وشيوخ يستندون على أوجاعهم وترهقهم لحظات الانتظار، التي امتدت لساعات ثلاث،.. ودون أن يشعروا انفرط العقد تدريجياً، وتحول إلى حلقات صغيرة تتبادل الحكايات وتطرح التساؤلات: كيف حدث هذا.. ولماذا..؟ وتنوعت الإجابات وتعددت، ولكن السؤال الأهم الذي بقيت إجابته مفتوحة: متى..؟ متى يحين الخلاص، وتنتهي هذه

المعاناة ونعود إلى ديارنا ونستظل بها ولو كانت ركّاماً..؟!

حكايا الموت والحصار!

تداعت حكايات الموت باشكاله المتعددة، امرأة فقدت زوجها بقذيفة طائشة، وأب راح ابنه ضحية التضليل الديني، وأم استشهد ابنها العسكري، ولم ير ابنه الذي ولد، وأخ قطع رأسه التكفيريون لأنه كان طالباً في كلية الحقوق، وأخت اعتقل شقيقها منذ سنوات لأنه كان قد تظاهر، ولم تعلم بخبر موته إلا بعد أن سلموها هويته، وتوالت الحكايات الأخرى عن الموت، والتي ليس لها نهايات كالغرق في البحر، والاختطاف والضيق، ثم انتقلت الحكايات إلى حرمان الأطفال من التعليم، وإلى دمار البيوت، وضياح شقاء العمر في لحظات، ثم حكايا التشرد والتهجير والهجرة، وزواج القاصرات وترملهن، وتيتم الأطفال، وحكايا الحصار والجوع والمرض بين

والأقارب في مناطق سيطرة المسلحين وفي المخيمات، وتجار الأزمة وتجار الدم، والشايات لأنفاس الأسباب وكيف يمكن الحصول على المساعدة، والحصول على سند إقامة وعقد أجاز والنهب في الجمعية نفسها.. و.. و..

حديث إبليس!

ما يشد الانتباه، هو التضامن الذي ساد بين هؤلاء خلال ثلاث ساعات، دون تمييز بين دين وقومية، ومنطقة ومنطقة، رغم المآسي والمعاناة القاسية، وختام الحكايات غير المنتهية بالدعاء: الله لا يسامح من كان السبب! أو حسبنا الله ونعم الوكيل! أو يلعن من زرع الفتنة..! والبعض لعن إبليس والشياطين الذين تغلغوا في العقول، لكن البعض «دافع» عن إبليس واعتبر أن أبالساة الإنس فاقوا الشياطين بممارساتهم، والأهم، أن الكل أجمعوا: أنهم يبحثون عن الخلاص، وينتظرونه.

الشكوى والأين، والدموع التي تنهمر، والتي تساوى فيها الرجال والنساء الذين جمعهم ووحدهم مصيبة الموت، والدمار والحصار، تراقها أسئلة لماذا حدث هذا..؟ وكيف يمكن أن نستمر في الحياة والعيش، في ظل الغلاء وارتفاع الأسعار..؟ ومن كان السبب..؟ أسئلة تبحث عن إجابات تشفي الغليل..!

الحكايا والشّطار!

كما الحكواتي يتوقف البعض هنيهات، ليلتقطوا أنفاسهم، وينابعون الانتقال إلى موضوع آخر، ويبدؤون بسرد حكايا النصب والنهب والاحتيال والفساد، والتعفيش، وغنائم الحرب، والركض المتواصل في البحث عن لقمة الخبز، والاستغلال وانحدار الأخلاق والقيم، والتعب، والإنهاك والذلة في الحصول على اسطوانة غاز، والظلمة والعمته نتيجة انقطاع الكهرباء، والعطش والبحث عن الماء.. والوقوف على الحواجز والخوف المحيط بهم، وانقطاع الأخبار عن الأهل

سيد حجاب وكيف «أحبنا الشباب»؟



لحن له بليغ حمدي أغنيات علي الحجار وسميرة سعيد وعفاف راضي، وقدم معه الحجار «تجيش نجيش» وكتب لمحمد منير في بداياته أغنية «أه يا بلاد يا غريبة» في أول اليوم له، ثم أربع أغنيات في اليوم الثاني، ثم كتب أشعار العديد من الفوازير لشريهان وغيرها بجانب العديد من تترات المسلسلات، التي عرض بعضها في رمضان. ومن بعدهم، غناه الناس كما في معارضته لشوقية «سلوا قلبي»

قلنا الباب أحبنا الشبابا... فادمن أو تطرف أو تغابى أرى أحلامنا طارت سرايا... أرى جناتنا أضحت خرابا وصرنا نعبد الدولار حتى... نقول له أنت ماما وأنت بابا وميليارتنا هربت سويسرا... ونشحت من الخواجات الديابة

قال سيد حجاب معلقاً على رحيل أحمد فؤاد نجم: «الأمة العربية والشعب المصري خسروا أحد أهم الأصوات التي دافعت عن حقوق البسطاء والمظلومين»

وها نحن نقول اليوم: زادت خسارتنا خسارة برحيل شاعر العامية والغلابي سيد حجاب الذي قال قبل وفاته: «إن هذه هي الفرصة الأخيرة للحاق بالعصر، ولو مرت من بين أيدينا سنخرج من قطاع التاريخ، موضحاً أنه أية التواءات عن المسار، سيكون الوطن أول إبداع إنساني كبير، لأن مصر قامت من قبل بتسطير سطور الحضارة، ولهذا سنتنقل من زمن التوحش الرأسمالي إلى العدالة الاجتماعية».

ذاك الذي غنى له أهم الفنانين، من أمثال: عفاف راضي وعبد المنعم مدبولي وصفاء أبو السعود،

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

فصص لا ترويهها هوليوود مطلقاً



■ آلان داود

ربما يعرف البعض منكم البروفيسور «هاوارد زين» من ولاية ماساتشوستس الأمريكية، بينما لا يعرفه الكثيرون، إنه كاتب مسرحي ومؤرخ، اشتهر كمناهض للحروب الأمريكية منذ نهاية الأربعينات حتى حرب العراق 2003.

حصل هاوارد زين على درجة الدكتوراه من جامعة بوسطن وأصبح بروفييسوراً فخرياً في قسم العلوم السياسية بالجامعة، عُيّن رئيساً لقسم التاريخ والعلوم الاجتماعية، في كلية سبيلمان في جورجيا سنة 1956، ودرّس التاريخ والحقوق المدنية في جامعة بوسطن بين عامي 1964 - 1988 وحصلت مؤلفاته على جوائز عديدة.

رحل زين عن عالمنا تاركاً أكثر من 20 مؤلفاً، منها: مسرحياته السياسية التي استوحى شخصياتها من التاريخ الشعبي الأمريكي، وكتبه المخصصة لمناهضة الحرب، والعنصرية، مثل: العبودية الجديدة 1964 - أمريكا بعد الحرب 1973 - هيروشيما نهاية الصمت 1995 - حول الحرب 2001 - الإرهاب والحرب 2002.

التاريخ الشعبي لأمريكا

من أشهر كتبه هو: «التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية» الذي يتحدث عن الفترة بين قدوم كريستوفر كولومبوس عام 1492 حتى سنة 1970 أثناء حرب فيتنام.

لم يتحدث زين في هذا الكتاب عن مهارات كولومبوس الاستكشافية أو بطولات تقاليد المغامرات البحرية، أو بطولات الجنرالات، بل تحدث عنهم بصفتهم غزاةً، تحدث عن الناس الذين كانوا ضحاياهم، وضحايا الحكومات المتعاقبة في أمريكا، وكيف سُميت المذابح التي ارتكبت بحق الهنود الحمر وكل الحروب وأعمال القمع، التي خاضتها الولايات المتحدة «ضرورة من أجل التقدم»!

التاريخ الحقيقي، هو تاريخ الناس، تاريخ الصراع بين السكان الأصليين والغزاة الأوروبيين، الصراع بين العبيد والأسياء، بين العمال والرأسمالية

والعنصرية، تاريخ إبادة شعب الشيروكي والحرب الأهلية وغزو المكسيك، وولادة الصناعة الرأسمالية واضطهاد النساء الصغيرات.

التاريخ، هو: قبور الضحايا، في تلك الأحداث، تاريخ الذين أعدموا من أجل حق العمل، دموع الغضب التي تطل علينا من الماضي لتخبرنا: أن يستمر الغضب الشعبي في العصر الراهن. يجب أن نفهم هذا التاريخ، حتى نعرف ماذا تفعل الحكومات المعاصرة.

شاهد على القرن العشرين وما بعده!

سنة 2003 أصدر هاوارد زين كتاباً بعنوان «القرن العشرين» هو فصول إضافية، صدرت ككتاب ثانٍ استمرراً للتاريخ الشعبي للولايات المتحدة، ولكنه كتاب مستقل وليس جزءاً ثانياً، من ضمنها: فصل عن رئاسة كلينتون، وفصل عن الانتخابات الرئاسية لعام 2000 و«الحرب على الإرهاب». كتب زين: إن الكتاب إهداء إلى أطفال هذا القرن. يتحدث الفصل الأول الذي يحمل عنوان «الشعب والإمبراطورية» عن

الولايات المتحدة، وكوبا على حد سواء، عبر تميع انتفاضة الاستقلال الكوبية وتنفيذ غضب الحركة الإضرابية لعمال أمريكا، وشق صفوفها، وتكديس الثروات في أيدي النخبة السياسية والمالية والعسكرية.

تتحدث الفصول الأخرى، عن: الحروب الأمريكية ضد شعوب العالم في القرن العشرين وعرض للسياسة الأمريكية، والصراع الطبقي فيها، تلك القصص التي لا ترويه لنا هوليوود، وتساهم إمبراطوريات الإعلام العالمية في التعقيم عليها، حيث تتعامل الرأسمالية مع الثقافة بحساب المصالح، فالإنتاج الثقافي الذي يخدمها يجري ترويجها، أما ذلك الإنتاج الثقافي، الذي يقف ضد مصالحها فتعمل على التعقيم عليه، والتشويش على أصحابه، تلك هي قصة تلك المأسى اليومية، التي ذاقها الناس بمرارة وغضب، حدثت في النصف الغربي للكرة الأرضية، هي معاناة تشبه معاناة الناس في سورية، وكأن هاوارد زين كان شاهداً على الحرب السورية قبيل حدوثها، رغم أنه رحل عن عالمنا سنة 2010.

الحروب التي شنتها الولايات المتحدة ضد الشعوب من أجل التوسع، وكيف تبلورت الإمبريالية الأمريكية عبر الاحتلال العسكري، والاحتلال التجاري للعالم.

خصص زين صفحات مطولة للحديث عن الحرب الأمريكية الإسبانية الكوبية 1898 - 1901، وكيف قام الجنرالات ورجال السياسة والملاكون العقاريون، ورجال الأعمال وإمبراطورية الإعلام، بتوجيه غضب العمال اليومي، وكسر حركتهم الإضرابية والرجح بهم في حرب خارجية لتنشيط الاقتصاد الأمريكي الراكد وبالتالي تصريف البضائع المكدسة.

أثناء الحديث عن هذه الحرب، قدّم زين شرحاً عن حياة الطبقات الاجتماعية، في الولايات المتحدة، وصراعهم ضد بعضهم، بشكل يشبه المنهج الذي كتب به ماركس كتابه «الثامن عشر من برومير» من جهة، وموضحاً من جهة أخرى كيف حققت الحرب هدفها السياسي والاقتصادي الاجتماعي، بتخفيض القدرة الشرائية لأجور العمال، وكسر الحركة الشعبوية في



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية